دور الرتبة في الدرس النحوي

« عرض و دراسة »

الدكتور

عبد المؤمن محمود أحمد محمد

أستاذ اللغويات المساعد في كلية البنات الأزهرية

طيبة الجديدة

العدد العشرون

للعام ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٦م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

مقدمة

الحمد لله رافع من انخفض تواضعًا لجلاله ، وفاتح الباب لمن انتصب طالبًا لأفضاله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، أعلى الناس رتبة ومقاما ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فللرتبة أهمية كبرى في الدرس النحوي؛ إذ تحصُل العلاقات النحوية بين الكلمات من خلال انتظامها في ترتيب معيّن في الجملة العربية ، يأخذ بعضها بحُجُز بعض، فمن المعروف أن لكل عنصر في الجملة العربية ترتيبا خاصا، يتعيّن به شأنه، بحسب الوضع اللغوي إزاءَ العناصر الأخرى في التركيب، إذ تنتظم العناصر في نظام مألوف ، قائم على النظام النحوي ، وبذلك تعدّ وصفا لمواقع الكلمات في التركيب، وبها تظهر الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية للتراكيب العربية، " فالعبارة إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص، فإن بُدِّلَ ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة "(١).

وتظهر أهمية الرتبة بوضوح في الهدف الذي علل النحاة به دخول الإعراب الكلام ؛ إذ جعلوا الحركات دلائل على المعاني "ليتسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه" (٢)، فإن العلامة الإعرابية هي التي تتيح الحرية للرتبة، فيتقدم ما حقّه التأخير، ويتأخر ما حقّه التقديم ، مع المحافظة على وظيفة كل منهما.

---

(١) انظر : منهاج البلغاء وسراج الأدباء :١٧٩ ، والوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني : ٢٤.

(٢) انظر : الإيضاح في علل النحو: ٧ ، والعلامة الإعرابية في الجملة : ٤٠٨.

كما يظهر دورها باعتبارها قرينة لفظية في رفع اللبس عن الجملة عندما تنعدم العلامة الإعرابية ، فيُستعاض بها عن العلامة الإعرابية في توضيح البـــاب النحوي ، كوجوب تقديم المبتدأ على الخبر ، والفاعل على المفعول ، عند خفـــاء الإعراب ؛ لأمن اللبس .

ويظهر دورها كذلك في تغيير الموقع الإعرابي لكثير مـــن الكلمـــات، إذا خالفت موضعها الثابت، فلن تبقى على وظيفتها التي كانت عليها، كما بين الفاعل والمبتدأ، والصفة والموصوف، والمستثنى غير الموجب والمستثنى منه .

ولها دور أيضا في الإعمال والإهمال ، فكثير من العوامل قد اشتُرط لهـــا وضع معين في الجملة ، لو خالفت هذا الوضع لأُهْمِلَتْ .

وارتبطت الرتبة أيضا بالتعليل النحوي، فلم تكن مختصة بالتقديم والتـــأخير للمواضع التي ذكرها النحاة فحسب، بل كان لها صلة بالتعليل والتوجيه والترجيح.

كما ارتبطت بالتأويل النحوي، حيث عدّت إحدى وسائل التأويل لما تعارض مع القاعدة النحوية من الشواهد، كما حُملت كثير من الشواهد التي خولفت فيهـــا الرتبة الثابتة – عند بعضهم- على ضرورة الشعر.

ولا يخفى ارتباط الرتبة أيضا بالخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ؛ إذ كانت مباحثها تشغل حيّزا من مسائل الخلاف بينهم.

وقد تنبه نحاتنا – رحمهم الله- إلى ملاحظة الرتبة ودورها ، لكـــنهم لـــم يعالجوها في مبحث مستقل ، بل توزّع ذلك على جلّ أبواب النحو.

لأجل هذا كلِّه جاء هذا البحث ليفتق أكمامها ، ويحاول جاهـــدا أن يجمـــع شتاتها، مركِّزًا على بيان دورها ، وصلتها بالظواهر النحوية ، وقد وسمتُه باســـم **(دور الرتبة في الدرس النحوي، عرض ودراسة)**.

وقد جاء في مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

أما المقدمة ، فظهر خلالها بيان أهمية الموضوع، وخطّته، ومنهج البحث فيه.

وأما التمهيد، فَوُسِمَ بـــ (الرتبة ، وحديث النحويين عنها) .

تمّ الحديث فيه عن الرتبة ، من حيث المفهوم اللغـــوي والاصـــطلاحي، وأنواعها، وحديث النحويين عنها.

وأما الفصل الأول ، فقد وُسِمَ بـــ (**الرتبة ودورها في الإعمال والإهمال**) .

جاء الحديث فيه عن بيان دور الرتبة في الإعمال والإهمال، من خـــلال دراسة المباحث الثلاثة الآتية :

الأول- دور الرتبة في إعمال الفعل وإهماله.

الثاني- دور الرتبة في إعمال الحروف وإهمالها.

الثالث - دور الرتبة في إعمال الأسماء العاملة عمل الحروف.

وأما الفصل الثاني ، فقد سميته بـــ**(دور الرتبة في أمن اللبس)**.

جاء الحديث فيه عن اتصال الرتبة الوثيق بأمن اللبس؛ إذ إنهـــا تســـاعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها، حينما يتعذر تحديد المعنى النحوي بالعلامة الإعرابية؛ لخفاء الإعراب ، أو لكونه من المبنيات التـــي تلـــزم حالة واحدة، ومن هنا كان لابد من قرائن أخرى تتعاون علـــى تحديـــد المعنـــى الخاص، ومن هذه القرائن الرتبة.

وقد جاء الحديث فيه خلال المباحث الثلاثة الآتية:

الأول - دور الرتبة في رفع اللبس بين المبتدأ والخبر.

الثاني- دور الرتبة في رفع اللبس بين المبتدأ والفاعل.

الثالث - دور الرتبة في رفع اللبس بين الفاعل والمفعول.

وأما الفصل الثالث ، فقد وُسِمَ بـــ (**الرتبة والموقع الإعرابي للكلمة**) .

وفيه الحديث عن دور الرتبة في حفظ الموقع الإعرابي لبعض الكلمـــات ، بمعنى أنه إذا اختلت تلك الرتبة ، فلن يبقى على وظيفته الإعرابيـــة التـــي كـــان عليها.

وقد برز هذا الدور خلال المباحث الأربعة الآتية:

الأول - رتبة التابع والمتبوع.

الثاني- رتبة المستثنى والمستثنى منه.

الثالث- رتبة الموصول والصلة.

الرابع- رتبة الشرط وجوابه.

وأما الفصل الرابع ، فقد وُسِمَ بـــ (**الرتبة والاستدلال النحوي**) .

وفيه الحديث عن صلة الرتبة بالاستدلال النحوي من التعليـــل، وتـــرجيح الآراء، وقواعد التوجيه ؛ ليتضح لنا أنّ الرتبة ليست مختصة بالتقديم والتـــأخير للمواضع التي ذكرها النحاة فحسب ، بل لها صلة بالتعليل والتوجيه والتـــرجيح ، وكذا صلتها بالتأويل النحوي لما خالف القاعدة من النصوص ، فقد عـــدّها ابـــن جني ضمن أساليب التأويل ومظاهره في حديثه عن شجاعة العربية[١].

وقد برز هذا الدور خلال المبحثين الآتيين:

الأول - الرتبة والتعليل النحوي.

الثاني- الرتبة والتأويل النحوي.

وأما الخاتمة فقد تضمنتْ أهمَّ ما توصل إليه البحث من نتائج .

---

(١) انظر : الخصائص ٢/٣٦٠.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال بيان دور الرتبة في الدرس النحوي، و تحليل ما يتعلق بهذا الدور من صور الرتبة ونماذجها.

جدير بالذكر أنه في أثناء إعداد هذا البحث وجدت في الشبكة العنكبوتية بحثين من خارج مصر يحملان عنوان الرتبة – لا أعرف سواهما –.

أحدهما – أشبه بورقة بحثية بعنوان : الرتبة عند سيبويه ، من تسع ورقات ، للباحث / عبد الواحد خلف وساك – جامعة ميسان – كلية التربية ، ليس فيه سوى سرد لمواضع التقديم والتأخير في كتاب سيبويه دون تحليلها ودراستها .

والآخر – بعنوان : " قرينة الرتبة في العربية" من تسع وعشرين ورقة ، للباحثة / أمل باقر جبارة ، جامعة الكوفة ، ليس فيه سوى حديث عن تضافر قرينة الرتبة مع القرائن الأخرى ، دون عرض لأثر الرتبة ودورها ، متأثرة بما حكاه الأستاذان الجليلان – رحمة الله عليهما– د/ تمام حسان، في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ، ود/ محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه العلامة الإعرابية في الجملة.

أما بحثي هذه فمختلف عنهما كل الاختلاف ، فقد كان تركيزي منصبا على دور الرتبة في الدرس النحوي وعلاقتها بظواهر النحو المختلفة من الإعمال والإهمال ، وأمن اللبس ، وتغيير الموقع الإعرابي ، والتأويل ، والتعليل ، وغير ذلك، الذي أحسب – فيما أعلم – أني لم أُسبق إلي دراسته.

وبعد هذا كلِّه، فإن هذا العمل خطوةٌ وليدةٌ ، لا تدَّعى الكمال، ولا تبرِّئ النفس من النقص، ولن تستنكف أن تصغى للتوجيه ، فجزى الله خير الجزاء كلَّ مَن أعانها على تسديد نَظْرة، أو تصويب خَطْرة، والشكر أولا وآخرا للمنعِم المتفضّل على ما أعطى وأجزل.

وحسبي أني قضيت جلّ وقتي، بحثًا ، ومتابعةً ؛ رغبةً مخلِصةً في إخراج البحث إخراجًا – أحسبه– دقيقًا متقنًا، فإن وُفِّقت، فإنه لا يُتوفّق عبدٌ حتى يوفّقه الله، وإن كبوت، فحسبي ما ذكرت.

واللهَ أسألُ أن أكون موفَّقًا فيه وفيما بعده، وأن يكون هذا العمل خادمًا للعربية، نافعا لطلابها، إنه سميع بصير ، وبالإجابة جدير ، فنعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد ، وعنوانه :

(الرتبة ، وحديث النحويين عنها)

ويشمل المطالب الآتية :

أولاً : مفهوم الرتبة في اللغة والاصطلاح .

ثانياً: حديث النحويين عنها .

ثالثاً: الرتبة ومسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

رابعاً : أنواع الرتبة .

أولاً - مفهوم (الرتبة) في اللغة والاصطلاح

يدور معنى الرتبة في اللغة – في الغالب – حول : العلو والارتفاع والمنزلة، جاء في العين:" والمرْتبةُ : المنزلة عند الملوك ونحوها. وتَرَتَّبَ فلانٌ ، أي: عَلا رُتْبةً ، أي : دَرَجةً. والمَراتِبُ في الجبال والصحارى من الأعلام التي يُرتَّب عليها العُيُون والرُّقَباءُ"(١).

وتأتي أيضا عند بعضهم بمعنى : الثبات والدوام ، جاء في المُحْكَم: " رَتَبَ الشّيْءُ يَرْتُبُ رُتُوباً، وتَرَتَّبَ: ثَبَتَ فلم يَتَحَرَّكْ. ورَتَّبَه: أثْبَتَه. وعيشٌ راتِبٌ: دائِمٌ"(٢).

أما في الاصطلاح فالرتبة النحوية تعنى : موقع الكلمة ذات المعنى النحوي بالنسبة إلى موقع كلمة أخرى ، وفقَ البناء الأصلي للتركيب(٣).

فالرتبة الموقع الذكري للكلمة في جملتها، يقال: رتبة الفاعل التقدم على المفعول ، ورتبة المفعول التأخر عن الفاعل، ورتبة المبتدأ التقدم على الخبر، ورتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، فإن تقدمت قيل: إنها متقدمة رتبة، وإن تأخرت عما هو مقرر لها، قيل: إنها متأخرة رتبة(٤).

---

(١) العين٨ / ١١٥ ، باب التاء والراء والباء ، وانظر : تهذيب اللغة ١٤ / ١٩٨ ، ولسان العرب ١/ ٤١٠، وتاج العروس٢ / ٤٨٢ " ر ت ب ".

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٩ / ٤٨١" ر ت ب"، وانظر : جمهرة اللغة ١ / ٢٥٣ ، والمخصص ٣ / ٣٢٥ ، ولسان العرب ١ / ٤٠٩ " ر ت ب ".

(٣) انظر : الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني صـ١.

(٤) انظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٩٢.

أو هي: علاقة بين جزأين مرتّبين من أجزاء السياق، يدل كل موقع منهما من الآخر على معناه(١)،فيكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبتها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة ، فإن كان موقعها ثابتا لا يقبل التغيير تقدما أو تأخرا بالنسبة لتلك، سُمّيت الرتبة محفوظةً ، ولو اختلّ هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله ، وإن كان الموقع عرضة للتغير سمّيت غير محفوظة(٢).

ثانياً- حديث النحويين عن الرتبة

أولى النحويون – متقدمين ومتأخرين– الرتبة عناية فائقة، فالبحث فيها عندهم لم يكن غُفلا ، إذ تشير معظم مصنفاتهم إلى القول في ذلك ، وإذا نظرنا إلى كتاب سيبويه ، وجدنا حديثا مستفيضا عن الرتبة ، لكنه لم يصرح باسمها ، بل كان – رحمه الله– يعبر عنها بالموضع ، ويصفها تارة باللازمة ، وتارة بغير اللازمة ، فاللازمة إشارة منه إلى طوائف الكَلِم التي تحتفظ بمواضعها من التركيب، ولا تفارقه تأخيرا أو فصلا ، وغير اللازمة تشير عنده إلى تغير مواقع الكلم في التركيب الكلامي تقديما وتأخيرا ، دون الإخلال بوظيفة كل منها.

فمن الرتب اللازمة عنده حديثه – مثلا– عن عدم الفصل بين الحروف الناصبة للفعل " أَنْ وأخواتها" ، وأنهم لم يفصلوا بين "أَنْ وأخواتها" وبين الفعل ؛ كراهية أن يشبهوها بالأفعال التي تعمل في الأسماء ، نحو : "ضربتُ ، وقتلتُ"؛ لأنها لا تصرّف تصرّف الأفعال، وأنها " لا تكون إلّا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه، فكرهوا الفصل لذلك ؛ لأنه حرف جامد"(٣).

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها صـ٢٠٩.

(٢) انظر : مقالات في اللغة والأدب ١/٣٧٥-٣٥٨ ، وأقسام الكلام العربي : ١٨٦.

(٣) انظر : الكتاب ٣/١٣.

وكحديثه عن عدم تقديم التمييز على عامله، فهو عنده من الرتب اللازمة، "وذلك قولك: امتلأتُ ماءً، وتفقأتُ شحمًا ، ولا تقول : امتلأتــه، ولا تفقأتــه، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يتقدّم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأتُ ، كما لا يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة ولا في هذه الأسماء"(١).

وكمنعِه تقديم الفاعل أو نائبه على الفعل ؛ لأنه كما يقول : "حــدّ الكــلام تقديم الفعل"(٢).

وفي (ما) التعجبية التي عدّها من الأسماء التي لها الصدارة في الكــلام ، وبناء عليه مَنعَ تقديم المتعجب منه عليها ، قال في " باب ما يعمل عمل الفعــل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك : ما أحسنَ عبدَ اللهِ ! ... ولا يجوز أن تقدّم "عبد الله" ، وتؤخّر(ما) ، ولا تزيل شيئا من موضعه"(٣).

كذلك لا يجوز تقديم معمول أسماء الأفعال عليها بقوله: " اعلم أنه يقبح : " زيداً عَلَيْكَ، وزيداً حَذَرَكَ " ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها "(٤).

وكحديثه عن لزوم الرتبة في الحروف من نحو: "باب الحــروف التــي لا تقدّم فيها الأسماء الفعل ، فمن تلك الحروف الحروف العوامل في الأفعال الناصبة ... ومما لا تقدّم فيه الأسماء الفعل الحروف العوامل في الأفعال الجازمة"(٥).

وفي مراعاة الترتيب بين معمولي إنّ وأخواتها يقول :" ليس لك أن تقول: كأنّ أخوك عبدَ الله ، تريد : كأنّ عبدَ الله أخوك ؛ لأنها لا تصرّف تصرّف

---

(١) انظر : الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥.
(٢) انظر : الكتاب ١/١٤٤.
(٣) انظر : الكتاب ١/٧٢-٧٣.
(٤) انظر : الكتاب ١/٢٥٢-٢٥٣.
(٥) انظر : الكتاب ٣/١١٠-١١١.

الأفعال"[١]. وغير ذلك كثير[٢].

وأما غير اللازمة ففي باب المبتدأ والخبر يرى أنّ الحد أن يكون الابتداء مقدّما، إلا أنّ هذا لا يُلغي اسم المبتدأ إذا أخرّته، "وذلك قولك : فيها عبدُاللهِ قائما، وعبدُ اللهِ فيها قائما، فعبدُ اللهِ ارتفع بالابتداء؛ لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به"[٣].

وفي جواز تقديم الخبر على المبتدأ ووجوبه يقول : " زعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : (قائمٌ زيدٌ) ، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدّما مبنيّا على المبتدأ ، كما تؤخّر وتقدّم (ضرب زيدا عمرو) ، و(عمرو) على (ضرب) مرتفع ، وكان الحدّ أن يكون مقدّما ويكون (زيدٌ) مؤخرا ، وكذلك هذا ، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربي جيد ، وذلك قولك : تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك"[٤].

وأمّا تقديم الفاعل على المفعول أو بالعكس فقد جوّز ذلك في قولك: "ضرب عبدُ الله زيدا ... فإن قدّمتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك : ضرب زيدا عبدُ الله "[٥].

والحال عنده تتقدم على صاحبها إذا بُنيت على فعل متصرف ، نحو: راكبا مرّ زيدٌ ، فإن كانت مبنية على شيء ليس من الفعل لم يجز التقديم ، نحو : قائما فيها رجلٌ[٦].

---

(١) انظر : الكتاب ١٣١/٢.
(٢) انظر : الرتبة عند سيبويه ص ٥.
(٣) انظر : الكتاب ٨٨/٢.
(٤) انظر : الكتاب ١٢٧/٢.
(٥) انظر : الكتاب ٣٤/١.
(٦) انظر : الكتاب ١٢٤/٢.

وجوّز تقديم المستثنى على المستثنى منه، "وذلك قولك : ما فيها إلّا أباك أحدٌ ، وما لي إلّا أباك صديقٌ ، وزعم الخليل –رحمه الله– أنهم إنما حملهم على نصب هذا أنّ المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه ؛ لأن الاستثناء إنما حدّه أن تداركه بعدما تنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرتَ المستثني"(١).

وإذا تركنا كتاب سيبويه إلى كتاب آخر من كتب المتقدمين كأصول ابن السراج ، وجدنا الحديث عن الرتبة مفصلا مجموعا في باب واحد سماه التقديم والتأخير– على عكس ما عند سيبويه من توزيع لمواضعها في ثنايا الكتاب كله– تحدث فيه ابن السراج عما يجب فيه التزام الموضع ، فأحصى ثلاثة عشر موضعا لا يجوز تقديمها ، فقال: "فالثلاثة العشر التي لا يجوز تقديمها : الصلة على الموصول ، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلّا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة ، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل به حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدّم على الحرف ، وما شُبّه من هذه الحروف بالفعل فنَصَب ورَفَع، فلا يقدّم مرفوعه على منصوبه ، والفاعل لا يقدّم على الفعل ، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدّم عليها ما عملت به ، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدّم ما بعدها على ما قبلها ، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه ، ولا يقدّم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل ، وما بعد إلّا وحروف الاستثناء لا تعمل فيها ما قبلها ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين الفعل والعامل والمعمول بشيء لم يعمل فيه الفعل "(٢).

---

(١) انظر : الكتاب ٣٣٥/٢.

(٢) الأصول في النحو ٢٢٢/٢.

ويلاحظ من حصره تلك الأشياء أن كل الألفاظ المفتقرة في حاجة إلى صلة أو مدخول لا يجوز تقديمها ، ذلك أن اللفظ المفتقر في حاجة إلى ما يعقبه ليتضح معناه ، وأن الرتبة تلتزم أيضا مع العامل الضعيف ، كالتزامها مع الأفعال الجامدة ومعمولاتها، وفعل التعجب ومعموله ، والجازم ومجزومه ، كما أنه تحدّث بين تلك المواضع عن التفريق ، أو ما يسمى بالفصل بين المتلازمين، وهذا يقود إلى قرينة الرتبة ، وهذا يعنى أن الرتبة فرع عن التضامّ بمعناه العام ؛ إذ لا رتبة لغير متضامَّيْنِ(١).

وأما ما يجوز فيه التقديم والتأخير ، فما عدا تلك المواضع، وقد جاء ذلك في قوله:" وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعلٌ متصرفٌ أو كان خبرًا لمبتدأ سوى ما استثنيناه"(٢).

وقد سار المتأخرون على نهج المتقدمين من اهتمامهم بالرتبة وذكر مباحثها ، فقد أشار ابن جني في حديثه عن التقديم والتأخير في الباب الذي عقده ووصفه بأنه شجاعة العربي إلى الرتب اللازمة وغيرها ، فذكر أنه لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها ، ولا تقديم ما اتصل يها على موصوفها ، كما لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف ؛ لِمَا لم يجز تقديم المضاف إليه عليه(٣).

وعبر عن تقديم المعطوف على المعطوف عليه بأنه ضعيف من جهة القياس ، لأنك إذا قلت: قام زيدٌ وعمرو ، فقد جمعت أمام زيد بين عاملين أحدهما (قام) والآخر(الواو) ، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها ، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك أعملت فيه عاملين، وليس هذا كإهمال الأول ، وإن شئت أعملت

---

(١) انظر : دلالة السياق ٤٦١ ، واللغة العربية معناها ومبناها ٢١٦.
(٢) الأصول في النحو ٢/٢٢٢.
(٣) انظر : الخصائص ٢/٣٩١.

الآخر ، وليس ذلك في نحو : قام زيدٌ وعمرو ؛ لأنك لا ترفع عمرا في هـذا إلّـا بالأول[١].

وأشار إلى الرتب غير اللازمة ، كتقديم المفعول على الفاعل تارةً ، وعلى الفعل الناصب أخرى، كـ"ضرب زيدًا عمرو"، و"زيدًا ضرب عمرو". وكذلك الظرف نحو: "قام عندك زيدٌ"، و"عندك قام زيدٌ"، و"سار يومَ الجمعة جعفرٌ"، و"يومَ الجمعة سار جعفرٌ". وكذلك الحال نحو: "جاء ضاحكًا زيدٌ"، و "ضاحكًا جاء زيدٌ". وكـذلك الاستثناء نحو: "ما قام إلا زيدًا أحدٌ"، ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. لو قلت: "إلا زيدًا قام القوم"، لم يجز [٢].

كما أشار ابن جني إلى غير ذلك من مواضع الرتبة ، فأشار إلـى رتبـة الحركات في الكلمة الواحدة مثل ضم ذال "منذُ" ، فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدّر ، ويدلك على أنّ حركاتها إنما هي لاتقاء السـاكنين أنـه لمـا زال التقاؤهما سُكنت الذال في "مُذْ" ، وهذا واضحٌ [٣].

وتحدث عن مرتبة الحركة والحرف ، فَمُحالٌ – عنده–أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف ، وذلك أنّ الحرف كالمحلّ للحركة ، وهي كالعرَضَ فيه، فهي محتاجة إليه ، ولا يجوز وجودها قبل وجوده[٤].

ويطالعنا من المتأخرين أيضا ابن مالك ، فقد أشار إلى كثير من مباحـث الرتبة – في نظمه وشروحه–التي جاءت موزعة حسْبَ الأبواب النحوية الواردة فيها، كما في قوله :

وَنَحْـوُ عنـدي درهـمٌ ولِـي وَطَـرْ ::: مُلْتَـزَمٌ فِيـهِ تَقَـدُّمُ الْخَبَـرْ

---

(١) الخصائص ٣٨٧/٢.
(٢) الخصائص ٣٨٢/٢.
(٣) الخصائص ٣٤٣/٢.
(٤) سر صناعة الإعراب ٤٣/١.

كَـــذَا إذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُضْـــمَر ::: مِمَّـــا بِـــهِ عَنْـــهُ مُبِينـــا يُخْبَـــرُ
كَـــذا إذا يَسْـــتَوْجِبُ التَصْـــدِيرَا ::: كَـــأَيْنَ مَـــنْ عَلِمْتَـــهُ نَصِـــيرَا
وخَبَـــرَ المحصـــورِ قَـــدّم أبـــدًا ::: كمـــا لنـــا إلّـــا اتبـــاعُ أحمـــدا[1]

وقوله:

وبعـــد فعـــلٍ فاعـــلٌ فـــإن ظهـــرْ ::: فهـــو ، وإلا فضـــميرٌ اســـتتر[2]

وهكذا نجد عناية المتقدمين والمتأخرين بالحديث عن الرتبة ومواضعها ؛ إذ كان يرون فيها تماسكا لعناصر الكلم، فضلا عن كونها من العناصر الأساسية في تميّز المعاني النحوية[3]، حيث إنها ترفع اللبس عن الجمل ، فيعرف بها معنى الكلمة النحوي ، كما يحدث بين الفاعل والمفعول ، والمبتدأ والخبر عند خفاء علامة الإعراب ، كما في: "ضرب موسى عيسى"، و"أخي صديقي"؛ إذ لا قرينة لفظية هنا في تحديد أحدهما من الآخر سوى الرتبة .

ولم تقتصر عناية النحويين على ذكر الرتبة ومباحثها بين الأبواب النحوية، بل نبهوا عليها داخل ألفاظ الباب الواحد ، كحديثهم – مثلا- عن مراعاة مرتبة ألفاظ التوكيد المعنوي ، من تقديمهم التوكيد بالنفس والعين على سائر ألفاظ التوكيد، والتعليل لذلك بأَنَّهُمَا قد يستعملان غير مؤكدين، كَقَوْلِك: "نزلت بِنَفس الْجَبَل، ورَأَيْت عين زيد"، فَلَمَّا كَانَا يستعملان مفردين لغير معنى التوكيد، وَكَانَ (كل وأجمعون) لَا يجوز أَن يستعملا إِلَّا تابعين، أَو فِي تَقْدِير التَّابِع وَجب أَن يقدم مَا يقوم بِنَفسِهِ على التَّابِع.

وَتَقْدِيم (كل) على (أَجْمَعِينَ) ؛ لأن (كل) قد تسْتَعْمل مُبْتَدَأَة، كَقَوْلِهِم :"كلهم منطلقون"، ولا يجوز أَن تَقول: أَجْمَعُونَ منطلقون، فَلَمَّا كَانَت (كل) قد تسْتَعْمل

(١) الألفية: ١٨، وانظر : شرحها للمرادى ٤٨٤/١، وابن عقيل ٢٣٩/١.
(٢) الألفية: ٢٤، وانظر : أوضح المسالك" ٧٩/٢ ، والأشموني ٣٨٨/١.
(٣) انظر : الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني صـ٥.

مُبتَدأَة، ولَيْسَ قبلهَا مَا يتبعهُ، وكَانَت (أَجْمَعُونَ) لَا تستَعْمل إِلَّا تَابِعَــة، وَجــب أَن يتَقَدَّم الأقوى، أَعنِي (كل) .

وتقديم (أَجْمَعُونَ) على (أكتعين وأبصعين) ؛ لِأَنَّهَا لَيست بمشتقة اشــتقاقا بَينا، و (أَجْمَعُونَ) مَأْخُوذَة من الِاجْتِمَاع الْمَعْرُوف، فَلَمَّا قوي معنى (أَجْمَعِــينَ) – لِأَنَّهَا مُشْتَقَّة – تقدّمت (أكتعين)[١].

ثالثاً - الرتبة ومسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

لم تقتصر عناية النحاة بالرتبة على الحديث عنها وذكــر مباحثهــا ، بــل لأهميتها ، كانت مظهرا من مظاهر الخلاف بين النحويين ، وقد سجلت لنا كتــب الخلاف النحوي كثيرا من مواضعها ، منها:

– تقديم الخبر على المبتدأ ، فالكوفيون يمنعونه مطلقا ، مفردا أو جملــة ، والبصريون يجيزونه[٢].

– تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليهن ، فالكوفيون وابن كيسان يجيزونه ، والبصريون والفراء يمنعونه[٣].

– القول في تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها ، فالكوفيون يجيزونــه ، والكوفيون يمنعونه[٤].

---

(١) انظر : علل النحو: ٣٨٨ ، وأسرار العربية :٢٨٤.

(٢) انظر : الإنصاف ١/ ٦١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك١/٤٨٢.

(٣) انظر : الإنصاف ١/١٥٩،التبيين:٣٠ ، وشرح المفصل لابــن يعــيش ١٠٦/٧ ، وشــرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١. ولم أقف عليه في معاني القرآن للفراء.

(٤) انظر : الإنصاف ١٤٠/١ ، ومنهج السالك لأبي حيان٢٢٢/١.

– تقديم معمول فعل الإغراء ، فالكوفيون يجيزونه ، والبصريون والفراء يمنعونه(١).

– تقديم الحال على الفعل ، فالكوفيون يمنعونه مع الاسم الظاهر، ويجيزونه مع الاسم المضمر ، والبصريون يجيزونه مطلقا(٢).

– تقديم التمييز على عامله المتصرف ، فالكوفيون يجيزونه ، والبصريون يمنعونه(٣).

– تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ، فالكوفيون يجيزونه، والبصريون يمنعونه(٤).

– تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط ، فالكوفيون يجيزونه ، والبصريون يمنعونه(٥).

وغير ذلك من مسائل الخلاف المتعلقة بالرتبة من التقديم والتأخير ، أو المتعلقة بالفصل بين المتضامين.

---

(١) انظر : الإنصاف ١٨٤/١ ، واللباب ٤٦١/١، ومعاني القرآن ١/ ٢٦٠.
(٢) انظر : الإنصاف١/ ٢٠٣، ومنهج السالك لأبي حيان٣١٤/٢.
(٣) انظر : التبيين: ٣٩٤، وتوضيح المقاصد والمسالك٧٣٥/٢.
(٤) انظر : الإنصاف ٢٢٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد٥٦٧/١.
(٥) انظر : ائتلاف النصرة/١٢٩، وشرح الكافية للرضى ١٠٠/٤.

رابعاً - أنواع الرتبة

من خلال ما سبق ذكره من حديث النحويين عن الرتبة يتبين لنا أن الرتبة نوعان:

١- الرتبة المحفوظة ، أو الرتبة اللازمة ، كما يسميها سيبويه[١].

٢- الرتبة غير المحفوظة ، أو الرتبة غير اللازمة.

ومن تأمل المعنى اللغوي السابق للرتبة يجد الإشارة إلى هذين النوعين ، فمن فسّرها بمعنى الثبات والدوام وعدم التحرك يجعلها على نَسَق معين لا تحيد عنه، وهذا يشير إلى نوع الرتبة الأول ، وهي الرتبة المحفوظة.

ومن فسّرها بمعنى دلالة العلو والارتفاع يجعلها على نسق متغير غير ثابت، حسب مراد المتكلم ، وهذا يشير إلى نوع الرتبة الثاني ، وهي الرتبة غير المحفوظة.

وفيما يلي بيان كل نوع :

١- **الرتبة المحفوظة** ، معناها : موقع الكلمة الثابت تقديما أو تأخيرا، بحيث لو اختلت لاختل التركيب باختلالها ، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها[٢].

ومن أمثلة الرتبة المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبيّن، والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكَّد، والبدل عن المُبدَل، والتمييز عن الفعل

---

(١) انظر : الكتاب ١٣/٣.

(٢) انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والمضمون : ١٨٦-١٨٧، واللغة العربية معناها ومبناها:٢٠٧.

ونحوه، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط، والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها.

ومن الرتب المحفوظة أيضًا تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسَم به، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائبه، وفعل الشرط على جوابه(١).

٢- **الرتبة غير المحفوظة** ، معناها :موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي ،متقدّما أحيانا، ومتأخرا أحيانا أخرى(٢).

ومن أمثلة هذا النوع : رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل ، ورتبة الظرف والفعل(٣).

والعدول عن هذه الرتبة غير المحفوظة إنما يكون لغرض ، كقصد العناية والاهتمام ، كما في تقديم المفعول على الفاعل، الذي أشار إليه سيبويه بقوله : "فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا،...وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"(٤).

---

(١) انظر : الأصول في النحو ٢/٢٢٢ ، والخصائص ٢/٣٨٢ -٣٩٣.

(٢) انظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والمضمون : ١٨٨ .

(٣) انظر : الخصائص ٢/٣٨٢-٣٨٣.

(٤) الكتاب ١/٣٤.

أو لقصد الاختصاص، كما في تقديم المفعول على الفعل والفاعل في قوله تعالى:" بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ"(١) ؛ لتخصيصه بالعبادة دون سواه ، ولو أُخّر لَمَا أفاد الكلامُ ذلك ،وتقديم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ في نحو:" إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ(٢)"،أي: تنظر إلى ربها خاصة(٣).

أو لتقوية الحكم وتقريره ، تقول : "محمدٌ نجحَ" ، فتكون قد قويت الحكم بإسناد النجاح إلى "محمد" مرتين ، مرة إلى اسمه ، ومرة إلى ضميره ، ولهذا كان قولك هذا أبلغ من قولك : "نجح محمد"(٤).

وقد يكون لغرض نفسي بعيد عن هذه الأغراض اللغوية ، فمجرد تغيير موضع الكلمة عن المعتاد يشير إلى غرضٍ ما في نفس المتكلم ، فيستطيع أن يعبر عن الأفكار المهمة بوضعها في المقدمة ، سواء أكان الأهم فعلا ، أم فاعلا ، أم مفعولا ، أم ظرفا(٥).

وهذه الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها ،إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها، وذلك في نحو: "ضرب موسى عيسى"، ونحو: "أخي صديقي"؛ إذ يتعيِّن في "موسى" أن يكون فاعلًا، وفي "أخي" أن يكون مبتدأ، محافظة على الرتبة؛ لأنها تزيل اللبس، وهي هنا تعتبر القرينةَ الرئيسة على الباب النحوي(٦).

---

(١) سورة الزمر من الآية ٦٦.
(٢) سورة القيامة الآية ٢٤.
(٣) انظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر٢/ ١٧٣ ، ١٧٨.
(٤) انظر : علوم البلاغة للمراغي : ٩٣.
(٥) انظر : الأسس النفسية للبلاغة العربية : ١٣٠.
(٦) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٨.

وهذه الرتبة غير المحفوظة التي أشار إليه النحـــاة ، هـــو مـــا يدرســـه البلاغيون في مباحث علم المعاني تحت مفهوم التقديم والتأخير، فعبد القاهر حين صاغ اصطلاحه "الترتيب" في قوله :" وأنَّ الكلمَ تَترتَّب في النُّطق بســـببِ تَرتُّـــبِ معانيها في النَّفس..."(١)، قصد به إلى شيئين:

أولهما : الرتبة المحفوظة عند النحاة، التي تعرف بالتقديم الذي ليس على نيـــة التأخير.

وثانيهما : ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير، وهو التقديم الذي على نية التأخير–فهم عالة علي النحويين في ذلك – وهي دراسة تتمّ في نطاق حرية الرتبة حرية مطلقة ، فلا يتناول التقديم والتأخير البلاغي مـــا يسمَّى في النحو باسم الرتبة المحفوظة؛ لأن هذه الرتبة المحفوظـــة لـــو اختلت لاختلَّ التركيب باختلالها(٢).

(١) دلائل الإعجاز : ٥٦.

(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٨.

الفصل الأول ، وعنوانه :

(دور الرتبة في الإعمال والإهمال)

وفيه ثلاثة مباحث:

الأول : دور الرتبة في إعمال الفعل وإهماله .

الثاني : دور الرتبة في إعمال الحروف وإهمالها .

الثالث : دور الرتبة في إعمال الأسماء العاملة عمل الحروف .

دور الرتبة في الإعمال والإهمال.

من ينظر في قضايا العامل التي اهتم النحويون بإبرازها والحديث عنها ، يجد أن للرتبة دورا مهما في الإعمال والإهمال ، فبعض الأفعال تهمل إذا ابتعدت رتبتها عن الصدارة ، سواء أكانت أفعالا مؤثرة أم قلبية ، وبعض الحروف أيضا تهمل إذا ابتعدت رتبتها عن الصدارة، أو خولف الترتيب بين معموليها .

وفيما يلي بيان ذلك:

أولا : دور الرتبة في إعمال الفعل وإهماله.

مما هو معلوم أن الأصل في العمل للأفعال ، بدليل أن الأفعال كلها عاملة ، ولا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل كالمشتقات، أو أشبه الحرف كالمضاف ، والأسماء الجازمة ، ولا يعمل من الحروف إلا المختصة.

ومن قواعدهم المقررة : رتبة العامل قبل رتبة المعمول(١)، فوقوع الفعل في الصدارة موجب لإعماله ، وإذا ابتعد في رتبته عن التقدم في الجملة ، صار إعماله في المتقدم جائزا، نحو: زيدا أكرمت ، إذا يجوز في الاسم المتقدم النصب على إعمال الفعل فيه على الأصل ، ويجوز أيضا رفعه بالابتداء من غير تسليط الفعل عليه ، وإن كان النصب أولى ؛ لعدم وجود رابط في جملة الخبر ، حتى إن سيبويه جعل جواز رفعه على الابتداء مع عدم وجود رابط في جملة الخبر مقصورا على الشعر، وشبهه بحذف العائد من جملة الصلة لطول الكلام في قوله: " ولا يحسُنُ في الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إِضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإِعمال في الأوّل ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل ،حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو

(١) انظر : الإنصاف ١/ ٥٨، وشرح الأشمونى١ / ١٩٠، وحاشية الصبان ٢٩٧/١.

ضعيفٌ في الكلام... والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ، وإنَّما شبّهوه بقولهم: الذي رأيتُ فلانٌ، حيث لم يَذكروا الهاء"[١].

وأقوى من ذلك أن يقال : زيد ضربته ؛ لأن الفعل استوفى فاعله ومفعوله ، وهو بمثابة المفسِّر لما قبله ، فيجوز في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل مقدر يفسره المذكور ؛ لاشتغال الفعل بضميره ، والتقدير : ضربت زيدا ضربته ، هذا على مذهب البصريين[٢] ، وذهب الكوفيون إلى أن الناصب الفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره ؛ لأنه هو الطالب له من جهة المعنى ، وأصل العمل الطلب[٣] ، وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، والضمير مُلغَى[٤].

ورُدّ مذهب الكوفيين بأن العامل لا يعمل في ضمير الاسم ومُظهَره، كما لا يجوز أن يلغى الضمير ؛ لأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل[٥].

ويظهر دور الرتبة في الإعمال والإهمال جليا فيما يلي:

أ- أفعال القلوب ومعمولاها.

للرتبة دور مهم في عمل أفعال القلوب " ظن ، حسِبَ ، خال، زعم، علِم ، رأي ، وجد "، فتتأثر بالتقديم والتأخير تأثرا واضحا، فتلغى عن العمل لفظا ومحلا، وقد تلغى عن العمل لفظا لا محلا لمانع ، وهذا ما يعرف عند النحاة بمصطلح الإلغاء والتعليق.

---

(١) الكتاب ١/٨٥-٨٧.
(٢) انظر : الكتاب ١/٨١ ، والمقتصد ١/٢٢٩ ، والإنصاف ١/٦٩ م ١٢.
(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٢٥٥، والإنصاف ١/٢٢٩ ، والتبيين : ٢٦٦.
(٤) نسبه إليه الشيخ خالد ، انظر : التصريح ١ / ٤٤٢.
(٥) انظر : شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٣١.

والإلغاء معناه : إلغاء نصب المفعولين لفظًا وتقديرًا [١]، فتعود الجملة مرة ثانية إلى باب المبتدأ والخبر، ويكون ذلك إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين ، أو تأخرت عنهما[٢].

أما التعليق فمعناه: إبطال عمل الفعل لفظاً لا محلاً ، في مفعوليه معاً أو آخرهما ؛ لمجيء ماله صدر الكلام بعده، كلام الابتداء و(ما)، و(لا)، و(إن) النافيات، وأدوات الاستفهام والشرط، و(كم) الخبرية. نحو: "علمت لمحمدٌ قائم"، و"علمت محمداً لهو قائم"، و"رأيت أيهم خارجٌ ؟ " و"أحسب إذا اجتهد الطالب نجح". فالجملة بعد المعلِّق إما سادة مسد المفعولين ، أو مسدَّ آخرهما[٣].

وإنما اختصت أفعال هذا الباب بهذا ؛لأن في الإلغاء رجوعا بها إلى الأصل؛ إذ أصلها أن لا تعمل ؛ لدخولها على الجملة ، وما دخل على الجملة حقُّه أن لا يعمل ، وإنما عملت تشبيها لها بباب أعطيت من حيث إنها أفعال ، كما أن ظنّ وبابها أفعال ، ويطلب كلٌّ من البابين مفعوليهما من جهتين مختلفتين ، وإنما انفردت بالإلغاء عن باب أعطى ؛ لأن المشبّه لا يقوى قوة المشبه به ، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول[٤].

ولمَّا كان لهذه الأفعال مع معموليها ثلاث أحوال : التقدم ، والتوسط ، والتأخر ، نشأ عن ذلك ثلاث مسائل:

---

(١) انظر : شرح المفصل ٨٦/٧ ، وشرح الكافية للرضي ١٥٥/٤.

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٥٥٩/١.

(٣) انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام : ٤٧١ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٤-٤٥.

(٤) انظر : شرح المفصل ٨٦/٧ ، وشرح الكافية للرضي ١٤٩/٤ .

المسألة الأولى

تقدم هذه الأفعال على معموليها.

ولهذه المسألة صورتان:

إحداهما- أن يتقدم الفعل القلبي على معموليه ، دون أن يسبقه شيء مطلقا ، نحو : ظننت زيدا قائما.

وثانيهما- أن يتقدم الفعل القلبي على مفعوليه ، ولكنه لم يبتدأ به، بل سبقه ما له الصدارة في الكلام ، نحو : أين تظن زيدا منطلقا؟.

ولكلٍ حكمُه :

أما الصورة الأولى ، فالفعل إن تقدمت رتبته في الكلام ، فلا يجوز إلغاؤه عند جمهور البصريين ؛ لأنها أفعال حقيقية متصرفة وقعت في أعلى مراتبها ، وهي الصدارة ، فحملوها على الأفعال المتعدية(١).

عبر عنه سيبويه بالحدّ الذي هو عنده بمعنى الأصل ، فقال: "وكلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ "زيداً قائماً ضربتُ"؛ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ"(٢).

وذلك أن الإلغاء والإعمال كل واحد منهما له مقصد يوجبه غير مقصد الآخر ، فمقصد الإلغاء أن تكون ذكرت الجملة على أن تطلق الإخبار بها إطلاقا ، ولم يكن في الكلام لفظ شك ، فحُملت الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك ، وصير موضع الشك واليقين في تقدير ظرف له ، فإذا قلت : زيد منطلق ظننت، أو: زيد ظننت منطلق ، فكأنك قلت : زيد منطلق في ظني.

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٥٧/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره : ٢٤٤.

(٢) الكتاب ١٢٠/١.

أما مقصد الإعمال فأن تبني كلامك على الإخبار بما عندك في ذلك الخبر من علمٍ أو ظن، فالفعل بلابدّ مبني عليه الكلام ، فإذا تقدّم حصل فعل الشك واليقين قبل ورود الاسم فَعَمِلَ ، إذ قصد الكلام مبني على ذكر الفعل؛ لأن الاسم ورد ، وقد تقدم الشك في خبره، فمنعه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه الأول قبل دخول الشك واليقين.

وإذ ذاك يتبين وجه القصدين مع تأخير الفعل أو توسيطه ، ويتعين امتناع الإلغاء مع تقديمه ؛ لأن الابتداء مؤذن بالقصد إليه ابتداءً ، فلا يصح إلغاؤه ؛ لأن الإلغاء مبني على عدم القصد ابتداء ، وهذا نقض الغرض(١).

وذهب الكوفيون ، ومعهم الأخفش ، ومحمد بن الوليد ، وأبو بكر الزبيدي، وابن الطراوة ، إلى جواز الإلغاء مع الصدارة(٢).

وحجتهم أنها أفعال ضعيفة غير مؤثرة ؛ إذ مطلوبها مضمون الجملة ، لا الجملة(٣)، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها :::: وما إخالُ لدَيْنا منْك تنويلُ(٤)

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤٦٨/٢ ، ٤٦٩.

(٢) انظر : الارتشاف ٢١٠٧/٤-٢١٠٨، والمساعد ٣٦٤/١ ، وفي النقل عن الكوفيين إطلاق فقد نُقل عنهم أنهم حسنوا الإعمال مع جواز الإلغاء، ونقل عن الفراء كقول البصريين أن العامل هنا لا يلغى متقدما ، انظر : معاني القرآن ٣٣٨/٢ ، والتذييل والتكميل ٥٧/٦.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ١٥٧/٤، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره : ٢٤٤.

(٤) البيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه ص٦٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٢، وخزانة الأدب ١١/ ٣١١. موطن الشاهد: "وما إخال لدينا منك تنويل". ظاهر البيت يوحي بإلغاء العامل "إخال" مع تقدمه على معموليه؛ وبهذا الظاهر أخذ نحاة الكوفة؛ لأنهم يجوزون إلغاء أفعال القلوب، مع تقدمها؛ لضعفها، ولكن نحاة البصرة أولوا البيت، ولهم فيه توجيهات عدة، مذكورة في المتن.

وقول الآخر :

كَـذَاكَ أُدِّبْـتُ حتَّـى صـارَ مِـنْ خُلقِـي :::: أَنِّـي وَجَـدْتُ مِـلاكُ الشِّـيمةِ الأَدَبُ[١]

وأجيب بأن ذلك محتملٌ ؛ لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل: "لَمِلاك" و: "لَلَدينا" ثم حذفت وبقي التعليق.

والثاني: أن يكون من الإلغاء؛ لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ أيضا، والإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا قد سبق بـ "أنِّي" و بـ"ما" النافية، ونظيره "متى ظننت زيدا قائما؟ فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: "وجدته" و: "إخاله" ، كما حُذِفَ في قولهم: "إن بك زيد مأخوذ"[٢].

لذا كان الراجح مذهب البصريين ، وهو ما صحّحه كثير من النحاة[٣]، وعللوا للزوم الإعمال بقوة الأفعال حال التصدر ؛ "لأنه إذا تقدم- أي الفعل- في صدر الكلام قوى فلم يُلْغَ ، كما أن القسَم يُلْغَى إذا توسّط أو تأخّر ، ولا يُلْغَى إذا تقدّم"[٤].

---

(١) البيت من البسيط لبعض الفزاريين في التصريح١ / ٣٧٥ ، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٩، ١٤٣.،الشاهد: قوله: "وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ" – كسابقه- حيث أُلغي عمل "وجدت" ،فَرُفِعَ المعمولان ، مع تقدمه ، وخرّجه البصريون على أوجه ، مذكورة في المتن.

(٢) انظر : التصريح ٣٧٦/١، وشرح الأشموني ١ / ٣٦٧.

(٣) انظر :المقتضب ١١/٢،والأصول في النحو ١٨١/١،وائتلاف النصرة: ١٣٤.

(٤) انظر : الأزهية : ١٩٢ ، والصدارة في النحو العربي:٣٨٤.

وأيضا في إلغائها يرتفع الاسم على الابتداء ،" وعامل الرفع معنوي ، وعامل النصب لفظي ، فمع تقدّمها يَغلب اللفظي المعنوي"(١).

وما أجمل تعليل عبد القاهر لزوم الإعمال حال التقدم بأن التقديم من أعلام العناية ، والإلغاء من دلائل ضعفها ، فلا يجتمع الإلغاء والتقديم(٢).

أما الصورة الثانية التي يتقدم فيها الفعل القلبي حكميا ، إذ يُسبق بما يبتدأ به ، نحو: متى تظن زيدا قائما؟.

فإن كان المتقدم معمولا للفعل وجب الإعمال عند سيبويه ؛ لأن الفعل في الحقيقة متقدم على معموله ، أما إذا لم يكن معمولا للفعل بأن كان معمولا للخبر ، فيجوز الإلغاء والإعمال ؛ لأنه يعتبر متوسطا بين المعمولين ، وليس مقدّما عليهما، وذلك ما أشار إليه في قوله :" إن ابتدأ فقلت: ظني زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحاً، " لا يجوز البتّة، كما ضَعُفَ أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ. وهو في متى وأين أَحسنُ، إذا قلت: متى ظَنُّك زيدٌ ذاهبٌ ، ومتى تَظنُّ عمرو منطلقٌ؟ لأنَّ قبله كلاماً"(٣).

المسألة الثانية

توسط الأفعال بين معموليها

إذا توسط الفعل القلبي بين المعمولين جاز الإعمال والإلغاء ، فالإعمال على أنها أفعال ، والأصل فيها العمل ، والإلغاء على أنه ضعف بالبعد عن الصدارة، نحو : زيد ظننت قائم وقائما ، إلا أن يؤكد الفعل بمصدر ، أو ضميره ،

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي٤ /١٥٦.

(٢) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٤٩٦/١.

(٣) الكتاب ١٢٤/١ ، وانظر :المقاصد الشافية ٤٦٩/٢ ، والارتشاف ٢١٠٨/٤.

فيكون الإلغاء قبيحا[١] ، نحو: زيدا ظننته قائما ، أو زيدا ظننت الظــن منطلقــا ، ومنه قوله:

أَبِالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ توعدُنُي :::: وفى الأراجيـز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَـوَرُ[٢]

وإنما جاز فيها الإلغاء والإعمال حال التوسط ؛بل عند بعضهم سيِّان[٣]؛ لأنها إذا توسطت، كانت متقدمة من وجهٍ، ومتأخرة من وجهٍ ؛ لأنها متأخرة عن أحد الجزأين، متقدمة على الآخر، ولا يتم أحد الجزأين إلا بصاحبه، فكانت متقدمة من وجه، ومتأخرة من وجه، فَحَسُنَ إعمالها، كما حَسُنَ إلغاؤها ، فإن أُعملت فبالنظر إلى تقدّمه على المفعول الثاني ، وإن أُلغيت فبالنظر إلى تأخّره عن المفعول الأول ، ثم إن الفعل القلبي لمّا ضعُف بالتوسط قاومه الابتداء بالتقديم ، فتعادل العاملان من حيث القوة والضعف ، فتساوى الحُكمان لأجله[٤].

والجمهور على أن إعمال هذه الأفعال حال التوسط أرجح من إلغائها ؛ لأن الفعل أقرب من الابتداء ، فلقربها من رتبتها التي تعمل فيها وجوبا وهي التقــدم رُجِّحَ الإعمال ، "فإن توسطت هذه الأفعال بين الاسمين كنت مخيرا بين نصــبهما ورفعهما، ونصبهما أجود؛ لقرب الفعل من رتبته"[٥].

---

(١) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٠/١ ، وضعف العامل النحوي ٢٤٥.

(٢) من البسيط لربيعة بن منازل المنقري ، وهو من شواهد الكتاب ١٢٠/١ ، وشرح المفصل ٧/ ٨٤، ٨٥، موطن الشاهد: "في الأراجيز خلت اللؤم، على إلغاء "خال" لتوسط الفعل بــين المبتدأ "اللؤم" والخبر "الأراجيز".

(٣) انظر :الأصول في النحو ١٨٣/١ ، والمقتصد ٤٩٦/١-٤٩٧ ، وشرح المفصل ٨٥/٧ ، وشرح الكافية للرضي ١٥٧/٤ .

(٤) انظر : التصريح ٣٦٩/١ ، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره : ٢٤٧.

(٥) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٥٧/٢ ، وشرح ابن بري على شواهد الإيضــاح ١٢١-١٢٢ ، وكشف المشكل في النحو : ٤٠٨، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٩/١.

المسألة الثالثة

تأخّر الفعل القلبي عن معموليه

إذا تأخر الفعل عن معموليه جاز إعماله وإلغاؤه ، غير أن الإلغاء أحسن من الإعمال قولا واحدا ، حكي الإجماع على ذلك العكبري في قوله: " وأمَّا إذا تأخرَّت عَن المفعولين فالإلغاءُ أقوى عِنْد الْجَمِيع"(١).

وإنما كان الإلغاء أحسن لأن الفعل ضعُف بالتأخير ،فكلما تباعد الفعل عن الصدر بطل عمله ، " وكلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ: زيداً قائماً ضربتُ؛ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ"(٢).

ومما يقوّي الإلغاء أنك إذا نطقت الجزأين قبل الفعل القلبي أصبح الفعل لا حظّ له من التقدم، وكان العامل المعنوي وهو الابتداء مسيطرا عليهما ؛ لكونه أقرب إليه من العامل اللفظي ،وهو الفعل ، وأولى العاملين الأقرب ، فأُعمل الابتداء وأُلغي الفعل(٣).

فمن أعملها إذ تأخرت جعلها متقدمة في التقدير ، وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازا وتوسّعا، فجاز الإعمال على الوجه المرجوح ؛ لأنك تبني الكلام على الفعل القلبي من الظن أو الشك من أول الأمر، ولكنك أخرت الفعل على جهة الاتساع ، فقلت : "زيدا قائما ظننت"، وكان من حق الكلام أن تأتي بالظن متقدما فتقول : ظننت زيدا قائما ، ولكنك أخرت ما كان حقه التقديم(٤) ، وذلك قول سيبويه :" وإنما كان التأخير أقوى ؛ لأنه إنما يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِى كلامُه

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٠/١.

(٢) انظر : الكتاب ١١٩/١-١٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٧.

(٣) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٤٩٧/١.

(٤) انظر : البسيط ١/ ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره : ٢٤٨.

على اليقين، أو بعدما ما بتبدئ وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ ...فأَخّرَ ما لم يَعمَلْ في أوله كلامه. وإنما جُعل ذلك فيما بلغه بعدما مَضى كلامُه على اليقين، وفيما يَدرى. فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكَ أَعْملَ الفعلَ ، قدّم أوْ أخَّر، كما قال: زيداً رأيتُ، ورأَيتُ زيدا"[١].

وبهذا وضح لنا أثر الرتبة ودورها في إعمال تلك الأفعال وإهمالها ، فالإعمال مع التقدم أوجب وأقوى ، والإلغاء مع التأخر أولى منه مع التوسط ؛ لأنك إذا لفظت الجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل وأولى العاملين الأقرب ، وليس كذلك حال التوسط ؛ لأنك إذا لفظت بأحد الجزأين بعد الفعل لم يكن الابتداء بأقرب إليه ، بل كان مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل ؛ لأجل أن كل واحد من الجزأين لا يتم إلا بصاحبه ، والابتداء قد استولى على الجزء الأول ، والفعل على الثاني ، فهما كشيء مشترك بينهما ، وأما حال التقديم فليس للابتداء فيه حظٌّ بوجهٍ ، فلذلك لم يجز إلا الإعمال[٢].

ولمّا تدافعت الرُّتب في هذا الباب وتزاحمت دخلها التعليق ، الذي يعني – كما سبق ذكره– إبطال العمل في اللفظ دون التقدير، ويكون ذلك إذا اعترض بين هذه الأفعال وبين المفعولين ما له صدارة الكلام[٣]، حينئذٍ يمتنع تأثيرها لفظا، ويبقى تأثيرها في التقدير أو المحل، وسمّي ذلك تعليقًا؛ لأن العامل ملغى في اللفظ وعامل في المحل، فهو عامل لا عامل؛ فسمي معلّقا، أخذا من المرأة المعلّقة التي أساء إليها زوجها ، فأهملها دون أن يطلقها، فلا هي مزوَّجة ولا هي مطلقة ، ولهذا أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى[٤].

---

(١) الكتاب ١/١٢٠.

(٢) انظر: اللمع / ٤٩، والبيان في شرح اللمع: ٢٠١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤/١٥٥.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٥٩ ، وشرح الأشموني ١/٣٧١.

وإنما أُبطل عمل هذه الأفعال لفظا ؛ لأن رتبة هذه الأدوات أن تأتي في صدر الكلام ، فاقتضت بقاء صورة الجملة ، وهذه الأفعال توجب تغييرها بنصب جزأيها ، والعامل له حكم التصدر على مفعوله ، فتدافعا ، فوجب التوفيق بينهما باعتبارين : لفظا ومعنى ، فمن حيث اللفظ روعي أدوات الاستفهام النفي ولام الابتداء، فأبطلت عمل الفعل لفظا ؛ لئلا تزول صدارتها ، والمقتضيان متى ازدحما فالغلبة لآخرهما وجودا ، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال ؛ لأن كون هذه الأدوات معلّقة للظن باعتبار المعنى لا يخرجها عن الصدارة(١).

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أحدهما: أن العامل المُلغَى لا عمل له البتة، والعامل المعلّق له عمل في المحل، فالجملة في حال التعليق لفظها مرفوع ولكنها في محل نصب، فإذا عطفت عليها: جاز مراعاة لفظها برفع المعطوف، وجاز نصبه مراعاة لمحلها. أما في حالة الإلغاء فالجملة، لا محل لها من الإعراب، ولا يعطف عليها إلا بالرفع تبعا للفظها.

والثاني: أن سبب التعليق موجِب، فلا يجوز: "ظننت ما زيدا قائما" وسبب الإلغاء مجوِّز، فيجوز: "زيدًا ظننتُ قائما" و"زيدا قائما ظننت"(٢).

---

(١) انظر: المرتجل في النحو ١٥٢-١٥٣ ، والتخمير ١/ ٢٣٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٩/٢ ، وشرح العوامل المائة : ٣٠٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٥٥/٢-٥٦ ،والتصريح ٣٧٤/١-٣٧٥.

ب- الأفعال الجامدة مع معمولاتها

للرتبة دور مهم في إعمال الفعل الجامد ، فيمتنع إعماله متأخرا لجموده، فلا يتقدم عليه معموله ، والعلة في ذلك قلة مخالفة الأصل ؛ إذ الأصل في الأفعال التصرف ، فلما خالفت بعض الأفعال هذا الأصل لمعان دخلتها ، كالتعجب ، وإنشاء المدح والذم ، وغير ذلك ، جَمَدَتْ فلم يُتصرف فيها بتقديم ولا تأخير ؛ لتقلّ مخالفة الأصل(١).

وإذا كان الفعل المتصرف الذي في معنى الجامد لا يتقدم معموله عليه ، كما في نحو: " كفى بزيد رجلاً ؛ لأنه في معنى: اكتفِ بزيد رجلاً، أو ما أكفاه رجلاً، فأحرِ به في الفعل الجامد لفظا ومعنى(٢).

وقد أشار إلى ذلك ابن السراج ، فقال :" الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه ، وهي نحو: (نِعم) و(بِئس) ، وفِعل التعجب ، و(ليس) : تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفة"(٣).

أما (نِعم) و(بِئس) ،فلخروجهما عن أصل الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبها الحرف لذلك ، فلزما طريقة واحدة(٤) ، فلا يتقدم التمييز المنصوب بـ "نعم وبئس" بإجماع ، فلا يقال: رجلا نعم زيد ، ولا : رجلا بئس عمرو؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه(٥).

ويعزّز جمودَ الفعل وعدم تصرفه في منع التقديم أيضا شيئان:

---

(١) ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية صـ ٩٨.
(٢) انظر: ارتشاف الضرب٣/١٦٣٤، والمساعد على تسهيل الفوائد٢/٦٧.
(٣) الأصول في النحو ٢/٢٢٨.
(٤) انظر : المقاصد الشافية ٤/٥٠٦.
(٥) انظر: التصريح٢/٧٠٩.

١- أن (رجلا) في قولك (نعم رجلا زيد) فاعل في الأصل ؛ إذ التقدير (نعم الرجل)، ثم نُكِّر وجُعِل تمييزا للمبالغة ، وهو مثل قولك (طبت به نفسا) ، أي : طابت نفسي به ، وإذا كان واقعا موقع الفاعل لم يجز تقديمه عليه ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على فعله.

٢- أن فاعل (نعم) مضمر فيها على شريطة التفسير، وهو(رجلا) مفسِّر للضمير، فلو قدِّم لَقُدِّم المفسِّر على المفسَّر والمميِّز على المميَّز ، وهذا خلاف الأصل[١].

والحال نفسه في التعجب، فلا يقال مثلا : زيدا ما أحسن ، ولا بزيد أحسن، بتقديم المعمول باتفاق ، ولا : ما مجتهدة أحسن هندا ، بتقديم الحال عليه؛ وذلك أن العرب التزمت في فعلى التعجب عدم التصرف ، ولذلك لا يدلان على زمان ، ولا يأتي منهما مضارع ولا أمر ، وإذا لم يتصرفا في أنفسهما لم يتصرفا في معمولهما بالتقديم والتأخير ، وأيضا لجريانهما مجرى الأمثال في لزومه لفظا واحدا صار التقديم والتأخير مُخرِجا لهما عما قصدت بهما العرب[٢] ، وذلك قول سيبويه:" ولا يجوز أن تُقَدِّمَ "عبدَ الله" وتؤخّرَ "ما" ، ولا تزيلَ شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا"[٣].

ويعزز ذلك أيضا في منع التقديم شيئان:

١- أن المانع من جواز تقديم المنصوب هنا أن المنصوب فاعل في الأصل ، ألا ترى أن قولك : "ما أحسن زيدا" في معنى "حسُن زيد جدا" ، وإنما أُخّر ليسبق معنى التعجب على المتعجب منه ، فهو كسبق أداة الاستفهام على المستفهم منه[٤] ، وكذا في صيغة " أفعِل به" فقد امتنع من تقديم المجرور أنه فاعل.

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤/٤٩٩.

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٤/٤٩٩.

(٣) الكتاب ١/٧٣.

(٤) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين صـ ٣٢٠.

أشار إلى ذلك السيوطي بقوله : " ولا يقدم مَعْمُول لفعل التَّعَجُّب على الْفِعْل، ولا على (مَا) ، وَإِن جَازَ ذَلِك فِي غير هَذَا الْبَاب لعدم تصرفه ، وَلِأَن الْمَجْرُور من أفعِل عِنْد الْجُمْهُور فَاعل ،وَالْفَاعِل لَا يجوز تَقْدِيمه"(١).

٢- أن فعل التعجب مع "ما" بمنزلة الموصول والصلة ، وقد ذهب الأخفش إلى أنه موصول حقيقة(٢) ، وتقديم الصلة على الموصول لا يجوز(٣).

وأما "ليس" فمنع الكوفيون(٤)، وابن السراج(٥)، والجرجاني(٦)، تقديم منصوبها عليها.

وأجازه سيبويه(٧)، والأخفش(٨)، والفارسي(٩)، وابن برهان(١٠)، والزمخشري(١١)، والشلوبين(١٢)، وابن عصفور(١٣).

والمنع أرجح ؛ لما يلي:

---

(١) همع الهوامع ٣ / ٥١.
(٢) انظر : معاني القرآن ١٦٦/١، وارتشاف الضرب٤/ ٢٠٦٥.
(٣) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين صـ ٣٢١.
(٤) انظر : الإنصاف ١/ ١٠٢، والتبيين :٣١٥ ، وائتلاف النصرة :١٢٣.
(٥) انظر : الأصول ١/ ٨٩ ،٩٠.
(٦) انظر : المقتصد ١/ ٤٠٨.
(٧) انظر : الكتاب ١/ ١٠١ ،١٠٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٦٥.
(٨) انظر : المسائل الحلبيات /٢٨٠ ، والخصائص ١/ ١٨٨.
(٩)انظر : الإيضاح العضدي /١٣٨ والمسائل الحلبيات /٢٨٠.
(١٠) انظر : شرح اللمع ٥٨/١ ، شرح التسهيل ١/ ٣٥١ .
(١١) انظر : المفصل /٢٦٩ ،شرح المفصل ١١٤/٧.
(١٢) انظر : التوطئة /٢٢٨ ، شرح الجزولية ٧٧٧/٢ .
(١٣) انظر : شرح الجمل ١/ ٣٨٩ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١١٧٢.

١- أنها لا تتصرف في نفسها ، فلم تتصرف في معمولها ؛ قياسا على فعل التعجب، ولا يصح قياسها على "كان" في جواز تقديم خبرها عليها ، كما قاس المجوّزون ؛ لأن "ليس" جامدة ، فلا تجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت (كان) مجراه ؛ لأنها متصرفة ، ألا ترى أنك تقول : كان ،يكون ، فهو كائن، ومكون، كما تقول : ضرب، يضرب، فهو ضارب، ومضروب ، ولا يكون ذلك في "ليس" ، وإذا كان كذلك ، فوجب ألا يجري مجرى ما كان فعلا متصرفا ، فوجب ألا يجوز تقديم خبره عليه ، كما كان ذلك في الفعل المتصرف ؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه ، فأما إذا كان غير متصرف في نفسه ، فينبغي أن لا يتصرف عمله ؛ فلهذا لا يجوز تقديم خبره عليه(١).

٢- شَبَهُها بـ"ما" النافية ، وذلك أن قولك : "ليس زيد قائما" ينفي قيامه في الحال، كما أن قولك : "ما زيد قائما" كذلك ، وإذا أشبهت (ما) في النفي وجب أن تُحمل عليها في منع التقديم ، ألا ترى أنها لمّا أشبهت (ليس) أعملها أهل الحجاز عمل (ليس) ، فكذلك إذا أشبهتها في النفي مُنعت من التقديم(٢).

وإذا ثبت أن "ليس" أضعف في التصرف من (كان) ؛ لأن (كان) متصرفة و(ليس) جامدة، وثبت أيضا أنها أقوى من (ما) ؛ إذ تلحقها الضمائر ولا يكون ذلك في (ما)، وإذا كان (ليس) أضعف تصرفا من (كان) وأقوى من (ما) وجب أن يكون لها مرتبة بينهما ، فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها نحو (منطلقا ليس زيد) ، كما يجوز (منطلقا كان زيد) ؛ لتنحط درجة عن (كان) ، ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع ، نحو (ليس منطلقا زيد) ، كقوله عز وجل :"لَيْسَ الْبِرَّ

(١) انظر : شرح اللمع للواسطي الضرير :٤٠ والإنصاف ١/ ١٠٢ ، ١٠٣ .
(٢)انظر : توجيه اللمع /١٣٩ ، والتبيين :٣٢١ .

أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ"[١]؛ لترتفع درجةً عن (ما) ، ويصير لها منزلة بين المنزلتين ، حيث لم يجز تقديم ذلك في نحو (ما منطلقا زيد) [٢]، فيكون قياس المجوّزين تقديم خبرها عليها على تقديمه على اسمها قياسا مع الفارق[٣].

٣- أنه لم يثبت مصرَّحا تقديم خبر (ليس) عليها ، وقد ذكر أبو حيان أنه تتبع دواوين العرب ، فلم يظفر بتقديم خبر "ليس" عليها ولا معموله ، إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الآية:" أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ "[٤] ، فإن قوله (يوم يأتيهم) معمول لـ(مصروفا)، وقد تقدم على (ليس) واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ، و(مصروفا) خبرها ، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ؛ إذ لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ، فلولا أن الخبر (مصروفا) يجوز تقديمه على (ليس) لما جاز تقديم معموله عليها[٥].

وقد أمكن فيها وجوه كثيرة تُسقِط الاستدلال بها . منها : أنا لا نسلم بأن "يَوْمَ" متعلق بمصروف، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع "هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"[٦] ، فإن "يَوْمَ" في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك ههنا.

وعلى تقدير تسليمه يجاب بأن المعمول ظرف، فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره ، أو بأن "يوم" معمول لمحذوف تقديره: يعرفون يوم يأتيهم، و"ليس مصروفًا" جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة ، أو تقديره: يلازمهم يوم يأتيهم

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٧٧ .

(٢)انظر : المقتصد ١/ ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، التصريح ١/ ١٨٨.

(٣) انظر قياسهم هذا في المسائل الحلبيات :٢٨٠.

(٤) سورة هود من الآية ٨.

(٥) انظر: البحر المحيط٦ / ١٢٧،والمسائل الحلبيات ٢٨١ ، والتبيان ٢/٦٩٠.

(٦) انظر القراءة في : السبعة : ٢٥٠ ، والنشر ٢/٢٥٦.

العذاب[١]؛ لقوله تعالى: "وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ"[٢].

وقول الشاعر :

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً :::: وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الْخَفَا لَسْتُ أَقْدُمُ[٣].

ويمكن أن يجاب عنه بما أجيب عن الآية بأن الجار والمجرور والظرف يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، وَيَقَعَانِ حَيْثُ لَا يَقَعُ الْعَامِلُ فِيهِمَا ، نَحْوَ: إِنَّ الْيَوْمَ زَيْدًا مُسَافِرٌ[٤].

لا سيما أن قولهم : إن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، غير ملزم ؛ إذ قد يقع المعمول حيث لا يقع العامل ، نحو :" أما زيدا فاضرب " ، فلا يجوز إيلاء الفعل لأمّا كما يجوز إيلاء معمولها ، وكقوله تعالى : "فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ"[٥] ، فقد تقدم هنا معمول الفعل (اليتيم) ، ولا يصح وقوع الفعل (تقهر) واليا لـ(أما) [٦].

وبناء على ما تقدّم فإن " ليس" كغيرها من الأفعال الجامدة ملتزِمة الرتبة مع معمولها، فلا يتقدم عليها.

---

(١) انظر هذه الوجوه وغيرها في: الإنصاف١٣١/١، والتبيان ٦٩٠/٢، وشرح التسهيل ٣٤٥/١،والتصريح ١ / ٢٤٥.

(٢) سورة هود من الآية ٨.

(٣) لم أقف عليه إلا في البحر المحيط ١٢٧/٦ ، وذكره أبو حيان كشاهد على تقدم معمول خبر ليس "في الخفا" عليها ، كدليل على من جوّز تقدم خبرها عليها ؛ لأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل.

(٤) انظر :البحر المحيط ١٢٧/٦.

(٥) الآيتان ٩ ،١٠ من سورة الضحى.

(٦) انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٥٤ ، والدر المصون ٦/ ٢٩٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١ .

والحال أيضا في (عسى) ، وهي من الأفعال الجامدة التي تلتزم الرتبة مع منصوبها ، فلا يتقدم عليها -إجماعا[١]- لما يلي :

١- أنها وضعت لتقريب الخبر من الحال ، وتضمنت معنى (لعل)، فجمدت لذلك ، فالمانع جمودُها وإفادتها لمعنى مستقبل وهو وقوع الخبر.

٢- أن خبر (عسى) أَنْ والفعل ، و(أنْ) موصولة ، وما في حيّز الصلة لا يتقدم على ما يعمل فيه.

٣- أن خبر (عسى) يجوز أن يقع بدلا من اسمها ، كقولك (عسى زيد أن يقوم) أي : عسى زيد قيامه ، فهو في حكم الفاعل آنذاك ، والفاعل لا يتقدم على فعله.

٤- أن في خبر (عسى) ضميرا يرجع إلى اسمها ، والمضمر لا يتقدم على المظهر هذا هو الأصل ، وإنما يتقدم إذا كان في نية التأخير، ولو صح التقديم لما جاز غيره لأنه هو المقصود في حكم (عسى) [٢].

ويلحق بتلك الأفعال الجامدة أيضا في منع تقديم معمولها عليها "ما دام " ، فلا يتقدم خبرها عليها باتفاق ، فلا يقال : "قائما ما دام زيد" ؛ لأنها لا تعمل إلا مع "ما" المصدرية ، و"ما" لها صدر الكلام ، ولأن " ما " مع " دام" في تاويل المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه، ثم إنها فعل ضعيف غير متصرف ، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله[٣].

---

(١) حكى الإجماعَ ابنُ مالك . انظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٧.

(٢) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٢٠.

(٣) انظر : المقتصد ٤٠٦/١-٤٠٧ ، وشرح المفصل ١١٤/٧، وشرح التسهيل٣٤٨/١ ، وشرح ألألفية لابن الناظم ١٣٤.

وإذا كانت الأفعال الجامدة لا تعمل مؤخرة ، ولا يتقدم معمولها عليه ، فهو في الأسماء الجامدة أولى ، وبناء عليه فقد منعوا تقديم التمييز على عامله إذا كان اسما جامدا باتفاق ، نحو:"لي مِلأُ الإناء عسلا ، ومعي عشرون درهما ، وما لي مثله عبدا"(١).

وعلّة ذلك أن الاسم الجامد ضعيف ، مشابه للفعل مشابهة ضعيفة، وهي كونه تاماً كما أن الفعل يتم بفاعله، فضَعُف في معموله بالتصرف(٢) ، كما قال سيبويه" وإنّما فعلوا هذا بهذه الأسماءِ وأَلزموها وجهاً واحدا؛ لأنها ليست كالصفة في معنى الفعل، ولا التي شُبِّهَتْ بها، فلم تقو تلك القوّةَ"(٣).

ويُظهر هذا التعليل والتحليل اجتهاده في بحث سببٍ للنصب بـ "عشرين" وما شابهها ، لمَّا وجده منصوباً ، وقد خلا من أثرٍ فعليٍ، أو ما يشبه الأثر الفعلي، فلا أولى والحالة هذه من لزومه طريقة واحدة، وامتناع تقديم التمييز عليه.

ج- ما يعمل عمل الفعل.

١- اسم الفعل ومعموله.

مما لا يعمل مؤخرا اسم الفعل ، فلا يتقدم معموله عليه ، فلا يُقال في "رُوَيْدك زيداً " : "زيداً رويدك" ولا في: "دونك زيداً": "زيداً دونك".

وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ؛ محتجين بأن أسماء الأفعال فرعٌ على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عملَهُ لقيامها مقامه؛ فينبغى ألا تتصرَّفَ تصرفَهُ، فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها، إذ لو قلنا: إنه يتصرّفُ عَمَلُها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها، لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١-٣٥٦.
(٢) انظر: شرح الكافية للرضى٢/١٠٧.
(٣) الكتاب ١/٢٠٧.

يصح؛ لأن الفروع أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول[١]، كما أن هذه الأسماء ليست مشتقة من الفعل[٢]، فتكون بمنزلة اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما في جواز تقديم معمولاتها عليها.

ويضاف إلى ذلك مراعاة أصول هذه الأسماء، فإن الأغلب فيها إما مصادر، ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها، وإما صوت جامدٌ في نفسه، منتقل إلى المصدرية، ثم منها إلى اسم الفعل، وإما ظرف أو جار ومجرور، وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً؛ لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل[٣].

وخالف في ذلك الكسائي ومن وافقه من الكوفيين ، فذهبوا إلى جواز ذلك، فيقال : "زيداً دونك، وعمراً إليك"[٤].

وما ذهب إليه الجمهور أولى مما ذهب إليه الكسائى ومن وافقه؛ لأن الإبقاء على قاعدة متعارف عليها – وهى ضعف أسماء الأفعال في العمل ومن ثم لا يتصرف فى معمولها تصرف الفعل – أولى من تأسيس قاعدة جديدة من السهل جريان شواهدها على قاعدة أخرى بدون تكلف.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الخلاف هنا خلاف شكليٌّ، لا أثر له في الحكم على صحة الكلام العربي أو خطئه، فمَنْ يمنع تقديم معمول اسم الفعل الأمر عليه لا يمنع نحو: "زيداً عليك" إن قُدَّر لـ(زيد) عاملٌ دَلَّ عليه (عليك)، أو سياق الكلام، أو سياق المقام، أو كلام سابق أو لاحق، وإنما يمنع أن يكون العاملُ في (زيداً) (عليك) [٥].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٢ ، ٢٥٣، والإنصاف ٢٢٩/١، وأسرار العربية /١٦٥.
(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٦١/١.
(٣) انظر : شرح الكافية للرضى ١٧٠/٣.
(٤) انظر : التبيين صـ٣٧٣، وارتشاف الضرب ٢٣١١/٥، والمساعد ٦٥٧/٢.
(٥) انظر : الشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليلية : ١٦٢٩.

٢- الصفة المشبهة ومعمولها.

مما لا يعمل مؤخرا الصفة المشبهة ، فلا يقال : "هو وجها حَسَنٌ"، وقد أشار إلى ذلك ابن السراج في حديثه عن الرتبة المحفوظة مما لا يجوز تقديمه : "ما أُعمل من الصفات تشبيهًا بأسماء الفاعلين وعَمِلَ عملَ الفعل ، وذلك نحو "حَسَنٌ وشديدٌ وكريمٌ" إذا قلتَ: هو كريمٌ حَسبَ الأبِ، وهو حَسَنٌ وجهًا، لم يجز أن تقول: هُوَ وجهًا حَسَنٌ، ولا هُوَ حَسَب الأبِ كريمٌ"(١).

وإنما لم يتقدم معمولها عليه من قِبَلِ ضعْفِها عن العمل ، والضعيف في نفسه يضعف في التصرف في معموله ، فإنها عملت لمشابهتها باسم الفاعل في كونها صفة مثله، ومتحمّلة للضمير مثله، وطالبة للاسم بعدها كما يطلبه، وكذلك تُثنى وتجمع مثله(٢)، وإن لم تكن مثله في شبه الأفعال، إذ عَدَمُ موازنتها للمضارع، كـ (حَسَنٌ، وجميلٌ) أكثر من موازنتها له، كـ (طاهر القلب، وضامر البطن)، ولذا كانت أضعف من اسم الفاعل لكونها فرع الفرع، فنقصت مرتبتها من حيث إنها لا تعمل إلا في ضمير الموصوف، أو ما كان سببا في الموصوف، ولا تعمل في الأجنبي، فيقال : (مررت برجل حَسَنٌ)، ففي (حَسَنٌ) ضمير عائد على الموصوف، وهو مرفوع بـ(حَسَنٌ)، وإذا قلت: (مررت برجل حَسَنٍ وجهُه)، فَرَفَع (حَسَن) (وجهُه) على الفاعلية وهو من سبب (رجل)، ولولا الهاء العائدة من وجهه لما جازت المسألة، ولو قلت : (مررت برجل حَسَنٍ عمرو) لم يجز؛ لأن الحُسْن لعمرو، فلا يجوز أن يُجعل صفة لـ(رجل)، إلا مع وجود الهاء(٣).

وإذا جاز تقديم المعمول في اسم الفاعل ، فلا يجوز في الصفة المشبهة ؛ لأن المشبه بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه ، والفروع أبدا

---

(١) الأصول في النحو ٢/٢٢٩.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٤٣٣.

(٣) انظر: شرح المفصل٦/٨٢، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره ١٤٥-١٤٦.

تنحط عن درجة الأصول ، فلما كانت فروعا عن أسماء الفاعل ؛ إذ كانت محمولة عليه انحطت رتبتها عنه ، ونقص تصرفها عنه ، كما انحطت رتبة اسم الفاعل عن الفعل في العمل ، وعليه فلا يجوز تقديم معمولها عليها(١).

٣- اسم التفضيل ومعمولاته.

لا يقوى اسم التفضيل على العمل مؤخرا ؛ لضعفه عن العمل ، فهو وإن كان من المشتقات، لكنه أضعفها في العمل، فهو يشبه من الأفعالِ الأفعالَ غير المتصرفة- وهو فعل التعجب- من حيث اللفظ ، فكلاهما يلزم حالة واحدة، ويُبنى مما يُبنى منه فعل التعجب، ومن حيث العمل؛ إذ أفعل التفضيل فرع عن أفعل التعجب في العمل، وإذا كان فعل التعجب لا يعمل مؤخرا ، فكذا ما أشبهه(٢).

واختلف في المعمول الجار والمجرور، فبعضهم منع تقديم المعمول مطلقا، وإلى هذا ذهب الفارسي ، فلا يجوز عنده : أنت ممّن أفضلُ ، ولا : ممّن أنت أفضلُ؟ سواء أكان المجرور اسم استفهام ، أو غيره(٣).

أما ابن مالك فقد أوجب تقديم المعمول المجرور إذا كان اسم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام ، نحو : ممن أنت أحلم؟ ومن وجه من وجهك أنت أجمل؟ لأن الاستفهام له الصدارة في الكلام ، فإن كان غير ذلك لم يجز التقديم إلا نادرا أو في ضرورة(٤)، نحو قول الشاعر :

فَقَالَت لنا أهْلاً وسَهْلاً وزَوَّدَتْ :::: جَنى النّحْل أَو مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أطيب(٥)

---

(١) انظر: المقتضب ١٦٤/٤، وشرح المفصل٨٢/٦.
(٢) انظر : شرح التسهيل ٦٥/٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٤٧/١.
(٣) انظر : المسائل الحلبيات : ١٧٧ ، وارتشاف الضرب ٢٣٣١/٥.
(٤) انظر : شرح التسهيل ٥٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٣٤/٢.
(٥) من الطويل للفرزدق في ديوانه ٦٢/١ ، والمسائل الحلبيات ١٧٧ ، وشرح التسهيل ٥٤/٣ والضرائر للآلوسي ٢٦٩ ، والشاهد فيه تقديم الجار والمجرور على أفعل التفضيل " أطيب"، وقيل : إنه ضرورة أو نادر.

وقوله :

ولا عَيْبَ فِيهَا غيرَ أنَّ سَرِيعَها :::: قَطُوفٌ وأنْ لا شيءَ مِنْهُنَّ أكْسَلُ[١]

وكذا لا يجوز تقديم معموله إذا كان حالا، فلا يقال : "زيد ضاحكا أحسن من عمرو"، بتقديم الحال عليه ، بل يجب التأخير[٢]، واستثنوا من ذلك إذا كان عاملًا في حالين لاسمين متحدي المعنى، نحو: " هذا بسرًا أطيب منه رطبًا " [٣]، أو مختلفة ، نحو قولك: "زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا"، وإحداهما مفضّلة على الأخرى، فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة ، وكان القياس وجوب تأخير الحالين في المثالين عن "أفعل" كما في الحال الواحدة، ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضل فرقًا بين المفضّل والمفضّل عليه، إذ لو أُخّرا لالتبسا، ولا يصح إن يجعل أحدهما تاليًا لـ"أفعل" ولا لَبْسٌ ؛ لأنه يؤدي إلى فصل "أفعل" من "مِنْ" ومجرورها، وهما كالموصول والصلة في شدة التلازم[٤].

وكما لا يقوى اسم التفضيل على العمل متأخرا عن معموله ، فإنه لا يفسر عاملا متأخرا عن معموله ، تقول : أعبدُ الله أنت أكرم عليه أم زيد ؟ فترفع الاسم ولا يجوز نصبه؛ لأن " أكرم" لا يعمل فيما قبله؛ لضعفه ، وإذا لم يصلح أن يعمل فيما قبله لو فرّغ له بنفسه، كان من أن يعمل إذا شُغِل بغيره عن طريق الخُلْفِ أبعد[٥].

---

(١) من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١٦٠٠، وشرح الكافية الشافية ١١٣٤/٢، وشرح التسهيل ٥٤/٣، وقطوف: متقارب الخطو بطيء ، وهذا البيت من المدح في صورة الذم يصف نسوة بالسِّمَنِ والكسل. والشاهد فيه تقديم الجار والمجرور على أفعل التفضيل "أكسل".

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٢٧١/٢ ، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره ٢٢٩.

(٣) انتصب "بسرًا" عند سيبويه على الحال من الضمير في "أطيب"، وانتصب "رطبًا" على الحال أيضًا من الضمير المجرور بـ"من" والعامل فيهما "أطيب" بما تضمنته من معنى المفاضلة بين شيئين . انظر : الكتاب ٤٠٠/١ ، والتصريح ٥٩٧/١.

(٤) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٧١٤ ،والتصريح ٥٩٩/١.

(٥) انظر : شرح كتاب سيبويه للرماني ٣٦٦/١-٣٦٧.

٤- العوامل المعنوية.

المراد بالعامل المعنوي هنا ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كأسماء الإشارة، وحروف التمني ، وأدوات التشبيه ، والظروف، والجار والمجرور ، وحروف التنبيه ، وأدوات النداء ، وحرف الترجي ، نحو :تلك هند ضاحكةً ، وليت زيدا أميرا أخوك ، وكأنّ زيدا راكبا أسد ، وزيد في الدار ، أو عندك قائما ، وها أنت زيد راكبا، ويأيها الرجل قائما ،و لعل زيدا أميرا قادم(١).

وهذه العوامل لا تعمل مؤخرة ، كما أشار ابن مالك في قوله :

وعامل ضُمِّن معنى الفعل لا :::: حروفه، مؤخَّرا لن يعملا
كـ"تلك، ليت، وكأنّ" وندَر :::: نحو: سعيدٌ مستقرًّا في هَجَرْ(٢)

فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المُثُل ونحوها، فلا تقول : ضاحكةً تلك هند ، ولا : أميرا ليت زيدا أخوك، ولا : راكبا كأنّ زيدا أسد.

وعلّة ذلك أن هذه العوامل ليست بأفعال ، ولا تضمنت حروفها ، ولكنها عملت بما ضمنت من رائحة الفعل ، فلا يتقدم عليها ما عملت فيه من الحال ؛ لضعفها عن تصرفها تصرف الأفعال(٣).

وندر تقديمها على عاملها المجرور المخبر به ، نحو : "سعيد مستقرا في هَجَر"، فما ورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه.

هذا مذهب البصريين، وحجتهم أن المجرور – في معنى الظرف– ليس من العوامل القوية، فلم يقو أن يتصرف في معموله تصرفها ، وعمله في الحال إنما كان لشبه الحال بالظرف الذي يعمل فيه رائحة الفعل. والعامل المعنوي لا

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٢٧١-٢٧٢.
(٢)انظر : ألفية ابن مالك بشرح المرادي ٢ / ٧٠٩.
(٣) انظر : المقاصد الشافية ٣/٤٧٧.

يقوى على التصرف بتقديمه عليه كما قد يقوى على تقديم الظرف ؛ لأن المشبه لا يقوى قوة ما شُبِّه به ، وأيضا فالسماع في ذلك نادر ومحتمل للتأويل(١).

ونُقل عن الأخفش جوازه بإطلاق ، مستدلا بقراءة من قرأ : "وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ"(٢)، وقراءة بعضهم : "مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا"(٣)، بنصب "مطويات" و"خالصة" على الحال، وقد تقدم على عامله الجار والمجرور(٤).

وتوسط الكوفيون فأجازوه فيما كانت الحال فيه من مضمر مرفوع، نحو: "أنت قائما في الدار"(٥). وعند ابن مالك جوازه بقوة إن كان الحال ظرفا أو حرف جر، ويضعف إن كان غيرهما"(٦).

ومحل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسّط كما رأيت ، فإن تقدم على الجملة ، نحو: " قائما زيد في الدار" امتنعت المسألة إجماعا(٧).

والحال أيضا في التمييز ، فلا يجوز تقديم التمييز على عامله المعنوي ، فلا يقال : "عندي درهما عشرون" ؛ لأنه عامل ضعيف، فألزم طريقة واحدة في البيان والتفسير ، فلا يتقدم عليه معموله(٨).

---

(١) انظر : الكتاب ١٧٧/١ ، والمقتضب ١٧٠/٤ ، وعلل النحو : ٣٧٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٦/٢ ، والتصريح ٦٠٠/١.

(٢) سورة الزمر من الآية ٦ ، وانظر القراءة في المحتسب ٢٣٢/١.

(٣) سورة الأنعام من الآية ١٣٩ ، وانظر القراءة في المحتسب ١٣٢/١.

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٤٦/٢ ، والتصريح ٦٠٠/١.

(٥) انظر : المساعد ٣٣/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧١٢/٢.

(٦) انظر : التسهيل ١١١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧١٢/٢.

(٧) انظر : المقاصد الشافية ٤٧٧/٣.

(٨) انظر : شرح المفصل ٧٢/٢، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره : ٢٣٥.

ثانيا- الرتبة ودورها في إعمال الحروف وإهمالها

للرتبة دور مهم في إعمال الحروف وإهمالها ، كما كان في الأفعال، بل إنها في الحروف أولى ؛ لأن الحروف أضعف في العمل من الأفعال ، فبعض الحروف تهمل إذا ابتعدت رتبتها عن الصدارة، أو خولف الترتيب بين معموليها ، أو تقدّم معمولها عليها، وفيما يلي بيان ذلك:

أ- دور الرتبة في إعمال (إذن).

من نواصب المضارع (إذن)، ومعناها الجزاء والجواب ، كما يظهر ذلك من لفظ سيبويه ، تقول :سأزورك ، فيقال : إذن أكرمك[١].

وتلعب الرتبة دورا مهما في إعمالها ، فقد اشترط النحاة لإعمالها شروطا، منها : أن تتصدر جملتها ، فوقوعها في صدر جملتها أمر متفق عليه بين النحاة لإعمالها[٢]،لم يخالف في ذلك إلا الفراء ، فيما نقله عنه الشيخ خالد من عدم اشتراط التصدير ، ومذهبه في معانيه على خلاف ما نُقل عنه ، فقد اشترط التصدير غالبا[٣].

ومعنى اشتراط النحاة تصدرها : أن تقع صدرا في جملتها ، غير معتمد ما بعدها على ما قبلها ، وذلك بأن لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها ، فإذا فات هذا التصدر بأن كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها ، كأن يكون خبرا لما قبلها ، أو جواب شرط لما قبلها، أو جواب قسم، أُلغيت عن العمل، ورُفع المضارع بعدها[٤]، والبصريون على تحتّم الإلغاء، والكوفيون على الإعمال بقلّة[٥].

---

(١) انظر : الكتاب ١٢/٢-١٣، وحروف المعاني للزجاجي : ٦.
(٢) انظر : الأصول في النحو ١٤٨/٢-١٤٩ ، وشرح العوامل المائة: ٢٤٨.
(٣) انظر : التصريح ٣٦٨/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٣٧/٢-٣٣٨.
(٤) انظر : شرح المفصل ١٦/٧-١٧ ، وشرح التسهيل ٢٠/٤ .
(٥) انظر : الأشباه والنظائر ١٩٢/١ ، والصدارة في النحو العربي:٤١٨.

وتفرّع عن هذا سبقها بحرف عطف العاطف للجمل وليس المفـــردات[١]، كقولك : تأتيني فإذن أكرمك ، فيجوز إعمالها وإلغاؤها على اختلاف التـــأويلين ، فمن حيث كون "إذن" في أول جملة مستقلة ، هي متصدرة ، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطـــف بعض الكلام ببعض هي متوسطة[٢].

وإلغاؤها برفع المضارع بعدها إذا سبقت بعـــاطف أجـــود وأكثـــر، كأنـــه أخرجها عن الصدارة[٣] ، وهو لغة القرآن التي قرأ بها الجمهور في قوله تعالى: "وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا"[٤] ، وقوله :"فَإِذًا لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا"[٥].

كل هذا يؤكد ما للرتبة من دور في إعمال "إذن" واختلال تلك الرتبة مـــن عدم تصدرها يلغي عملها .

وإنما اشترطوا لها تلك الرتبة مراعاة لأصلها من لزوم التصدر ؛ لكونهـــا حرف جزاء وجواب ، فمن حيث كانت كذلك ، كان الواجب لها صدر الكلام ؛ لأن الجزاء له صدر الكلام، وكذلك الجواب ؛ لأنه لا يتقدمه كلام ، فلمـــا توســـطت أو تأخرت زايلها مذهب الجواب ، فبطل عملها[٦].

والجمهور على اشتراط التصدر في إعمال "إذنْ" حملا لها على "ظنّ" التي لا تعمل إلا متقدمة ، فإن توسطت أو تأخرت جاز إعمالها وإلغاؤها ، أما "إذن" لم

---

(١) نص على ذلك ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/٢.

(٢) انظر : شرح الجزولية للشلوبين ٤٨١/٢ ، وشرح الكافية للرضي٢٣٧/٢.

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١٥٣٦/٣ ، وشرح ابن الناظم : ٦٧٠.

(٤) سورة الإسراء من الآية ٧٦ ، وقراءة "ولا يلبثوا" بحذف النون شاذة. انظر : مختصر في شـــواذ القرآن :٧٧.

(٥) سورة النساء من الآية ٥٣. وقد قرئ بنصب المضارع في الشواذ، وانظر : مختصر فـــي شـــواذ القرآن :٧٧ ، والبحر المحيط ٣/ ٦٧٣.

(٦) انظر: شرح الجزولية للشلوبين ٤٧٧/٢-٤٧٨ ، والأشباه والنظائر ١٩٢/١.

يجز إعمالها إلا في موضع تقدمها ؛ لأن المشبّه لا يقوى قوة المشبّه بـــه ؛ ولأن عوامل الأفعال لا يتصرف فيها بالتقديم والتأخير لضعفها(١).

بينما علل ابن مالك اشتراط التصدر لإعمالها بشبهها بـــ "أنْ" من وجـــه ومباينتها من وجه ، فأما شبهها ؛ فلأن الفعل يحدث فيه بـــ "أنْ" أمران ، وبـــــ "إذن" أمران.

فالأمران الحادثان بـــ "أنْ" : كونه بها في تأويل مصدر. وكونه بها غيـــر محتمل للحال.

والأمران الحادثان بـــ"إذن": كونه بها جوابا وجزاء. وكونه بهـــا مـــرجَّح الاستقبال على الحال، وكان أمره دون "إذن" بالعكس.

وأما مباينتها لها : فبعدم اختصاصها بالأفعال ، إذ قد يليها اسم، كقولـــه تعالى: "وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا"(٢). وبعدم اختصاصها بالمستقبل؛ إذ قد يليها الحـــال، كقولك لمن قال: أحبّك: "إذن تصدقُ".

فلشبهها بـــ "أنْ" من وجه، ومباينتها من وجه افتقرت في إعمالها إلى ما يقويها من تصدير، وغيره(٣).

والرضي على اشتراط التصدر ؛ لأن نصب الفعل بها لغرض التنصـــيص على معنى الشرط في " إذن" ، والشرط مرتبته التصدر(٤).

وأيّا كان التعليل ، فاشتراط رتبة التقدم في إعمالها لا غنى عنه، فكونها مبتدأة قوة لها ، وكون ما بعدها غير معتمد على ما قبلها قوة إضافية لها ؛ لأنه

---

(١) انظر : المقتضب٢/١١، وشرح الجزولية ٤٧٦/٢ ،والإيضاح في شرح المفصل٢/٢٦٤ ، والتخمير٤/١٥٨.

(٢) سورة الكهف من الآية ٢٠.

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١٥٢١/٣.

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٤/٤.

يخرجها عن أن تكون بمنزلة الحشو في وسط الكلام ، فَعَمِلَتْ ؛ لأنها حينئذٍ في أشرف محالّها(١).

ب- دور الرتبة في إعمال " إنّ" وأخواتها.

من المعلوم أن النحاة يُعدّون هذه الحروف العاملة ضعيفة ؛ إذ هي عاملة بالحمل على الفعل ، فلا تقوى على التصرف في نفسها ، وما كان حقّه كذلك ، فإنه لا يُتصرف في معمولاته بالتقديم والتأخير ، لذا وجب في معمولات هذه الحروف التزام الرتبة، وأيّ عارض يطرأ على ذلك الترتيب يبطل عمل تلك الحروف(٢).

وبناء عليه ، فإنه يمتنع تقديم خبرها على اسمها، ولا عليها، فلا يقال : "إنّ زيدا قائم ، أو : قائمٌ إنّ زيدا"؛ لما ذُكِر من ضعفها، وللزومه التصدر(٣).

والتزام الرتبة هنا مبني على القاعدة القائلة بانحطاط الفروع عن درجة الأصول ، فهي فرع عن الفعل في العمل ، فلا تقوى قوته ، يفهم ذلك من قول سيبويه :" كما أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله ، على حدّ قولك: إنَّ عبدَ اللهِ أخوك، لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته ، فكما لم تتصرَّف إنَّ كالفعل ، كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه ، ولم تَقْوَ قوّتَه"(٤).

ويغتفر نقض هذا الالتزام إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، فتقول: إن في الدار زيدا، ومنه قوله تعالى : "إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا"(٥)،وقوله تعالى:" إِنَّ فِي ذَلِكَ

---

(١) انظر : التخمير ١٥٥/٤ ، والتصريح ٣٣٧/٢.
(٢) انظر : المقتصد ٤٤٧/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، واللباب ٢٠٩/١، والبسيط ٧٧١/٢، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره: ٢٢١.
(٣) انظر : الكتاب ١٣١/٢ ، والمقتضب ١٠٩/٤ ، والارتشاف١٢٤٤/٣.
(٤) الكتاب ٥٩/١.
(٥) سورة المزمل الآية ١٢.

لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى"(١)؛ وذلك لأن العرب يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما؛ لكثرتهما في الاستعمال، ولأنهما ليسا مما تعمل فيه " إنّ "،إذ ليسا خبرا لها على الحقيقة، وإنما الخبر ما تعلّق به الظرف والمجرور من معنى الاستقرار(٢)، بل يجب تقديم الخبر الظرف والمجرور إذا كان في الاسم ضمير يعود عليه، نحو: "إنّ في الدار ساكنها"؛ حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة(٣).

ويترتّب على منع تقديم خبر "إنّ" على اسمها ما لم يكن ظرفا أو مجرورا منعُ تقديم معمول الخبر، فلا يقال : "إنّ طعامك زيدا آكلٌ"؛ لضعف "إنّ" من جهة، ولأن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل من جهة أخرى(٤)،فإن كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورا ، فقد أجاز سيبويه تقدّمه ، ممثّلا له بقوله :" إن فيك زيدا راغب(٥) ، ومستشهدا عليه بقول القائل:

فَلا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِن بِحُبِّهَا :::: أخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ(٦)

ومنع بعضُهم – كابن عصفور وابن عقيل– ذلك مطلقا ، سواء أكان المعمول ظرفا ومجرورا، أم لا ؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، فلو كان

---

(١) سورة النازعات الآية ٢٦.
(٢) انظر : الأصول في النحو ٢٣١/١ ، واللباب ٢١٠/١ ، والتبصرة والتذكرة ٢٠٦/١، وشرح المفصل ١٠٣/١، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره:٢٢٢.
(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١٢٤٤/٣.
(٤) انظر :البسيط ٧٧٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٩/١.
(٥) انظر : الكتاب ١٣٢/١-١٣٣، ووافقه في إجازة ذلك الفارسي في كتاب الشعر: ٢٤٠ ، وأبو حيان في الارتشاف ١٢٤٤/٣.
(٦) من الطويل ، لم أقف له على نسبة ، من شواهد الكتاب ١٣٣/٢، والأصول ٢٠٥/١ ، والخزانة ٤٥٢/٨، والشاهد فيه تقديم معمول خبر " إن " وهو قوله " بحبّها " على اسمها وهو قوله " أخاك " وخبرها وهو قوله " مصاب القلب " ، وأصل الكلام " إن أخاك مصاب القلب بحبها " ، فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين إن واسمها، مع بقاء الاسم مقدما على الخبر.

"بحبِّها" متعلقا بـــ "مصابُ" لأدى أن يتقدم "مصابُ" على اسم "إنّ"، وذلك لا يجوز، وخرّجوا البيت على أن "بحبِّها" متعلق بعامل مضمر لا بـــ "مصابُ" ، كأنه قال: " أعنى بحبّها"، وفُصِلَ بالجملة الاعتراضية بين "إنّ" واسمها(١).

والذي يترجح مذهب سيبويه في جواز ذلك ؛ لأن الظرف والمجرور لهما مزية على غيرهما يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، كما أنهم جوزا تقديم معمول "ما" الحجازية وهو ظرف نحو : "ما عندك زيد مقيما" ، وهي أضعف مـــن "إنّ" ، فالأَوْلَى جوازه مع "إنّ"(٢).

(١) انظر : شرح الجمل ٤٤٠/١ ، وشرح ابن عقيل٣٤٩/١

(٢) انظر : ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره: ٢٢٣.

ج- دور الرتبة في إعمال (ما) المشبهة بـ(ليس).

يتجلى أثر الرتبة ظاهرا في إعمال (ما) وأخواتها عمل (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر ، حيث اشترط لها النحويون شروطا لإعمالها؛ لأن هذه الأحرف عملت لشبهها بـ(ليس)،وبسبب هذه المشابهة ضعفت عن العمل إلا بشروط تقويها، فإذا فُقد شرط من هذه الشروط عادت إلى أصلها، وهو عدم الإعمال، وما كان هذا إلا أثرا لضعفها.

ومن تلك الشروط أن يُراعَي الترتيب بين معموليها، فلا يتقدم خبرها على اسمها، ومن باب أولى ألا يتقدم عليها، فإن تقدم الخبر علي اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور، وجب إبطال عملها، فتقول : "ما قائمٌ زيدٌ" ، برفع الخبر(١).

هذا ما أشار إليه سيبويه بقوله :" كما أنّ (مَا) كَـ(ليسَ) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تَغّيرت عن ذلك أو قُدّم الخبرُ رجعتْ إلى القياس، وصارت اللُّغاتُ فيها كلغة تميمٍ"(٢).

وإنَّما بَطل عَملهَا بِتَقْدِيم الْخَبَر ؛ لأن التَّقْدِيم تصرُّفٌ ، ولا تصرُّفَ لِـ(مَا)؛ فهي حرف ضعيف غير متصرف في نفسه ، وكذلك لا يتصرف في معموله، ولأنَّ التَّقْدِيم فرعُ عملٍ و (مَا) فرعٌ ، فلا يجمع بَين فرعين(٣).

وإذا كان هذا لم يجز في (إنّ) وهي أقوى من (ما) في اختصاصها بما دخلت عليه ، و(ما) ليست كذلك ، فعدم جوازه مع (ما) أولى، وذلك قول سيبويه: " فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو : ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ، رفعتَ. ولا يجوز أن

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٧٠/١ ، والارتشاف ١١٩٧/٣ ، والجنى الداني ٣٢٢.
(٢) الكتاب ١٢٢/١.
(٣) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٦/١.

يكونَ مقدّما مثلَه مؤخَّرا، كما أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله ، على حدّ قولك: إنَّ عبدَ اللهِ أخوك، لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته ، فكما لم تتصرَّف إنَّ كالفعل كذلك ، لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه ، ولم تَقْوَ قوّتَه ، فكذلك ما... فلم تَقْوَ (ما) في بابِ قَلْبِ المعنى ، كما لم تَقْوَ في تقديم الخبر"[١].

ولهذا وصف النحاة قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ :::: إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلُهُمْ بَشَرُ[٢]

الذي ظاهره إعمال (ما) مع تقدم خبرها بأنه :

- شاذ ، لا يَكاد يُعْرَف ، كما ذكر سيبويه[٣].
- أو أنه خطأٌ فاحشٌ وغلطٌ بيّنٌ ، كما ذكر المبرد[٤] .
- أو أنَّه غلطٌ من الفرزدق ؛ لأنَّ لغته تميميَّة وهم لا ينصبونه بِحَال، لكّنه ظنَّ أنَّ أهل الحجاز ينصبون خَبَرهَا مؤخرَّاً ومقدَّماً، كما ذكر أبو البقاء[٥] ، ورُدَّ بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته ، فيؤدي إلى فساد لغته[٦].

---

(١) الكتاب ٥٩/١.

(٢) البيت من البسيط في ديوانه ١/ ١٨٥، والكتاب ١/ ٦٠، والمقتضب ٤/ ١٩١، والأشموني ٢٢٦/١ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٦.

(٣) انظر : الكتاب ٦٠/١.

(٤) انظر : المقتضب ١٩١/٤.

(٥) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٧٧.

(٦) انظر :التذييل والتكميل ٢٦٧/٤ ، والتصريح ٢٦٥/١.

– أو أن " مثل " هنا منصوبة على الحال ، والخبر محذوف ، وهو العامل في الحال ، والتقدير : وإذ ما مثلهم في الوجود ، ورُدّ بأن معاني الحروف لا تعمل مضمرة ، إلاَّ أنَّهُ سوّغه شبه (مثل) بالظرف(١).

– أو أن " مثل" بُنيت على الفتح ؛ لأنها أضيفت إلى مبني ، بمنزلة قولك " يومئذ ، وحينئذ" ، (ما) لم تعمل شيئا(٢).

ونُقل عن الجرمي أن إعمال " ما " مع توسط خبرها لغة عن العرب في حكايته : "ما مسيئا من أعتب" ، لكنها لغة قليلة(٣) ، كما وصفها الفارسي في قوله: " وليس ذلك بكثير ، وإنما الأجود الرفع" (٤).

ويغتفر التزام هذه الرتبة إن كان خبرها ظرفا أو جارا ومجرورا، فيجوز فيه حال التقديم الإعمال والإهمال على خلاف بينهم، فلو قلت : (ما في الدار زيد ، وما عندك عمرو) ، فمن جعلها عاملة ، جعل الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ، وهو أولى ؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها ، ومن لم يجعلها عاملة جعلهما في موضع رفع ،على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما(٥).

ونُقل عن الأخفش التزام الرتبة في منع تقديم الخبر حتى لو كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، كما منع أن يقاس هذا على (إنّ) ؛ لأنها أقوى من(ما) ؛ إذ إنها اختصت بما دخلت عليه ، و(ما) ليس كذلك(٦).

---

(١) انظر : البغداديات: ٢٨٦ ، وشرح الجمل ٥٩٣/١.
(٢) اختار ذلك ابن عصفور ، انظر : شرح الجمل٥٩٤/١.
(٣) انظر : المساعد ٢٨٠/١ ، وأبو عمر الجرمي ، حياته ، وجهوده:١٠٦-١٠٧.
(٤) المسائل البصريات ٨٥٧/٢.
(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٣٠٥/١.
(٦) انظر رأيه في : التذييل والتكميل ٢٦٩/٤، وشرح الجمل ٥٩٥/١.

والصحيح جوازه بدليل قوله تعالى :" فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ" [١]، فـ "(حاجزين) خبر (ما) وهو منصوب ، فثبت أنها حجازية، وقد فُصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو (منكم)، فإذا فُصل بين (ما) واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها الذي لا يجوز في (إنّ) إلا قليلا ، فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في " إنّ " في فصيح كلام العرب ، نحو : (إن في الدار زيدا)" [٢].

وَإذا كان عملها يبطل بتقديم خبرها على اسمها ، فإنه يبْطل أيضا بِتَقْدِيم مَعْمُول الْخَبَر، كَقَوْلِك : مَا طعامَكَ زيدٌ آكل ؛ لأنَّ مَعْمُول الْخَبَر لا يَقع إلاَّ حَيْثُ يَقع الْعَامِل ، فتقديمه كتقديم الْعَامِل، ولَو تقدَّم الْعَامِل لَكَانَ مَرْفُوعا ، فَكَذَلِك إِذا تقدَّم معمولُه[٣].

فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها ، نحو : (ما عندك زيد مقيما ، وما بي أنت معنيا)؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها[٤].

وكذا يبطل عملها بتقديم معمول خبرها عليه، فلا يقال: طعامك ما زيد آكلا؛ لأن " ما " النافية لها الصدارة في الكلام ، ولا يقع المفعول إلا حيثُ يصلحُ لناصبه أن يقع، فلما لم يجزْ أن يتقدم الفعلُ على "ما" لم يجز أن يتقدم ما عَمِلَ فيه الفعل، خلافا للكوفيين في إجازة ذلك[٥].

كل هذا يبين لنا أثر الرتبة ودورها في إعمال "ما" عمل "ليس".

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٣٠٥/١.
(٢) انظر : شرح الجمل٥٩٥/١.
(٣) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٧/١.
(٤) انظر : شرح الكافية الشافية١ / ٤٣٢، وشرح ابن عقيل ٣٠٦/١ ، واللمحة في شرح الملحة ٢ / ٥٨٩.
(٥) انظر : الأصول في النحو٢٣٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٠/١.

د- الرتبة بين الجار والمجرور.

يظهر دور الرتبة أيضا في إعمال حروف الجر ، فلابدّ من تقدّم حرف الجر على مجروره ، ويمتنع تأخيره ؛ لأنه عامل ضعيف لا يقوى على الجر مؤخرا ، لذلك فإنه يتصدر حتى الأسماء التي لها الصدارة في الكلام ، كأدوات الاستفهام ، "وكم" بنوعيها ، وأسماء الشرط، فتقول : "بكم درهم اشتريته ، وبمن تمرر أمرر ، وغلام من يضرب أضرب" ، مع أن هذه الأسماء إذا تقدمها عامل بطل عملها ، لكن يتقدمها حرف الجر والمضاف الذي يعمل عمله(١).

وإنما جاز ذلك ؛ لئلا يتقدم المجرور على الجار ؛ لضعفه ، ذلك أن حرف الجر يتنزل منزلة الجزء مما يعمل فيه ، فلا يعمل في أسماء الاستفهام أو الشرط ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر ، لئلا يخرج عن حكم الصدر ، وإنما عمل فيه حروف الجر دون غيرها ؛ لتنزيلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم(٢).

وبهذا علل أبو جعفر دخول حرف الجر علي ما له الصدر في قوله تعالى: " فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ"(٣) ، حيث وقعت الباء قبل "أيّ" ، والاستفهام له صدر الكلام ؛ لأن حروف الخفض مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد. ألا ترى أن قولك: "نظرت إلى زيد، ونظرت زيدا" بمعنى واحد"(٤).

كل هذا يؤكد رتبة حرف الجر في تقدمه وعدم تأخره ؛ لضعفه عن العمل، وقد جاء في الشعر ما ظاهره تقديم حرف الجر على مجروره في قوله:

---

(١) انظر : المقرب في النحو ٢٧٧/١، والمساعد ١٦٣/٣.
(٢) انظر : شرح المفصل ٧/٩.
(٣) سورة المرسلات الآية : ٥٠.
(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٥.

أَتَجْـزَعُ إنْ نَفْـسٌ أَتَـاهَـا حِمَامُهـا :::: فهلاَّ الَّتِي عَن بَين جنبَيْك تَدْفع[١]

يريد : فهلا عن التي بين جنبيك تدفع ، وهو من القلة بحيث لا ينقـاس ، وأولى من القول بالتقدم أن يخرّج على حذف "عَن" من أول الْمَوْصُول وزيادتهـا بعده عوضا عن المحذوفة ، والتقدير : "فهلا تدفع عن التي بين جنبيـك"، وهـذا أسهل من القول بالتقدم[٢] ، ونظيره ما استشهد به سيبويه بقول بعض الأعراب:

إنّ الكـريم وأبيـك يَعْتَمِـلْ :::: إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِل[٣]

والأَصْل: "على من يتكل عَلَيْهِ"، فَحذف الْعَائد مَعَ الْجَار ، وَإِنَّمَـا جَـازَ أَن يحذف "عَلَيْهِ" هنا ؛ لذكرها فِي أول الْكَلَام[٤]،فهي إذًا ليست مُقَدّمَة من تَأْخِير ، كما خرجه ابْن الشجري فِي أَمَالِيه[٥] ، إِذْ لم يعْهَد تَقْدِيم الْجَار على غير الْمَجْـرُور ، كَمَا لم يعْهَد تَقْدِيم الْجَازِم على غير المجزوم ، وَإِنَّمَا الْمَعْهُود تقديمهما مَعًا ، وما ذاك إلا لضعف تلك الحروف في العمل.

هـ - الرتبة بين الجازم و مجزومه

ما سبق قوله من رتبة الجار مع مجروره ينسحب على الجازم ومجزومـه، بل إنه في الجازم أولى ؛ لأنه إذا كان الجار – وهو أقوى من الجازم ؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال – لا يجوز تقديم ما انجر عليه ، كان عدم جواز

---

(١) من الطويل البيت لزيد بن رزين ، في : جواهر الأدب ص٣٢٥ ؛وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٤، والتصريح ٦٥٤/١.

(٢) انظر : ضرائر الشعر ٢١٣ ، ومغني اللبيب ١٩٨/١ ، وشرح الأشمونى ٩٦/٢.

(٣) من الرجز ، بلا نسبة في : الكتاب ٨١/٣، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٦.

(٤) انظر : الكتاب ٨٢/٣.

(٥) انظر : الأمالي الشجرية ٤٤٠/٢.

تقديم المجزوم على الجازم أحرى وأجدر ، فهذه الأدوات لا تعمل متأخرة عن معمولها لضعفها عن العمل[١].

وقد ترتب على ضعف الجازم ومنع تأخره عن مجزومه ما يلي :

١- منع البصريون تقديم معمول الفعل المجزوم على أداة الجزم، كما قال سيبويه: " وإذا قلت: زيداً لَمْ أضربْ، أو زيداً لن أضربَ، لم يكن فيه إلاّ النصبُ، لأنك لم توقِع بعد (لَمْ) و(لَنْ) شيئاً يجوز لك أن تقدِّمَه قبلهما ، فيكون على غير حاله بعدهما ، كما كان ذلك في الجزاء "[٢].

٢- كذا منع أكثرهم تقدم جواب الشرط على أداة الشرط ؛ لضعفها عن العمل ، وللزومها صدر الكلام[٣]، وأجازه المبرد إذا كان فعل الشرط ماضيا ، نحو : " آتيك إن أتيتني" ، فالمتقدم عندهم دليل الجواب، وليس الجواب، وعند المبرد الجواب نفسه ؛ لأن فعل الشرط ماض[٤].

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز تقديم الجواب وإعمال أداة الشرط ؛ لأنها لا تلزم الصدارة في الكلام ، وحجتهم أن الأصل تقدم الجواب نحو : أضربُ إن تضربْ ، فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار[٥] .

ورُدّ بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة ؛ لأن الجزاء من حيث المعنى لازم ، ومرتبة اللازم بعد الملزوم[٦].

---

(١) انظر : الخصائص ٢/٣٨٧-٣٨٨.

(٢) الكتاب ١/١٣٥. وانظر : الخصائص ٢/٣٨٧-٣٨٨ ، وشرح التسهيل ٤/٨٦ ، وشرح الكافية للرضي ٤/١٠٠ ، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره: ٢٢٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٦٦، ٦٧ ، ٦٨، وارتشاف الضرب ٤/١٨٧٩، والمساعد ٣/١٦٣.

(٤) المقتضب ٢/ ٦٨.

(٥) انظر : الإنصاف ٢/٥١١، وائتلاف النصرة /١٣٠، وشفاء العليل ٣/٩٦٠.

(٦) انظر : الخصائص٢ / ٣٨٨، وشرح الكافية للرضي ٤/٩٧.

واستشهدوا على جوازه بقول القائل :

فَلَمَ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا، وإِنْ يَمُتْ :::: فطعنةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ[١]

والتقدير فيه: إن ينجُ فلم أَرْقِهِ، فقدَّمه في الموضع الذي يستحقه في الأصل[٢].

والمرجّح مذهب الجمهور لضعف الجازم وتصدره ، والبيت لا حجة ؛ لأن قوله: "فلم أرقه" دليل على جواب الشرط؛ لأنّ لم أفعل نفي لـ "فعلتُ" ، و "فعلتُ" تنوب مناب جواب الشرط المحذوف[٣].

٣- كذا منع الجمهور أيضا تقديم معمول فعل الجزاء على أداة الشرط ومعموليها، نحو : زيدا إن تضرب أضرب – بنصب زيد؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وهو ممتنع، ولأن الشرط بمنزلة الاستفهام، ألا ترى أنك إذا قلت: " أضربت زيداً ؟ " كنت طالباً لما لم يستقر عندك، كما أنك إذا قلت: " إن تضرب زيداً أضربْ " كان كلاماً معقوداً على الشك، فإذا ثَبَتَتِ المشابهةُ بيْنَهُما من هذا الوجه، فينبغي أن يُحْمل أحدُهما على الآخر، فكما لا يجوز أن يتقدَّم ما بعد الاستفهام عليه، لأن له صَدْرُ الكلام ، فكذلك الشرط[٤].

وأجازه الكوفيون والأخفش، وجوّز الكسائي وحده تقديم معمول فعل الشرط المنصوب به على أداة الشرط ، نحو : "خيرا إن تفعل يثبك الله ، وخيرا إن أتيتني تصب"[٥].

---

(١) من الطويل، لزهير بن مسعود ، والغسّ: الضعيف اللئيم. والمغمّر: الجاهل الذي لم يجرّب الأمور. والبيت في: نوادر أبى زيد /٢٨٣، والخصائص ٣٨٨/٢.

(٢) انظر : الإنصاف ٥١٥/٢.

(٣) انظر : الإنصاف ٥١٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٩٨/٤.

(٤) انظر : الكتاب ١٣٢/١، ١٣٣، والمقتصد ١١٢٠/٢، والإنصاف ٥١٤/٢.

(٥) انظر : الإنصاف ٥١١/٢ ، ، وشرح الكافية للرضي ٩٦/٤، والهمع٥٥٩/٢.

وردّه أبو حيان – فيما نقل عنه– بأن إجازة مثل هذا التركيب يحتاج إلى سماع عن العرب(١).

٤– منع سيبويه أن يُفصل بين الفعل وأداة الجزم بفاصل ؛ حملا له على الجار ومجروره ، فكما لا يفصل بين الجار والمجرور ، كذلك لا يفصل بين الجازم والمجزوم ، فقال :" ومما لا تقدَّم فيه الأسماء الفعل الحروف العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك: "لم، ولمّا، ولا" التي تجزم الفعل في النهي ، واللام التي تجزم في الأمر. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر. ولا تجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ، كما لا تجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ، إلا في شعر"(٢).

والحال أيضا في حروف الجزاء ، شبهها بما سبق من الأدوات الجازمة ، في قوله:" واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا"(٣).

و - التزام الرتبة في نواصب المضارع.

ما سبق قوله عن الجار ومجروه ، والجازم ومجزومه ، ينطبق على ناصب المضارع ومنصوبه ، فلا تعمل حروف النصب مؤخرة عن معمولها ، ولا يتقدم عليها شيء منها لضعف تلك الحروف عن العمل ، فلا يجوز أن تقول : يعجبني زيدا أن تضرب، ولا : زيدا أريد أنْ تضربَ ؛ لأن " أنْ " المصدرية مع

(١) هذا ما نقله عنه السيوطي . انظر : همع الهوامع ٥٥٩/٢.
(٢) الكتاب ١١١/٣.
(٣) الكتاب ١١٢/٣.

صلتها في تأويل المصدر ، فلهما كمال شَبَهٍ بجزأي الاسم ، فيجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب ، خلافا للكوفيين في إجازة ذلك(١).

وقد أشار سيبويه إلى التزام تلك الرتبة بين تلك النواصب ومعمولها في باب الحروف التي لا تقدِّم فيها الأسماء الفعل ." فمن تلك الحروف العوامل في الأفعال الناصبة. ألا ترى أنك لا تقول: جئتك كي زيدٌ يقول ذاك، ولا خفت أن زيدٌ يقول ذاك. فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنّ وأخواتها بفعلٍ"(٢).

يلاحظ فيما سبق ذكره دور الرتبة في إعمال الحروف العاملة ، وأن اختلال تلك الرتبة يؤدي إلى إهمالها ؛ لضعف هذه الحروف عن العمل ولزومها التصدر ، وعدم تصرفها في نفسها، فلا تتصرف في معمولها.

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١٢/٤ ، والارتشاف ١٦٤١/٤ ، والمساعد ٦٢/٣ ، وهمع الهوامع ٢ / ٣٦٢، وضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره : ٢٢٦.

(٢) الكتاب ١١٠/٣.

ثالثا - دور الرتبة في إعمال الأسماء العاملة عمل الحروف.

الأسماء التي تعمل عمل الحرف نوعان : أسماء الشرط الجازمة، والمضاف، فيجزم فعل الشرط وجوابه باسم الشرط النائب مناب الحرف، ويجر المضاف إليه بالمضاف، على الأرجح(١).

وللرتبة دور مهم في إعمال هذه الأسماء عمل الحرف، وفيما يلي بيان ذلك، ولنبدأ

أولا - بالأسماء الجازمة

حتى تعمل تلك الأسماء لابد من مراعاة رتبتها في تصدرها وعدم تقدم العوامل عليها؛ لأنها عملت لتضمنها معنى "إنْ" الشرطية ، و"إنْ" لها الصدارة ، فكذا ما ناب منابها(٢).

فإذا تقدم علي هذه الأسماء الجازمة عامل يخرجها عن رتبتها بطل عملها، ما عدا حروف الجر والإضافة إلى اسم الشرط، نحو قولك : بمن تمررْ أمررْ، وغلام من تضربْ أضربْ ؛ لأن الجار- كما سبق-لا يمنع عمل اسم الشرط؛ لشدة اتصاله، فهما كالشيء الواحد ، فكأنه لم يتقدم شيء ، إلا إذا تكرر حرف الجر فيبطل عملها ،"فإن قلت: بمَنْ تَمرُّ بهِ أمرٌ ، رفعت الفعل، وصارت بمعنى الذي، وصارت الباء الداخلة في "مَنْ" لـ "أمرَّ" ، والباء في "بهِ" لـ "تَمرّ"(٣).

---

(١) في جارّ المضاف إليه أقوال ، وكذا في جازم جواب الشرط ، وما ذكرته أرجحها ، وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزي إلى سيبويه . انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٧٨٣/٢، ٣ / ١٢٧٨.

(٢) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١١٠٩/٢-١١١٠.

(٣) انظر : الأصول في النحو٢ / ١٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/١.

فإن وقع عليها عامل قبلها غير حرف الجر بطلت المجازاة ، وصارت موصولة بمنزلة "الذي" ، وهذا ما أشار إليه سيبويه: "وتقول : آتي من يأتيني، وأقولُ ما تقول، وأعطيك أيّها تشاءُ. هذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جَزم ما بعده، فلما قبح ذلك حملوه على الذي"(١).

ولم يحملوها على الجزاء إلا في الشعر(٢)، كقول الشاعر:

على حينَ مَن تَلْبَثْ عليه ذَنوبُهُ :::: يَرِثْ شِرْبُهُ إذ في المقام تَدابُرُ(٣)

وكذا إذا تقدم عليها ناسخ المبتدأ ، فإن الفعل يرتفع معها ويبطل معنى الشرط ، ولا يجوز إبقاؤها على الجزم إلا في ضرورة الشعر(٤)، أو أن يضمر في الحرف الناسخ ضمير الشأن ، حتى لا تخرج أسماء الشرط في التقدير عن التصدر في جملتها ، كقول القائل:

إنَّ مَنْ يَدْخلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا :::: يَلْقَ فِيهَا جآذرًا وظباءَ(٥)

---

(١) الكتاب ٣/٧٠.

(٢) انظر : النكت ١/٧٣٤.

(٣) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٧ ، والكتاب ٣ / ٧٥، والذنوب – بفتح الذال– الدلو إذا كانت مملوءة بالماء، وقد ضربه مثلا لما يدلى به من الحجة، والشرب – بالكسر– الحظ من الماء، والتدابر : التقاطع، وأصله أن يولي كل واحد من الخصمين صاحبه دبره، وروي شطره الثاني : يجد فَقْدَهَا وفي المقام تَدَابُرُ، والاستشهاد بالبيت في قوله "على حين من ... إلخ" فإن الرواية فيه بفتح حين مع دخول حرف الجر عليها، وذلك دليل على أن الشاعر بنى هذه الكلمة على الفتح؛ إذ لو كان أعربها لجرها بالكسرة، وإنما بناها لكونها مضافة إلى جملة صدرها مبني –وهو "من"– وقد ذكر سيبويه أن إضافة "حين" إلى "من" الشرطية ضرورة من ضرورات الشعر.

(٤) انظر : ضرورة الشعر لابن عصفور ٢٠١-٢٠٢ ، والمقتصد ٢/١١١٠.

(٥) من الخفيف للأخطل، وليس في ديوانه ، انظره في : خزانة الأدب ١/٣٢ ، وهمع الهوامع ١/٤٩٧، والمعجم المفصل في شواهد العربية ١/١٧.

والتقدير فيه: إنّه "أي: الحال والشأن" من يدخل الكنيسة، وَإِنَّمَا لم تجْعَل "مَن" اسْمهَا ؛ لأنها شَرْطِيَّة بِدَلِيل جزمها الْفِعْلَيْنِ ، وَالشّرط لَهُ الصَّدْر ، فلا يعمل فِيهِ مَا قبله(١).

كل هذا يثبت ما للرتبة من دور في إعمال تلك الأسماء ، وأن اختلال تلك الرتبة يبطل عملها ؛ لضعف تلك الأدوات عن العمل من جهة ، وللزومها التصدير من جهة أخرى.

ثانيا- الأسماء الجارة.

لابد من التزام الرتبة في باب المضاف والمضاف إليه ، فلا يتأخر المضاف عن المضاف إليه ؛لضعفه عن العمل، وإذا منع ذلك في حرف الجر ومجروره- وهو أصل في العمل- ففي ما ناب عنه أولى.

فمن أحكامهم المقررة أنه لا يتقدم المضاف إليه على المضاف(٢)؛ لأنه من تَمَامه ومنزّلٌ مِنْهُ منزلَة التَّنْوِين(٣).

وإذا كانوا منعوا تقديم ما هو بمنزلة المضاف إليه من المضاف ، كـ "مِن" ومجرورها مع اسمِ التفضيل(٤)، فلا يُقالُ : "من بكرٍ خالدٌ أفضل"، "ولا خالدٌ من بكر أفضلُ"، فكيف بتقديم المضاف إليه نفسه؟ فالمنع فيه أشد.

الأمرُ الذي دفع ابنَ جني أن يقول: "وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح والفساد ، ما لا خفاء به ولا ارتياب"(٥).

---

(١) انظر : مغني اللبيب :٥٦.

(٢) انظر : الخصائص ٢ / ٣٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٨٤.

(٣) انظر : همع الهوامع ٢ /٥٢٣.

(٤) إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ، أو مُضافاً إلى اسمِ استفهام -كما سبق- فإنه يجبُ حينئذٍ تقديمُ "من" ومجرورها ؛ لأن اسم الاستفهام لهُ صدرُ الكلام، كـ: ممّن أنت خيرٌ ، ومن أيهم أنت أَولى بهذا؟ انظر شرح ابن عقيل ١٨٤/٣.

(٥) انظر : الخصائص ٢ / ٣٩٧.

وتَبِع هذا الالتزامَ عدمُ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف[١]؛ لأنه إنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل، فكما امتنع تقديم المضاف إليه علي المضاف لم يجز تقديم معموله ، ولذلك لم يجز قولك: القتال زيدًا حين تأتي، وأنت تريد: القتال حين تأتي زيدًا[٢] ؛ ولأن المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمّلَ الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو : "أنا مثلُ ضاربٍ زيدًا" أن يتقدم "زيدًا" على "مثل"[٣].

وذهب بعضهم[٤] إلى جواز تقديم معمول المضاف إليه إن كان المضاف "غير" وقُصد بها النفي ، سواء كان المعمول ظرفا أو غير ظرف ، قياسا على تقدّم معمول الفعل المنفي بـ"لا"، تقول: "أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ"، كما تقول: أنا زيدًا لا أضربُ ، فجاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه، كما يتقدم معمول المنفي بـ"لا"[٥].

وقيد بعضهم جوازه مع " غير " إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا؛ لأنهما يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما[٦] ، وقد وردت الشواهد الدالة على

---

(١) انظر : الخصائص ٢ / ٣٩٧ ، و شرح الكافية الشافية – ٢ / ٩٩٥.

(٢) على أن "زيدا" معمول "تأتي" وهو في محل جر بإضافة الظرف "حين".انظر : الخصائص ٢/ ٣٩١.

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية٢ / ٩٩٥ ، وشرح الأشموني٢/١٩٠.

(٤) انظر : التبيان للعكبري ١٢٥٠، وممن قال بهذا السيرافي ، والزمخشري ، وابن مالك ، وابن هشام .انظر :شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٥-٩٩٦، ومغني اللبيب:٨٨٥، والهمع٢/٥١١،و حاشية الشمنى ٢/٢٧٥.

(٥) انظر : الأصول في النحو٢/٢٢٧، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٥.

(٦) انظر : همع الهوامع ٢/٥١١.

ذلك ، كقوله تعالى : "وَهُوَ فِي الْخِصَام غيرُ مُبين"(١)، وقوله تعالى: "عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ"(٢)، وقول القائل :

إن امْـرأ خصّـنى عمـدا مودّتـه :::: على التَّنَـائِى لعنـدي غَيْـرُ مَكْفُـورِ(٣)

فقدم "عندي" وهو معمول "مكفور" مع إضافة "غير" إليه؛ لأنها دالة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفر(٤).

فيظهر مما سبق أن تقدم المضاف إليه على المضاف ممتنع ، وكذا تقديم معموله على المضاف ممتنع ، ولا يجوز ذلك إلا إذا كان المضاف (غير) على وجه الخصوص ، ولابد أن تكون بمعنى النفي ؛ لأنها تشبه حرف النفي "لا" في المعنى، وبينهما تناوب ، إذ كانت "لا" تقع موقع "غير"، فَحُمِل عليه،فكأنه ليس في الكلام إضافة(٥).

وما سوى ذلك لا يجوز لضعف المضاف ، فإن لم يقصد بـ"غير" نفيٌ لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه باتفاق؛ فلا يجوز في قولك: "قاموا غيرَ ضاربٍ زيدًا": "قاموا زيدًا غيرَ ضاربٍ"؛ لعدم قصد النفي بـ"غير"، إذ لا يحلّ النافي مكان غيره(٦).

---

(١) سورة الزخرف من الآية١٨.
(٢) سورة المدثر : الآية١٠. وفي المتعلق أربعة أوجه غير ذلك. انظر الدر المصون ٤١٤/٦، ومغني اللبيب٨٨٦.
(٣) من البسيط ، قاله أبو زبيد الطائي يمدح الوليد بن عقبة ، وهو من شواهد سيبويه ٢٨١/١. على إلغاء الظرف وهو "عندي" .وانظره في : شرح التسهيل ٢٣٦/٣.
(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٩٦ ، و شرح الأشمونى ٢ / ١٩٠.
(٥) انظر :الأصول في النحو٢٢٧/٢، وهمع الهوامع ٥١١/٢.
(٦) انظر : شرح التسهيل ٢٣٦/٣ ، ومغني اللبيب: ٨٨٦.

الفصل الثاني ، وعنوانه :

(دور الرتبة في أمن اللبس في الجملة)

ويتضمن المباحث الثلاثة الآتية:

الأول :

دور الرتبة في رفع اللبس بين المبتدأ والخبر.

الثاني :

دور الرتبة في رفع اللبس بين المبتدأ والفاعل.

الثالث :

دور الرتبة في رفع اللبس بين الفاعل والمفعول.

دور الرتبة في أمن اللبس في الجملة.

لم يُغفل النحويون في صوغهم القواعد، ووضع الضوابط والمعايير اللازمة لذلك، ضابطاً كـ(أمنِ اللبس)، ولِمَ لا ؟ وهو ضابط يتصل بمقصد الإبانة، وهي غرض اللغة الرئيس ، ومقصدها الأسمى، ألا تراهم اهتموا به، وصاغوا قواعد عامة لهذا الغرض ، ومَنْعِ ما من شأنه أن يُلبِس أو يُوهِم ، كقولهم : (الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة)[١]. وقولهم : (لا يجوز الابتداء بالنكرة ؛لأنها لا تفيد)[٢].

ومتى زالت الفائدة أو التبست صار الكلام عبارة عن رُكام من الألفاظ، وتُلَخّصُ الفائدة في قولنا : " لا خطأٌ ولا لَبْسٌ" ، فالمتكلم حين يقصد إفهام المخاطب رسالته اللغوية ، فإنه يرتّبها علي منوالٍ لا يَدَعُ معه للبْسِ مجالاً ،حتى يُدرَك مقاصدُه ، ذلك الإدراك الذي يتوخّاه ، فالالتباس ممنوع أبداً ؛ لمنافاته القصد من وضع اللغة[٣].

وللرتبة اتصال وثيق بأمن اللبس ؛ إذ إنها تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها ،حينما يتعذر تحديد المعنى النحوي بالعلامة الإعرابية؛ لخفاء الإعراب ، أو لكونه من المبنيات التي تلزم حالة واحدة ،وحينئذ تكون الرتبة إحدى الوسائل المهمة التي تساهم في ترابط أجزاء الجملة وتماسكها، حين لا يمكن للعلامة الإعرابية في العربية أن تحدد الأبواب النحوية ، إذ يشترك عدد من الأبواب في علامة واحدة ، كاشتراك المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، ونائبه، واسم (كان)، وخبر(إنّ)-على سبيل المثال- في الرفع، ومن

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٦٦/١،٨٤،١٠٧،٢١٤.

(٢) انظر: الأصول في النحو١ / ٥٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٨٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٢١٦/١.

(٣) انظر: الأصول د/تمام حسان صـ ٢٠٨.

هنا كان لابد من قرائن أخرى تتعاون معها على تحديد المعنى الخاص، ومن هذه القرائن الرتبة.

وجدير بالذكر أن الرتبة المتصلة بأمن اللبس هي الرتبة اللازمة المحفوظة؛ لأن الرتبة غير اللازمة أو غير المحفوظة يُتاح لها حرية الحركة في الجملة، من التقديم والتأخير؛ اعتمادا على القرائن التي توضح المعنى وتبيّنه، فإن انعدمت تلك القرائن وخيف اللبس التُزمت تلك الرتبة؛ لأنها حينئذ القرينة اللفظية الوحيدة التي تدل على المعنى وتوضحه.

وفيما يلي ذكر أهم المواضع التي تبين لنا دور الرتبة في أمن اللبس وصلتها به.

أولا - بين المبتدأ والخبر.

من الأحكام التي صدرت عن النحويين في أمن اللبس بالرتبة بين المبتدأ والخبر ما يلي :

١- وجوب الحكم بابتدائية الاسم المتقدّم في حالة تساوي رتبة المبتدأ مع الخبر في درجة التعريف، ولم تكن هناك قرينة تحدد أحدهما.

فمما هو معلوم أن الأصل في المبتدأ التعريف ، والأصل في الخبر التنكير؛ لأن الغرض بالكلام حصول الفائدة ، والمبتدأ مُخبَرٌ عنه ، والإخبار عن غير معيّن لا يفيد ، كما أن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله ، والأمور العامة الكلية قَلّ أن يجهلها واحد ، وإنما تُجهل الأمور الجزئية ، فلو قلت: "رجلٌ منطلقٌ" ، لم يُفِد ؛ لأنه لا يحتمل جهله ؛ لأن كل عاقل يعلم أن الدنيا لا تخلو من رجل منطلق(١).

(١) انظر : شرح التسهيل لناظر الجيش ٢/ ٩٧٢.

فإذا اجتمع اسمان أحدهما نكرة والآخر معرفة ، فأحسُنه أن يُبتَدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام – كما عبر سيبويه[١]– ومعنى يبتدأ بالأعرف أن يُجعل هو المبتدأ المخبر عنه وإن أُخّرَ في اللفظ ، وهذا ما عليه جمهور النحاة،كما ذكر الرضي:" اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص"[٢].

حتى لو تقدمت النكرة، نحو: "قائمٌ زيدٌ"، فمعلوم أنه خبر مقدم، وأن المتأخر مبتدأ مؤخر[٣]،ويقبح العكس، كما قال سيبويه : " وزعم الخليل – رحمه الله– أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدَّماً مبنيا على المبتدأ"[٤].

لم يُخالَف ذلك – أعنى كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة– إلا في ضرورة شعر[٥]،أما في النثر فلم يُخالَف ذلك إلا في مسألتين، ذكرهما سيبويه ، وقع فيهما المبتدأ نكرة ، والخبر معرفة:

الأولى : إذا كان المُقدّم نكرة،وهو اسم استفهام،نحو:كم جريبا أرضُك"[٦].

والثانية : إذا كان المقدّم اسما نكرة ، وهو اسم تفضيل ، نحو: خيرٌ منك زيد[٧].

---

(١) انظر : الكتاب ٣٢٨/١ ،وشرح المفصل ٨٥/١.

(٢) شرح الكافية ٨٨/١.

(٣) هذا رأي الجمهور ، ومنع ذلك الكوفيون ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ففي "قائم" ضمير يعود على "زيد" ، وهو مردود ؛ لأن المتأخر في الأصل متقدمٌ . انظر : الإنصاف م٩ ٦٥/١–٧٠ ، والمقاصد الشافية ٥٥/٢.

(٤) الكتاب ١٢٧/٢.

(٥) انظر : شرح عيون الإعراب :٨٦ ، وشرح الجمل ٣٥٤/١.

(٦) انظر : الكتاب ١٦٠/٢ ، ٣٠٠/١ ، ٣٠١ ، والتعليقة ١ /٣٠٢ ، والجَريبُ مِنَ الأَرضِ مِقْدَارٌ معلومُ الذِّراع والمِساحةِ. انظر : لسان العرب"ج رب" ٢٦٠/١.

(٧) انظر : الكتاب ٢٥/٢ ، ٢٦.

فجَعَلَ سيبويه النكرةَ مبتدأً،والمعرفة خبرًا في الموضعين ؛ لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرة وجملة وظرفا أكثر من وقوعه معرفة، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خبرا نحو:مَنْ قائمٌ ؟ ومَنْ قام ؟ ومَنْ عندك ؟ فحُكِمَ على المعرفة بالخبرية ليجري الباب على سنن واحد ، وليكون الأقلّ محمولا على الأكثر، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام(١).

وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصورتين المبتدأ جريا على القاعدة(٢) .

فإن تساوت رتبة المبتدأ والخبر في التعريف ، بأن كانا معرفتين، ولم تكن هناك قرينة تحدد أحدهما ، وجب التزام الرتبة من الحكم بابتدائية المقدّم، نحو: (زيد أخوك)؛لأن كلا من الجزأين يصلح أن يتقدم على الآخر ، لذا لا يجوز في هذه الحالة تقديم الخبر في هذا النحو ؛ لأنه لو قُدّم لكان المقدّم مبتدأ ، وأنت تريد أن يكون خبرا، فَيَلْتَبِس(٣).

قال ابن يعيش :" وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر ؛ لأنه مما يُشكَل ويُلْتَبس ؛ إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبَرا عنه ، فأيُّهما قدّمت كان المبتدأ ...اللهم إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما "(٤).

والمراد تساويهما في التعريف كونهما معرفتين، وهذا هو المشهور- حتى وإن اختلفت درجتهما في التعريف، فبعض المعارف أعرف من بعض(٥)- كما ذكر ذلك ابن هشام في قوله : " يجب الحكم بابتدائية الْمُقدّم من الاسمين فِي ثلاث مسائل:

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١.

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣٣٥/٣ ، والمساعد ٢٢٠/١ ، وشفاء العليل ٢٨٢/١.

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٦٢/٢.

(٤) شرح المفصل ٩٩/١.

(٥) فأعلاها المضمرات فالأعلام ،فالمبهمات ،فذو الألف واللام ،فالمضاف بحسب المضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير، فإنه في رتبة العلم . انظر :المقاصد الشافية ٢٤٨/١.

إِحْدَاهَا – أَن يَكُونَا معرفتين تساوت رتبتُهما، نَحْو : اللهُ رَبنَا، أَو اخْتلفت، نَحْو : زيدٌ الْفَاضِلُ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُور..."(١).

فإن تساوى المبتدأ والخبر في التعريف، ووجدت قرينة(٢) تُميِّزُ بينهما جاز مخالفة الرتبة وتقديم الخبر؛ لوضوح المعنى ورفع اللبس ، كقول القائل:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا :::: بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ(٣)

قُدّم الخبر وهو " بنونا " على المبتدأ وهو " بنو أبنائنا " مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم ، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعيّن المبتدأ منهما، فظَهَر المعنى وأُمِنَ اللبسُ ، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه أساس التشبيه وهو الذي تذكر الجملة لأجله – فهو الخبر، رعيا للمعنى، وسهّل في البيت العكسَ وضوحُ المعنى، والعِلْمُ بأن الأعلى لا يُشَبّه بالأدنى(٤).

وقول القائل :

قَبيلةٌ ألأمُ الأَحْيَاءِ أَكْرمُها :::: وأغْدَرُ النَّاس بالجيران وَافِيها(٥)

أراد أن يقول: أكرمها ألأم الأحياء ، ووافيها أغدر الناس ، فقدّم وأخّر .

---

(١) مغني اللبيب : ٥٨٨.

(٢) المراد بالقرينة الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد مع منع غيره من الدخول فيه .انظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية :١٨٦.

(٣) من الطويل، قائله الفرزدق في ديوانه: ٢١٧. وهو من شواهد : شرح التسهيل ١/ ٤٩، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣٣، وأوضح المسالك١/٢٠٥،والتصريح ١ / ٢١٤.

(٤) انظر : شرح التسهيل ١/ ٤٩ ، وتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٢٣٣.

(٥) من البسيط ، لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٥٦ ، وهو من شواهد : الإنصاف ٣١٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٦/١، وهمع الهوامع ٣٨٥/١ ، وخزانة الأدب ٤٤٤/١.

ونحو تمثيلهم : "أَبُو حنيفَة أَبُو يُوسُف"، فالمتقدم هو الخبر للقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا العكس ، ويضعف أَن تقدر الأول مُبْتَدأ ؛ بِنَاء على أَنه من التَّشْبِيه المعكوس للْمُبَالَغَة ؛ لأن ذَلِك نَادِر الْوُقُوع ومخالف للأصُولِ، فلا التفات إلى احتماله، اللَّهُمَّ إلا أَن يَقْتَضِي الْمقَام الْمُبَالغَة(١).

وقد نُسب هذا القول – أعنى جواز مخالفة الرتبة بين المبتدأ والخبر مع القرينة، وامتناعه عند عدمها- إلى كثير من النحاة(٢).

وَمِن النحويين من أجَاز مخالفة الرتبة من تَّقْدِيم الخبر مُطلقًا، حالَ تساويهما في درجة التعريف ، وجدت قرينة ، أو لا ، ولَم يلْتَفت إِلَى إِيهَام الانعكاس.

ومُعتمَدُهُم أن الْفَائِدَة تحصل للمخاطب، سَوَاء قُدّم الْخَبَر أم أُخّر، بناءً على أن المحصول واحد عند فرض المبتدأ خبرا والعكس، فإذا قلت : "زيد أخوك"، فهو-عندهم- في معنى : " أخوك زيد"، وإذا كان المعنى واحدا فسواءٌ، قدّمت الخبر أو جعلته مبتدأ، والحكم واحد، فيصح في قولك : "زيد أخوك" أن يكون "زيد" مبتدأ في موضعه، أو خبرا مقدما، وكذلك في "أخوك زيد"، ويحصل من ذلك-على قولهم-جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وليس بلازم تقديم المبتدأ(٣).

---

(١) انظر : مغني اللبيب ٥٨٩/١، والتصريح ٢١٤/١.

(٢) كالجزولي في المقدمة الجزولية: ٩٦ ، والشلوبين في شرح المقدمة الجزولية٧٥٠/٢ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٩٦/١ ، والرضي في شرح الكافية ٢٥٧/١ ، وابن هشام في المغني٥٨٩/١، وابن عقيل في شرحه الألفية ١ / ٢٣٣، والسلسيلي في شفاء العليل ٢٨٣/١ ، والأشموني في شرحه الألفية١٩٩/١، والأزهري في التصريح ٢١٤/١، والسيوطي في الهمع ٣٨٥/١.

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٦٣/٢ .

وقد أشار إلى ذلك الزجاج في معانيه عند تعرّضه لقوله تعالى: "فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ"(١)،على جواز أن تكون (تلك) في موضع رفع اسم (زَالتْ)،و(دعواهم) في موضع نصب خبر (زالت) ، وجائز أن يكون (دعواهم) الاسم في موضع رفع، و(تلك) في موضع نصب على الخبر، ثم قال :"لا اختلاف بين النحويين في الوجْهَيْن"(٢).

وقد نسبت إجازة ذلك مطلقا دون اشتراط القرينة إلى البصريين(٣)،وتابعهم على هذا الإطلاق بعض النحويين(٤).

وكأنهم أجازوا الوجهين ، سواء وجدت القرينة أو لا ، من حيث الصلاحية اللفظية ، دون النظر في لحظ المعاني والمقاصد(٥)، مع أن المعنى مختلف بين قولك : (زيد أخوك ، وأخوك زيد) ، والمقدّم في كلتا الحالتين مبتدأ وجوبا ، وليس جائزا ؛ لأن كلا من هذين الجزأين صالح لأن يُخبَر عنه بالآخر، ويختلف المعنى باختلاف الغرض، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك: ولا يصح لك أن تقول: أخوك زيد، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه، وأردت أن تعينه عنده ، قلت: أخوك زيد، ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك(٦).

وعلى هذا تقول : (زيد المنطلق) ، لمن يطلب أن يعرف حكما لزيد ، و(المنطلق زيد) لمن يطلب تعيينه ، والمقدّم في كلتا الحالتين مبتدأ وجوبا ، وليس

---

(١) سورة الأنبياء من الآية ١٥.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/٣.
(٣) انظر : الكتاب ١٢٧/٢ ،والمقتضب ١٢٧/٤ ،والأصول ٦٤/١ ، وشرح المفصل٩٢/١ ، وائتلاف النصرة: ٣٣.
(٤) كالصيمري في التبصرة ١٠١/١، والأعلم في النكت٥٠٩/١ .
(٥) هذه عبارة الشاطبي في المقاصد الشافية ٦٤/٢.
(٦) انظر : التصريح ٢١٣/١.

جائزا ؛ لاختلاف المعنى بينهما؛ ولتساويهما في رتبة التعريف ،وليس ثـمّ دليـل يحدد أحدهما من الآخر(١).

وَمِن النحويين من التزم الرتبة ، فمنع تَّقْدِيم الخبر مُطلقًا ، حال تسـاوي المبتدأ والخبر في درجة التعريف ، ولَم يفصل بَين مَا دلّ عَلَيْهِ الْمَعْنـى وغيـره، وقد نسب هذا للكوفيين(٢)، والأندلسيين(٣).

وليس هذا بالأَوْلَى ؛ فالمعوّل عليه في التقديم والتأخير ليس التساوي أو التقارب في درجة التعريف والتنكير، وإنما المعوّل عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا هو المحكوم عليه، أي: إنه المبتدأ، وذلك هو المحكوم به، أي : إنه الخبر، على حسب المعنى، بحيث يتميز كل من الآخر، دون خلط أو اشتباه، فمتى وُجدت القرينة التي تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على حسب الدواعي، وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتماً من غير أن يكون للتساوي أو التقارب دخل في الحالتين.

فلابد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم علـى إدراك أن هـذا محكوم عليه ،فيكون مبتدأ، وأن ذاك محكوم به ،فيكون خبراً. فإذا وقع في وَهْـمِ المتكلم أن التمييز غير ممكن، وأن اللبس محتمل وجب إزالته؛ إما بالقرينة التـي تبعده وتبدده، وإما بالتزام الترتيب، فيتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر؛ ليكون هذا التقدّم دليلا على أنه المبتدأ، ووسيلة إلى تعينه؛ لموافقته للأصل الغالب في المبتدأ(٤).

وبهذا يكون عندنا أقوال ثلاثة حال تساوى المبتدأ والخبر فـي الدرجـة تعريفا وتنكيرا:

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٦٣/٢ .
(٢) انظر : الإنصاف ٥٦/١، وشرح المفصل ٩٢/١ ،وائتلاف النصرة: ٣٣.
(٣) انظر : إصلاح الخلل ١٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١.
(٤) انظر : النحو الوافي ٥٠٠/١.

١- منهم من التزم الرتبة ، فَمَنَعَ تقديم الخبر مطلقا.

٢- ومنهم من لم يلتزمها ، فأجاز التقديم مطلقا .

٣- ومنهم من قيد مخالفة الرتبة بوجود قرينة لفظية أو معنوية، ووجوب التزام الرتبة من تقديم المبتدأ إذا لم توجد تلك القرينة.

وهو ما أراه راجحا ، لا ، لأنه توسّطَ الرأيين ، فحسب ، بل لأن وجود القرينة يبيّن المبتدأ "المحكوم عليه "من الخبر "المحكوم به"، فلا يختلطان ويوقعان في اللبس الموجود عند عدم القرينة ، كما أن الموجب الذي أوجب إلزام المبتدأ والخبر رتبتهما - وهو عدم تميّز أحدهما من الآخر- منتفٍ مع القرينة، والشواهد السابقة نثرا ونظما تدل على ذلك، فإن عدمت وجب التزام الرتبة؛ منعا للخلط ورفعا للبس.

وذلك مما يجعل الصلة قوية بين النحو والمعنى ، وإن أي خيار أو ترجيح لا يقوم على هذا الأساس قد يفوت كثيرا من الفوائد ، ويلغي جانبا من المعنى ، يقول الجرجاني : " واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين ، فيجعلهما مبتدأ وخبرا ثم يقدّم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه ، فلم تعلم أن المقدم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر" [(١)].

ويلحق بهذا أيضا المفعولان اللذان أصلهما المبتدأ والخبر ، بأن كان فعلهما من باب " ظنّ وأخواتها"[(٢)] ، فإن الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ - حكمُه حكمُ الترتيب بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما، فما ثبت لأصلهما يثبت لهما من غير اعتبار لوجود الناسخ.

---

(١) دلائل الإعجاز : ٣٧٣.

(٢) أصل مفعولي ظنّ وأخواتها مبتدأ وخبر مذهب الجمهور ، وذهب السهيلي وحده إلى أن المفعولين هما كمفعولي أعطى ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول: مفعول، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال. والراجح مذهب الجمهور لسلامته مما يرد على غيره . انظر :التصريح ٣٥٨/١.

ويترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم على المفعول الثاني في كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر، وأن يكون المفعول الثاني واجب التقديم على المفعول الأول في كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ، وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزاً في كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح.

وما يعنينا هنا في مراعاة الأصل في ناحية التقديم والتأخير، بوجوب الترتيب، بتقديم المفعول الأول وتأخير الثاني؛ منعاً لوقوع لَبْسٍ ، لا يمكن معه تمييز الأول من الثاني ، فيلتبس المعنى تبعاً لذلك ، نحو: حسبت أخي شريكي، وظننت محمدا عليا، فلابد من التزام الرتبة هنا؛ لأن الإخلال بها يؤدي إلى الوقوع في اللبس ؛ لأن كلا منهما يصح إحلاله محل الآخر وتشبيهه بالآخر ، ولا يتميز المشبه والمشبه به إلا بوجوب مراعاة الترتيب(١).

٢- وكذا – أيضا – يجب الحكم بابتدائية المتقدم إذا تساوى المبتدأ والخبر في التنكير ، ولم تقم قرينة تميز أحدهما من الآخر، نَحْو: أفضلُ منك أفضل منّي"، فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده، فإذا جعلت "أفضل منك" مبتدأ، و"أفضل مني" خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته، فينعكس المعنى لعدم القرينة(٢).

فالمبتدأ هنا يلزم رتبته ؛ لأمن اللبس، فيجب تأخير الخبر؛ لأن تقديمه يوقع في لَبْسٍ؛ إذ لا توجد قرينة تُعَينه، وتميزه من المبتدأ؛ فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه؛ ويَفسد المعنى تبعاً لذلك ، فإن وجدت قرينة، فلا بأس، نحو: حاضرٌ رجلٌ أديبٌ ، فكلمة "حاضر" هي الخبر؛ لأنها نكرة محضة، والنكرة التي بعدها "رجل" نكرة غير محضة؛ لأنها مخصصة بالصفة بعدها؛ فهي أحق بأن

---

(١) انظر : النحو الوافي ٢/٢٣.

(٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٨٢ ، والتصريح ١/٢١٣.

تكون المبتدأ بسبب تخصصها ، ومثل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : "مِسْكينٌ مِسْكينٌ رجلٌ لَا امْرَأَة لَهُ "[١] ، فـ"مسكين" خبر مقدم ، و"رجل" مبتدأ مؤخر ، والذي دل على أنه مبتدأ نعته بجملة :"لا امرأة له"، ونعت النكرة إحدى مسوغات الابتداء بها ، ومن جهة أخرى فإن" مسكين"، و" حاضر" صفتان مشتقتان ، والخبر وصف في المعنى ، و" رجل" اسم جامد ، وما فيه معنى الوصف وهو المشتق – هو الأولى أن يجعل خبرا ، ويكون الاسم الجامد هو المبتدأ [٢].

فَبَان مما سبق أن المعوّل عليه في جواز تقديم المبتدأ على الخبر ليس التساوي أو التقارب في درجة التعريف والتنكير، وإنما المعوّل عليه وحده هو وجود قرينة تحدد أحدهما من الآخر، كما سبق بيانه.

٣- وجوب الحكم بتقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة ، والخبر شبه جملة ظرفاً كان ، أو جارًّا مع مجروره ، ولا مسوّغ للابتداء به إلا تقدّمُ الخبر المختص ، نحو:" عندك مالٌ، وعليك دينٌ، وتحتك بساطان، ومعك ألفان"، فكلما كان الخبر فيه مصحّحا للابتداء بالنكرة، فذلك المصحّح لازم له ؛ لبطلان فائدة الجملة بزواله ، فيجب تقديم الخبر هنا ، فلا تقول : "رجلٌ عندك، ولا: امرأةٌ في الدار"، بل نقل ابن عقيل إجماع النحاة على منع ذلك[٣].

وإنما وجب تقديم الخبر هنا ؛ لأن تقديم الظرف والجار والمجرور نصٌّ في أنه الخبر، فتحصل الفائدة ، وأما إذا أخّرتَ ، فقلتَ : "مال عندك، ودين عليك،

---

(١) أخرجه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص، برقم ٢٩٤٤. ٢٧/٣، وفي : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد عن أَبِي نَجِيحٍ ٤ / ٢٥٢.

(٢) انظر : مغني اللبيب : ٥٨٨.

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٢٤٠/١، والمقاصد الشافية ٨٢/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٠/١ ، والتصريح ٢١٨/١-٢١٩.

وبساطان تحتك" ، فإن الظرف يحتمل أن يكون صفة للنكرة ؛ لأن النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة ؛ لتختص بهن طلبا حثيثا، فلو تأخر الخبر لتُوهّم أنه صفة؛ لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات(١)، فينتظر السامع الخبر، وبذا يكون الكلام مُلْبِسًا ومُخْرِجًا عن الغرض المقصود، فالتزم التقديم دفعا لهذا الإلباس، ورفعا لهذا الاحتمال، وهذا توجيه كثير من النحاة (٢).

وردّه بعض النحويين بأن ذلك الاحتمال غير بالغ ،بدليل قولهم : "زيدٌ القائمُ" ، و "القائمُ" بإجماع النحويين يجوز أن يكون صفة ، ولا يلزم أن يتقدم على المبتدأ لهذا الاحتمال باتفاق(٣).

ويمكن أن يجاب عن هذا بالفرق بينهما بأن النكرة أحوج للوصف من المعرفة(٤).

وهذا الالتزام المذكور هو القياسي لا السماعي ، فإنه قد جاء في كلام العرب الابتداء بالنكرة مع إبهامها ، كقول امرئ القيس :

مُرَسّعَةٌ بينَ أرساغه :::: به عَسَمٌ يبتَغِي أرْنَبَا(٥)

---

(١) انظر : مغني اللبيب : ٥٦٠.
(٢) انظر : نتائج الفكر في النحو: ٣١٥ ، وشرح التسهيل ٢٩٥/١ ، والمقاصد الشافية ٣٩/٢ ، ٨٤ ، والتصريح ٢١٩/١.
(٣) انظر : المقاصد الشافية ٤٠/٢ .
(٤) انظر : شرح الجمل ٣٤٣/١ ، والمقاصد الشافية ٤٠/٢ .
(٥) من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٨،والرسغ:المِفْصَل بين الساعد والكف. العسم :اليبس في مفصل الرسغ . لسان العرب ٤٠١/١ فصل العين المهملة، والشاهد فيه: قوله " مرسعة " فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها. انظره في : المقاصد الشافية ٥٠/٢، و ابن عقيل ١ / ٢٢٢، والأشمونى ١ / ١٩٨.

على أنه اُبتُدِئ بالنكرة ؛لأنه قصد الابهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين ، وأنت خبير بأن الابهام قد يكون من مقاصد البلغاء ، ألا ترى أنه لا يريد مُرَسّعَة دون مُرَسّعَة.

لكن هذا قليل ، لا يقاس عليه ، فلذا لزم التقديم الخبر فيما عداه؛ لِمَا سبق قوله من أن تقديم الخبر هنا هو المسوغ للابتداء بالنكرة ،فلو بقي مؤخرا لأوهم كونه صفة للنكرة ، فلا تحصل الفائدة(١).

ونُقل عن الشلوبين أنه كان لا يمنع من وقوع الخبر مؤخرا ، فتقول : درهمٌ عندي ، ووطرٌ لي ، ورجلٌ في الدار ، والأحسن عنده التقديم ، فهو من الأخبار التي لا يلزم تقديمها(٢).

وحجته في ذلك أن التقديم ليس هو المسوغ للابتداء بالنكرة عنده ، إنما التقديم للعناية ، فيكون أكثريًّا ، وليس بلازم ؛ لأنك إذا قلت : في الدار رجل ، فالمعْنِيُّ به في هذا الخبر إنما هو أن حصل في الدار المعهودة رجل ، وهذا مفيد، فموضع العناية هنا "الدار" ، فحسُن تقديمُها لمكان العناية الموجبة للتقديم في كلامهم، فالموجب للجواز إذًا حصول الفائدة بتعريف "الدار" ، بدليل أنك إذا قلت : في دارٍ رجلٌ ، لم يجز باتفاق ، فتقديم ما حصلت به الفائدة لا ينكر . فإذًا اشتراط التقديم هنا إنما لأجل كونه علما على المعنى المقصود الموجب للفائدة(٣).

والأول أرجح ، فإن الموجب للتقديم هنا أنه المسوغ للنكرة ، بدليل أنه لو وجد مسوغ آخر حصلت به الفائدة ، ووضَحَ به المعنى ، وزال به اللبس بين الخبر والصفة ، جاز تقديم النكرة المبتدأ بها؛ لتحقق الفائدة ، كوقوعها في

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٢/٨٣، وتحقيق شرح ابن عقيل ١/٢٢٢.

(٢) هذا ما نقله الشاطبي عنه في المقاصد الشافية ٢/٨٣-٨٤ ،ولم يخرج في "التوطئة" عن المعهود عند النحويين من شروط الابتداء بالنكرة . انظر التوطئة: ٢٠٣.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٢/٨٣-٨٤ .

سياق الاستفهام والنفي؛ لقبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة، كقولك: "هل غلام عندك؟، وما بساط تحتك"، فجنيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته واستفهامك عن الغلام: أهو عنده أم لا؟ إذ كان هذا معنى جليًا مفهومًا. ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدّمة ، فقلت: "رجل عندك" ، كنت قد أخبرت عن منكور لا يُعرف ، وإنما ينبغي أن تقدّم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور ، نحو : زيد عندك ، ومحمد منطلق ، فلمّا قبح ابتداؤها نكرة في الواجب لعدم الإفادة ، رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابه أن يكون نكرة ، فكان ذلك إصلاحًا للفظ، كما أخروا اللام لام الابتداء مع "إنّ" في قولهم: "إن زيدًا لقائم"؛ لإصلاح اللفظ . فلا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث ، ينبغي تأمله والبحث عنه(١).

وكذا لو وقعت النكرة مخصصة بوصف أو إضافة جاز الابتداء بها ؛ لإفادتها ، وظاهر السماع الذي يقاس عليه يؤيده ، كما في قوله تعالى :" وَأَجَلٌ مُسَمّىً عِنْدَهُ(٢)" ، فإنما لم يجب تقديم الخبر؛ لأن النكرة وهي "أجل" قد وصفت بـ "مسمّى"، فضعف طلبها للظرف، فكان الظاهر في الظرف" وهو "عنده" "أنه خبر" لـ"أجل"، "لا صفة" ثانية له(٣) ، بل ذكر الزمخشري أن تقديم المبتدأ هنا واجب؛ لأن المعنى: وأيّ أجلٍ مسمىً عنده، تعظيما لشأن الساعة، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم(٤).

---

(١) انظر: الخصائص ١/٣٠٠.
(٢) سورة الأنعام من الآية ٢.
(٣) انظر: التصريح ١/٢١٩.
(٤) انظر : الكشاف ٢/٥.

ثانيا- بين المبتدأ والفاعل.

من الأحكام التي صدرت عن النحويين في أمن اللبس بالرتبة بين المبتدأ والفاعل وجوب الحكم بتأخير الخبر إذا كان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر، نحو : "زيد قام أو يقوم" ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، لذا تلزم القرينة اللفظية ، وهي الرتبة ؛ لأنها القرينة الفاصلة بين المبتدأ والفاعل ، فلم يجز تقديمه هنا ؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل ، جاء في التسهيل : " والأصل تأخير الخبر ، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر ، أو فاعلية المبتدأ"(١).

ويزول هذا التوهم واللبس لو برز الضمير فاعل الفعل، كقولك : "الزيدون قاموا: قاموا الزيدون" ، على أن يكون " قاموا" خبرا مقدما ، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة : أكلوني البراغيث ؛ لأن تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة ، والحمل على الأكثر راجح (٢).

ومثله – أي مثل الخبر الفعل المسند لضمير مستتر– الوصف المسبوق بنفي أو استفهام ، نحو : "ما زيد قائم ، و أزيد قائم؟" فيمتنع التقديم ؛ لالتباس المبتدأ بالفاعل لو قدّم الخبر.

وقيل: لا يمتنع؛ لأن ضرر اللبس في الفعل أشد ؛ لأنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو قدّم ، بخلاف الوصف(٣).

وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر على الوجه السابق، يقع بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً أيضاً؛ نحو: "البيتُ أقيمَ" ،

---

(١) شرح التسهيل ٢٩٦/١.وانظر : توضيح المقاصد والمسالك ٤٨٢/١،والتصريح ٢١٤/١.
(٢) انظر : شرح التسهيل ٢٩٨/١.
(٣) انظر : حاشية الصبان ٣٠٨/١.

وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل، إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً؛ نحو: "القمرُ هيهاتَ" ، وقد يلتبس المبتدأ لو تأخر بالتوكيد؛ نحو: "أنا سافرت"؛ فلو تأخر المبتدأ الضمير لكان توكيداً للتاء. فبسبب اللبس يمتنع التقديم في كل ما سبق(١).

ومن هنا أوجب البصريون تأخير رتبة الفاعل عن مسنده، وكذا ما أشبهه، كمرفوع "كان ، وكاد" وأخواتهما ، ونائب الفاعل، فرتبة تلك الأسماء بعد العامل فيها؛ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل(٢)، فلا يجوز عندهم في السعة تقديم الفاعل على عامله، ولا ما هو نائب عنه، ولا ما هو مشبّهٌ به ، فإن خولف في ذلك، فإن الجملة تتحول من الفعلية إلى الاسمية(٣).

والذي دعاهم إلى التزام هذه الرتبة أمران:

أولهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ(٤). ففي قولنا: "زيد قام" إذا كان تقديم الفاعل جائزا، لا يدري السامع، أنريد الابتداء بـ "زيد" والإخبار عنه بالفعل، المتضمن ضميرا واقعا فاعلا له، يعود إلى زيد، أم نريد إسناد "قام" وحده إليه؟ والفرق بين الحالين أن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن؛ بينما جملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه، فمن أجل أَمْنِ اللبس التزموا الرتبة بين الفاعل وعامله(٥).

---

(١) انظر : النحو الوافي ١/٤٩٥.

(٢) انظر :الكتاب١/١٤٤، و شرح المفصل ١/٧٥.

(٣) انظر: المقتضب ٤/١٢٨، والارتشاف ٣/١٣٢٠، والمساعد ١/٣٨٧، والتصريح ١/٢٧١، والمطالع السعيدة ١/ ٢٥٧.

(٤) انظر: حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ٢/١٠١.

(٥) انظر: تحقيق شرح ابن عقيل ٢ / ٧٧.

ثانيهما : أنهم استدلوا بهذه الرتبة على أن الفاعل كالجزء من الفعل، فهو مع فعله ككلمة واحدة ذات جزأين؛ صدرها الفعل، وعجزها الفاعل، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، فلا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز، على ما هو بمنزلة الصدر(١).

وخالف في ذلك الكوفيون ، فالرتبة عندهم غير لازمة، حيث أجاز بعضهم في السعة تقديم الفاعل على الفعل مع الاحتفاظ بفاعليته(٢).

وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا كان الاسم المتقدم على رافعه مثنى أو جمعاً، فيجوز على مذهب الكوفيين: "الزيدان أو الزيدون قام"، ولا يجوز هذا على مذهب البصريين ومن وافقهم(٣).

ويبدو أن الخلاف بين الفريقين بين التزام الرتبة وعدمها راجع إلى مراعاة القياس المرفوض من عدمه ، فلما كان القياس فى الفعل من حيث هو حركة الفاعل أن يكون بعد الفاعل، لأن وجوده قبل وجود فعله، لكنه عرض للفعل أن كان عاملاً فى الفاعل؛ لتعلقه به، واقتضائه إياه، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدّم الفعل عليه لذلك، وكان العِلْمُ باستحقاق تقدّم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانياً، فأغنى أمنُ اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه، فلذلك قُدِّم الفعل، وكان الفاعل لازماً،ومن ثمَّ لم يكن (زيد) فاعلاً فى نحو: (زيد قام)، بل

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٩/١، وشرح المفصل ٧٥/١، ٧٦.

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، وإنما قلت : بعضهم ؛ لأنه قد نقل ابن منظور والزبيدي عن الفراء تخريجه بعض شواهد الكوفيين على غير الوجه المستدل به فراراً من تقديم الفاعل على عامله، انظر : لسان العرب١٤٨/١٠ وتاج العروس٤٢٣/٢٥(ز هـ ق)، ولم أقف على ما نقلاه عن الفراء في كتب النحو.

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٧٨.

مبتدأ، وهذا ما التزمه البصريون،أما الكوفيون فقد رجع بعضهم إلى هذا القياس المرفوض، فأجازوا تقديم الفاعل على عامله، مع البقاء على فاعليته(١).

والمُرجَّحُ رأي البصريين في أن الرتبة بين الفعل وفاعله من الرتب المحفوظة المقيَّدة، لا تنتقض إلا في ضرورة الشعر التي لا يقاس عليها ، كما نص على ذلك الأعلم(٢)، وابن عصفور(٣)، وقيل إنه ظاهر كلام سيبويه(٤) ، ونسبه بعضهم إلى البصريين عامة(٥). والشعر يتحمل ما لا يتحمله النثر ، ومنعُه في الاختيار لما يترتب على جوازه فيه من التباس الجملة الاسمية بالفعلية، وبينهما فرق من جهة المعنى، إذ الأولى تدل على الثبوت والدوام، والثانية تدل على التجدد والحدوث، فاللبس ليس من جهة الإعراب فحسب ، وإنما أيضا من جهة المعنى ، فهناك فرق بين قولك : "محمد جاء" ، وقولك : "جاء محمد" ، ففي الجملة الأولى كان التنبيه إلى أن الذي جاء هو محمد ، وليس غيره، فالتقديم هنا للأهمية، أما الجملة الثانية فهي إخبار عن مجيئه إخبارا لا يخالطه شيء غيره .

وأيضا ما يترتب علي نقض هذه الرتبة من مخالفات عديدة من جهة الصنعة النحوية؛ لأنه إذا تقدم الفاعل – باقيا على فاعليته– فقد تعرض بالتقديم لتسلط العوامل عليه، كقولك في "زيد قام": "إنّ زيداً قام" ، فتأثرُ (زيد) بـ(إنّ) دليلٌ على أن الفعل شُغل عنه بفاعل مضمر، وأن رفع (زيد) إنما كان بالابتداء، وهو عامل ضعيف، فلذلك انتسخ عمله بعمل (إنّ)؛ لأن اللفظ أقوى من المعنى(٦).

---

(١) انظر : شرح المفصل ١/٧٥.
(٢) انظر: تحصيل عين الذهب / ٦٧.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٠.
(٤) انظر : الكتاب ٣ / ١١٥، وحاشية الخضرى ١/٢٣٦.
(٥) انظر: التصريح ١/٢٧١، وحاشية الخضرى ١/٢٣٦.
(٦) انظر : شرح التسهيل ٢/١٠٧.

ثالثا - بين الفاعل والمفعول.

من الأحكام التي صدرت عن النحويين في أمن اللبس بالرتبة بين الفاعل والمفعول ما يلي :

١- وجوب الحكم بفاعلية المتقدم ومفعولية المتأخر عند غياب الإعراب ؛ لكي لا يلتبس الفاعل بالمفعول ، وذلك أن الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليهما التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ؛ إذ لم تكن العرب لتقدم المفعول من غير دالٍّ على ذلك ؛ لما في ذلك من نقض الغرض.

فإذا خيف الالتباس بين الفاعل والمفعول ،بحيث لا يتميز أحدهما عن صاحبه ، وجب أن يلزم كل واحد منهما مرتبته ، فيلزم الفاعل موضعه ، وكذا المفعول ، فلا يجوز توسطه ولا تقديمه.

ومن ذلك قولهم: " ضرب موسى عيسى" ،إذا كان "عيسى" هو المفعول ، و"ضرب عيسى موسى" إذا كان "عيسى" هو الفاعل، ولا يجوز أن تقول : "ضرب موسى عيسى" ، و"عيسى" هو الفاعل ؛ إذ ليس ثَمَّ ما يعرف بأنه الفاعل ؛ إذ الإعراب المسوق للتفرقة مفقود في اللفظ ، وليس ثَمَّ تابع لواحد منهما يظهر به الفرقُ ، ولا المعنى أيضا بمبيّن شيئا ، فلم يبق إلا التزام المرتبة لكل واحد منهما، وكذلك الحكم في نحو : أكرم هذا ذاك ، وضرب هذا مَنْ قام ، وعَرَفَ الذي أكرمك الذي أكرمتَه، وما أشبه ذلك مما لا تظهر عليه حركة الإعراب(١).

قال الرضي : "إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا ، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما من الآخر وجب تقديم الفاعل ؛ لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما -أي : الإعراب - لمانع ، والقرائن

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٢/٥٩٨،وعلل النحو:٢٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٥٩٤، ومغني اللبيب : ٧٦٧.

اللفظية والمعنوية التي توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما محل الآخر ، فيلزم كل واحد منهما مركزه ؛ ليُعرَفا بالمكان الأصلي"[١].

ويفهم من كلامه أنه إنما يخاف الالتباس إذا لم يبق فارق بين الفاعل والمفعول سوى المرتبة ، فيجب اعتبارها والتزامها، وأما إذا كان وجه آخر يُعرَف به فَرْقُ ما بينهما صِير إلى الأصل الاستعمالي من عدم لزوم المرتبة ، فلو زال الالتباس بقرينة معنوية أو لفظية ، جاز التقديم والتأخير لانْتِفَاء اللّبْس فِي ذَلِك.

فالقرينة المعنوية – مرجعها إلى المعنى الذي يعين المفعول من الفاعل– كما في قولهم: أرضعت الصغرى الكبرى، وأكل الكمثرى موسى، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولا ، والكمثرى هي الآكل[٢].

أما القرينة اللفظية فمرجعها إلى اللفظ ، كأن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب ، كقولك : (ضرب موسى الظريف عيسى)، فإن (الظريف) تابع لـ(موسى)، فلو رفع كان (موسى) مرفوعا، ولو نصب كان "موسى" منصوبا كذلك، ونحو: (صحب موسى عيسى نفسه) ، برفع التابع (نفسه) ونصبه، و(ضرب موسى عيسى وزيد)، برفع التابع (زيد) ونصبه.

أو أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر، نحو: قولك : (ضرب فتاه موسى) ، فهنا يتعين أن يكون(فتاه)مفعولا، إذ لو جعلته فاعلا لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهو لا يجوز، بخلاف ما لو جعلته مفعولا، فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة، وهو جائز.

---

(١) شرح الكافية ١/١٩٠

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٢/٥٩٨.

أو أن يكون أحدهما مؤنثا وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، وذلك كقولك: (ضربت موسى سلمى)، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث، فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر، وعلى هذا فقس ما جاء من هذا القبيل(١).

والتزام الرتبة عند خوف اللبس هنا قال به ابن السراج(٢) ، وتضافرت على ذلك نصوص المتأخرين، كالجزولي ، وابن عصفور ، وابن مالك(٣).

ونازع في ذلك ابن الحاجّ في نقده على ابن عصفور؛ فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه، محتجا بأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين، وَبِأَن فِي العربيَّة أحكاما كَثِيرَة إِذا حدثت ظهر مِنْهَا لبسٌ، ثمَّ لا يُقَال بامتناعها، كتصغير(عمر، وَعَمْرو)،فَإِن اللَّفْظ بهما وَاحِد: (عمير)، وَلم يمْنَع ذَلِك تصغيرهما أَو تَصْغِير أَحدهمَا، مَعَ أَن من الْمَقَاصِد الْمَعْرُوفَة بَين العقلاء إِجْمَال مَا يتخاطبون بِهِ؛ لما لَهُم فِي ذَلِك من غَرَض، فلا يبعد لذَلِك جَوَاز : (ضرب مُوسَى عِيسَى) ؛ لإِفَادَة ضرب أَحدهمَا الآخر من غير تَعْيِينه(٤).

وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو: "فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ"(٥) أن تكون "تلك" اسم "زال" و"دعواهم" الخبر ، والعكسُ(٦).

وما قاله ابن الحاجّ مردود؛ لأنه لو قُدّم المفعول وأُخّر الفاعل والحالة هذه لقَضَي اللفظ – بحسب الظاهر– بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل، فيعظم الضرر

---

(١) انظر : إصلاح الخلل ٥٨-٥٩ ، وتحقيق شرح ابن عقيل ١٠٠/٢.
(٢) انظر : انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٤٥.
(٣) انظر على الترتيب :المقدمة الجزولية ٥٠، ٥١.والمقرب ١/ ٥٣. وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٩ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٩٤/٢، ، والهمع ٥٨٠/١
(٤) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٥٩٤/٢،والتصريح ٤١٢/١، والهمع ٥٨٠/١.
(٥) سورة الأنبياء من الآية ١٥.
(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/٣، وأوضح المسالك٢ / ١٠٤.

ويشتد الخطر، بخلاف ما احتج به؛ فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك. وهو ظاهر[١].

وما أُراه إلا أنه أخطأ الجادّة[٢]، فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ، إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ، ولم توضع اللغة إلا للإفهام ، وما ذكره لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء، وإنما هو من باب الإجمال، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما.

والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة (عمير)- بزنة التصغير- لاحتمل عندك أن يكون تصغير(عمر)، كما يحتمل أن يكون تصغير (عمرو)، من دون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو قلت: (ضرب موسى عيسى)،لاحتمل هذا الكلام أن يكون (موسى) مضروبا، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله، ولا يمكن أن يكون هذا من مقاصد البلغاء[٣].

ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية السابقة الذكر جواز مثل ذلك في : (ضرب موسى عيسى)؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم (زال) بخبرها، وذلك واضح[٤].

---

(١) انظر : شرح الأشمونى ١ / ٤٠٣.

(٢) هذه عبارة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . انظر : تحقيقه على شرح ابن عقيل ٩٩/٢.

(٣) انظر : حاشية الصبان٨٠/٢ ، وتحقيق شرح ابن عقيل ٩٩/٢.

(٤) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٥٩٥/٢.

٢- مما يتصل بوجوب فاعلية المتقدم هنا الحكم بوجوب تقديم اسم (كان) وأخواتها على خبرها عند خوف اللبس.

ذكر سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن مالك[٣] أن اسم(كان) بمنزلة الفاعل من الفعل، وخبرها بمنزلة المفعول، وإذا كان كذلك جاز توسط أخبارها بينها وبين اسمها[٤]، كما يجوز توسط المفعول بين الفعل والفاعل، في نحو قوله تعالى :" وكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِين" [٥]، فـ" حَقًّا " خبر " كان ، و "نَصْرُ المؤمنين" اسمها، وقد تأخر ؛ لكون ما تعلق به فاصلة ، وللاهتمام بالخبر إذ هو محطّ الفائدة[٦].

غير أن توسط الخبر هنا قد يعرض له ما يمنعه ،فيوجب تأخيره، ومن أسباب عروض المانع خوف اللبس، نحو: "كان فتاك مولاك، وكذا نحو: صار صديقي عدوي" ،فمثل هذا لا يتميز الاسم فيه إلا بالتقديم، ولا الخبر إلا بالتأخير، فالتُزم ، وكان غيره ممنوعا .

---

(١) في باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ . انظر : الكتاب ١/٤٥.

(٢) انظر : المقتضب ٤/٨٦ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٣٧.

(٤) خالف ابن درستويه في (ليس) فمنع توسط خبرها حملا على "ما" الحجازية ، وهو محجوج بجوازه في السماع الثابت. وكذا منع ابن معط توسط خبر دام ، والصحيح جوازه نصا وقياسا وإجماعا .انظر: التذييل والتكميل ٤/١٧٠-١٧١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس٨٦٠-٨٦٢.

(٥) سورة الروم من الآية ٤٧.

(٦) انظر : البحر المحيط ٧/١٧٨.

فقد التزمت الرتبة هنا بين اسم "كان" وأخواتها ؛رفعا للبس ودفعا للاحتمال؛ إذ لا قرينة تميز الاسم من الخبر ،نظيره ما قيل في:(ضرب موسى عيسى)[١].

٣- لزوم الترتيب بين المفاعيل بتقديم المفعول الأول على الثاني عند خوف اللبس.

مما يتعلق بالرتبة ودورها في أمن اللبس في باب الفاعل والمفعول ما يأتي في باب الأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بأن يكون فعلهما من باب (أعطى، كسا)، فالأصل فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى على المفعول الذي ليس كذلك ، نحو: (أعطيت زيدا درهما، وكسوته ثوبا، وألبسته حلّة ، وأريته دار فلان) ،فالأصل في(زيد) في هذه المُثُل التقديم على (الدرهم ، والثوب ، والحُلّة ، والدار) ؛ لأنه كالفاعل في المعنى؛ لأنه (آخذٌ، وكاسٍ ، ولابسٌ ، وراءٍ)، ومعلوم أن رتبة الفاعل الحقيقي التقديم على المفعول ، فكذلك ما كان في معناه بخلاف غيره من المفعولات[٢].

ويجوز تقديم ما حقُّه التأخير، فتقول : (أعطيت درهما زيدا ، وكسوت حلّة زيدا) ؛ فالتقديم في ذلك كله جائز؛ لأن الفعل متصرف في نفسه فيتصرف في معموله ، وكذا ما سبق من حرية الترتيب بين المفعول والفاعل اعتمادا على قرينة الأعراب، تَقول: (ضرب زيد عمرا، وَضرب زيدا عَمْرو)؛لأن الإعْرَاب مُبينٌ، فكذلك هنا ، مما يدل على أن الأصل غير لازم[٣].

غير أنه يعرض لهذا الأصل حالات يلتزم فيها التقديم ، ويمنع فيها جواز التأخير، وإن كان لزومه خلاف الأصل ، وهذا معنى قول ابن مالك في ألفيته :

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٠/١. وشرح التسهيل للتنّسي ٣٣٧/١.
(٢) انظر : المقاصد الشافية ١٥٠/٣، وشرح الأشمونى ١ / ٤٤٤.
(٣) انظر : المقتضب ١١٨/٣.

والأصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنى كمَنْ :::: مِنْ: أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُم نَسْجَ اليَمَن
ويلزمُ الأصلُ لموجبٍ عَرَا :::: وتَرْك ذاك الأصلِ حتمًا قد يُرَى [١]

ومن تلك الموجبات خوف اللبس بين الأول والثاني، نحو: (أعطيت زيدا عمرا)، فيلزم هنا تأخير المأخوذ عن الآخذ؛ لأنه لو تقدم لأوهم أنه الآخذ، وكذلك إذا قلت:(أريت زيدا عمرا)، ونظير ذلك مسألة (ضرب موسى عيسى)[٢].

وهذا ما أشار إليه ابن السراج بقوله: "ولو قلتَ: (ضَرَب الذي في الدار الذي في البيت) لم يجز التقديمُ والتأخيرُ لإلباسه، ومن ذلك إذا قلت: (أعطيت زيدا عمرا) لم يجز أن تقدم "عمرًا" على "زيدا" وعمرو هو المأخوذ؛ لأنه مُلْبِسٌ ؛إذ كان كل واحدٍ منهما يجوز أن يكون الآخذَ، فإذا قلت: (أعطيتُ زيدًا درهمًا) جازَ التقديم والتأخير، فقلت :(أعطيتُ درهمًا زيدًا)؛ لأنه غير مُلْبِسٍ، والدرهم لا يكون إلا مأخوذًا"[٣].

إذن فالداعي هنا إلى التزام الرتبة خوف اللبس ، بدليل أنه إذا أُمن اللبس جاز التقديم والتأخير، كما في: (أعطيت زيدا درهما، وأعطيت درهما زيدا)،فإن حدَثَ لَبْسٌ تعيّنت الرتبة؛ لأمن اللبس، وهذا معنى قول المبرد في حديثه عن(أَعْطَيْت زيدا عمرا)، فَالْوَجْه في هَذَا وفى كل مَسْأَلَة يدخلهَا اللّبْس أَن يقرّ الشيء في مَوْضِعه؛ ليزول اللّبْس، وَإِنَّمَا يجوز التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير فِيمَا لا يُشكِل[٤].

٤- وجوب نيابة المفعول الأول عن الفاعل عند خوف اللبس في باب الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول.

---

(١) الألفية : ٢٨ ، وانظر شرحها للمرادي ٦٢٦/٢.
(٢) انظر : المقاصد الشافية ١٥١/٣.
(٣) الأصول في النحو ٢٤٦/٢.
(٤) انظر المقتضب ١١٨/٣.

هذا الموضع مرتبط بسابقه، فقد سبق القول بالتزام الرتبة بتقديم المفعول الأول على المفعول الثاني عند خوف اللبس في بابي(أعطى، ظنّ) ، وهذا الالتزام يسري أيضا في النائب عن الفاعل في بابهما، فلا خلاف في نيابة المفعول الأول في باب الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول ، سواء في باب (أعطى)،أو باب (ظنّ)،أو باب(أرى)،بل إنه الأَوْلَى؛ لكون الأول فاعلا في المعنى باب (أعطى)،ومبتدأً في الأصل في باب (ظنّ)،فرتبته التقديم(١).

وأما نيابة الثاني، فإن كان في باب (أعطى)،فقد حكى ابن مالك الاتفاق على جوازه بشرط أمن اللبس(٢)؛ فتقول: (أُعطِي زيدا درهمٌ)،لأن (زيدا) آخذ أبدا، و(درهمٌ) مأخوذ أبدا.

فإن لم يؤمن التباسه لم يُقَمْ إلا الأول، فلا يجوز في نحو: (أعطيت زيدا عمرا) إلا نيابة الأول؛ لأنه يُلبِسُ ، من جهة أن كلا منهما يصلح أن يكون مُعطَى، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ ،فلو قلت: (أُعطى زيدٌ عمرًا)، وكان (زيد) هو الآخذ، لم يجز أن تقول: (أُعطى عمروٌ زيدًا)، لأن هذا يلبس ؛ إذ يجوز أن يكون كل واحد منهما آخذًا لصاحبه، وهو لا يلبس في (الدرهم) وما أشبه؛ لأنه يعلم المأخوذ من الآخذ ، فالدرهم لا يكون إلا مأخوذًا(٣).

وعلّل الصّبانُ اللبسَ من جهة أن إنابة الثاني توهم فاعليته معنى؛ لكون الأصل إنابة ما هو فاعل معنى، كان ذلك معارضا لتأخره لزوما، فضعفت دلالته

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٦١٠/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٠٨/٢.

(٢) هذا ما ذكره ابن مالك في ألفيته ، فإن عنى به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد ؛لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول ، فتقول : أُعطي زيدٌ درهما ، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ، فلا تقول : أُعطي درهمٌ زيدا. انظر : شرح ابن عقيل١٢٥/٢.

(٣) انظر : الأصول في النحو٧٩/١ ، والمقاصد الشافية ٥٣/٣.

على كون المتأخر هو المأخوذ، بخلاف(كُسي زيدا جُبّةٌ، وأُعطي زيدا درهمٌ) ؛لعدم المعارض فيهما(١).

فينبغي أن يُستظهر على اللبس ويُحترز منه بحفظ الرتبة ، كما في (ضرب موسى عيسى) ، فيكون المقدَّم هو المسند إليه ؛ إذ لا طريق إلى دفع اللبس إلا بحفظ الرتبة .

وبناء على هذا فقد أوجب الجمهور منع نيابة المفعول الثاني مطلقا في باب(ظن ، وأرى)، سواء أكان لبسٌ أم لا ؛لما في إقامة الثاني من اللبس في الأكثر، فطردًا للباب حُمِلَ ما لا لبسَ فيه في منع نيابة الثاني على ما فيه لبسٌ ؛ لأنك إذا قلت: (عُلِمَ صديقُك عدوَّ زيدٍ) كان معناه أن المعروف بصداقتك عدو لزيد، فصداقتك مستغنية عن الإخبار بها ، وعداوة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها ، فلو عكست فأقمت الثاني لانعكس المفهوم ، فإذا قلت : (عُلِمَ عدوٌّ زيدٍ صديقَك)، صار المفهوم منه أن المعروف بعداوة زيد صديق لك ، وأنت لم ترد إلا المعنى الأول، فالتبس المعنيان .وكذلك باب (أرى) إذا قلت في (أريت زيدا عمرا صديقك): (أُرِىَ زيدٌ عمرا صديقك) ، فزيد هو الرائي ، وعمرو هو المَرْئِيُّ ، فلو عكست النيابة لالتبس بعكس المعنى ، هذا وجه ما ذهب إليه الجمهور ، فالرتبة عندهم بنيابة الأول ملتزَمة ، سواء أُلبس نيابة الثاني أم لا ، لأن الباب الأكثر فيه اللبس ، فطردًا للباب حُمِلَ ما لا لبسَ فيه في منع نيابة الثاني على ما فيه لبسٌ(٢).

وخالف في ذلك ابن مالك ، فرأي أن الرتبة هنا ملتزَمة من نيابة المفعول الأول وعدم نيابة الثاني عند خوف اللبس ،كما في نحو: (ظُنّ زيدٌ عمرا ، وأُعلم زيدٌ خالدا منطلقا)، فإن أُمن لبْسٌ جازت نيابة الثاني ، كقولك : (ظُنّتِ الشمسُ بازغةً ، و ظُنّتْ بازغةٌ الشمسَ، وأُعْلِمَ زيدٌ كبشَك سمينا، وأُعْلِمَ كبشَك سمينا

(١) انظر : حاشية الصبان ٢/٩٨.
(٢) انظر : المقاصد الشافية ٣/٥٤-٥٥.

زيدٌ) ، وهذا معنى قوله: " ولا أرى منعا إذا القصد ظهر[١]"، يعنى أن مدرك المنع إنما هو اللبس ، فينبغي إذن أن يقتصر في المنع على موضعه ، ولا يُعدَّى إلى ما ليس فيه لبْسٌ، كما لم يُعدّه الجميع في باب (كسا) ،بل فرقوا بين موضع اللبس ، فمنعوا، وبين موضع أمن اللبس فلم يمنعوا[٢].

وسواء كان المُرَجّحُ مذهب هذا أو ذاك ، فإن ما يعنينا إثباته دور التزام الرتبة في فهم المعنى ورفع اللبس ، حتى حُمِلَ ما لا لبسَ فيه على ما فيه لبسٌ عند الجمهور ، وإن كانت النفس أميل لمذهب ابن مالك ، فينبغي التزامها آنذاك حال اللبس، اتقاءً له، ورفعًا لاحتماله، وإذا كان أمن اللبس مسوغا لجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا في كلام واحد ، نحو :" خرق الثوبُ المسمارَ" وغيره ، فجواز هذه المسائل مع أمن اللبس أحقّ وأولى[٣].

(١) الألفية : ٢٦،وانظر : شرح التسهيل ١٢٩/٢،وشرح ابن عقيل ١٢٥/٢-١٢٦.
(٢) انظر : المقاصد الشافية ٥٥/٣.
(٣) انظر : شرح التسهيل ١٢٩/٢.

الفصل الثالث ، وعنوانه:

(الرتبة ، والموقع الإعرابي للكلمة)

ويتضمن المباحث الأربعة الآتية:

الأول - رتبة التابع والمتبوع.

الثاني- رتبة المستثنى والمستثنى منه.

الثالث- رتبة الموصول والصلة.

الرابع- رتبة الشرط وجوابه.

الرتبة والموقع الإعرابي للكلمة.

مما هو معلوم أن الإعراب إنما دخل في الأسماء ؛ ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني التي تعتورها ؛ " لِأَنَّ بِالْإِعْرَابِ يُفْرَقُ بَيْنَ الْمَعَانِي فِي الْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ، وَالنَّفْيِ، وَالتَّعَجُّبِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَسَائِرِ أَبْوَابِ هَذَا النَّحْوِ مِنَ الْعِلْمِ"(١).

ومن هنا كانت حركاته دلائل على معان ومواقع إعرابية، لا تتضح ولا تتميز إلا بها(٢)، فالكلام – كما قال أبو حيان- كالجسم، والنحو كالحلية، وأن التمييز بين الجسم والجسم إنما يقع بالحُلَى القائمة والأعراض الحالّة فيه، وأن حاجته إلى حركة الكلمة بأخذه وجوه الإعراب، حتى يتميز الخطأ من الصواب- كحاجته إلى نفس الخطاب"(٣).

ولما كانت تلك الحركات دلائل على المعاني اتسعوا في كلامهم، فقدّموا ما حقّه التأخير، عند الحاجة إلى تقديمه، مع المحافظة على وظيفته،وهذا ما يسمى بالتقديم على نيّة التأخير، وذلك في لفظ أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل، أو على الفعل نفسه، والذي يحرس المعنى الوظيفي هنا هو العلامة الإعرابية، كقولنا: (قائمٌ زيدٌ، وضربَ عمراً زيدٌ)،فإن لفظ (قائم) و(عمراً) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبراً مرفوعاً ، وكون هذا مفعولا منصوبا.

---

(١) انظر : مقاييس اللغة " ع ر ب " ٣٠٠/٤.

(٢) هذا ما عليه الجمهور ، لم يخالف في ذلك إلا قطرب ، وقد ردّ عليه الزجاجي ذلك. انظر : الإيضاح في علل النحو صـ ٧٠-٧١.

(٣) أبو حيان التوحيدي . انظر : البصائر والزخائر ١٨٠/١.

وهذا ما عناه الزجاجي بقوله:" جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل، إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"(١).

غير أن هناك نوعا يتقدم فيه المتأخر، لكنه لا يبقى على وظيفته التي كان عليها، بل ينتقل إلى وظيفة أخرى، فهو تقديم ليس على نية التأخير كسابقه، بل يَنقل اللفظ عن حكمٍ إلى حكمٍ ، ويَجعل له إعرابا غير إعرابه، كما في اسمين يَحتمل كلٌ منهما أن يُجعل مبتدأ والآخر خبرا له ، فيقدر تارة على هذا وأخرى على هذا ، كقولنا: (زيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ)، فإن (المنطلقُ) لم يقدّم على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقل عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذا القول في تأخير(زيد) (٢).

وكذا إن كان خبر الابتداء فعلاً ثم قدمته عليه ارتفع به وزال عنه معنى الابتداء؛ لأن الفعل أقوى منه ، وذلك قولك (زيد قام)، فـ(زيد) ابتداء، و(قام) خبرُه، ثم تقول: (قام زيد)،فـ(زيد) فاعل ، فقد تغير المعنى الوظيفي بتغير موقع الكلمة(٣).

ومنه أيضا إذا تقدم اسم (كان) عليها رُفع بالابتداء وصارت (كان) خبرا عنه، وذلك في قولك:(زيد كان قائما) فـ(زيد) ابتداء، و(كان) فعل ماض فيها اسمها مضمر، و(قائماً) خبر(كان)، و(كان) واسمها المضمر وخبرها في موضع خبر الابتداء (٤).

---

(١) الإيضاح في علل النحو صـ ٧.

(٢) هَذَا هُوَ الْمَشْهُور ، وَقيل : يجوز تَقْدِير كل مِنْهُمَا مُبْتَدأ وخبرا مُطلقًا ، وَقيل : الْمُشْتَقّ خبر وَإِن تقدّم، نَحْو : الْقَائِم زيد. انظر : مغني اللبيب : ٥٨٨.

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن هشام : ١٣٣.

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن هشام : ١٣٩.

ومن هنا يظهر دور الرتبة في حفظ الموقع الإعرابي لبعض الكلمات، بمعنى أنه إذا اختلت تلك الرتبة، فلن يبقى على وظيفته الإعرابية التي كان عليها.

وقد أشار إلى هذين النوعين من التقديم الجرجاني في قوله: " واعلمْ أَنَّ تقديمَ الشيء على وجهين: تقديمٌ يُقال إِنه على نيَّةِ التأخير، وذلك في كلّ شيءٍ أَقرَرْتَه معَ التقديمِ على حُكْمِه الذي كان عليه، وفي جنسهِ الذي كانَ فيه...وتقديمٌ لا على نيَّةِ التأخيرِ، ولكنْ على أنْ تَنقُلَ الشيءَ عن حُكْمٍ إِلى حكمٍ، وتجعلَ له بابا غيرَ بابهِ، وإِعراباً غيرَ إِعرابهِ"(١).

ولعل فهم ابن جني لهذا الدور الذي تتغير فيه وظيفة الكلمة الإعرابية باختلال رتبتها المحفوظة هو الذي جعله يقول:"ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المُبدَل على المُبدَل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نَسَقٌ على المعطوف عليه... ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء مما اتصل به،ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطًا كان أو قسمًا أو غيرهما"(٢).

وفيما يلي عَرْضٌ لأهم المواضع التي تبين لنا دور الرتبة في الموقع الإعرابي للكلمة ، من خلال ما ذكره ابن جني ، وما لم يذكره.

١- رتبة التابع والمتبوع.

إنما سميت التوابع بهذا الاسم ؛ لأنها تتبع ما قبلها في الإعراب ، فليس لها إعراب مستقل، كما قال ابن مالك :

يَتْبَعُ في الإعرابِ الأسماء الأُوَل...نَعْتٌ وتَوْكيدٌ وعَطْفٌ وبَدَل(٣).

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٠٦.
(٢) الخصائص ٣٨٧/٢.
(٣) الألفية ٤٤ ، وانظر شرحها للمرادي ٩٤٥/٢ ، وابن عقيل ١٩٠/٣.

فالنعت- مثلا- يتبع منعوته في الإعراب، وفي غيره من الأحكام، كالنوع، والعدد، والتعريف والتنكير، وهذا يستلزم أن يكون ثانيا عنه في الذكر؛ لأنه محكوم به، فحقُّه التأخّر عن المحكوم عليه وهو المنعوت، فلا يتقدّم عليه؛ لأنه مكمِّلٌ ومتمِّمٌ له، فأشبه الجزء منه، ولأن الغرض منه البيان، وكيف يُذكر بيان الشيء قبل أن يُنطق به؟ ولأنه لا يكون إلا تابعا، والتابع لا يقع قبل المتبوع(١).

فإذا ما اختلت تلك الرتبة بين النعت ومنعوته ،فتقدّم النعت عليه، انتقل التركيب بأكمله من صورة الصفة والموصوف إلى صورة أخرى، وبعد أن كانت الصفة تابعة لما قبلها أصبح لها بالتقديم حكم مستقل.

فإذا كان المنعوت نكرة وتقدم نعته، فإنه يعرب حالا عند البصريين ومن وافقهم(٢)، وذلك لأن الحال مفعول به على حدّ تعبير المبرد(٣)،والمفعول يجوز أن يتقدم وأن يتأخر.

وقد أشار سيبويه إلى ذلك في الباب الذي ترجم له بقوله :" هذا باب ما ينتصب ؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله. وذلك قولك : (هذا قائما رجل، وفيها قائما رجلٌ). لَمّا لم يَجُز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول:(فيها قائمٌ)، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح:(مررت بقائم، وأتاني قائم)، جعلت القائم حالا ، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده"(٤).

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ١٩٢، و الكامل ٢/ ٣١٧ ،والمقاصد الشافية٤/٦٠٦-٦٠٧.

(٢) كالفارسي في الشيرازيات ١/ ١٠٠ ، وابن الشجري في الامالي ١/ ١٦٥، ٢٣٤، ٣٠٩، ٣٥٤ ، والسهيلي في نتائج الفكر: ١٨٣،وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٦٣-٦٤، والعكبري في التبيان ١/ ٢٤٥.

(٣) انظر : المقتضب ٤/١٧٠.

(٤) الكتاب ٢/١٢٢.

وأنشد في الباب قول ذي الرمة :

وتَحْتَ العَوالِي في القَنَا مستظِلةً ::: ظِباءٌ أعارتْها العيونَ الجآذرُ[١]

وقول القائل:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ ::: شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِ العَيْنَ تَشْهَدِ[٢]

وقول كثير:

لَمَيَّةَ موحِشاً طللُ ::: يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ[٣]

فكلٌّ من الكلمات (مستظلةً ، وبيّنًا ، وموحشًا) تعرب هنا حالا، ولو أخّرت لأعربت نعتا.

ثم ختم الكلام بقوله :" وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر ،وأقل ما يكون في الكلام"[٤].

وجملة هذا الباب الذي عرضه سيبويه أن يكون اسم منكور له صفة تجري عليه، ويجوز نصب صفته على الحال ،ثم تتقدم صفة ذلك المنكور لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة، فيكون لفظ الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تحمل على الحال.

---

(١) من الطويل ، في ديوانه ٢٤٥ ، والكتاب١٢٣/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٠/١، وابن يعيش ٦٢/٢، والشاهد فيه نصب "مستظلة" على الحال لتقدّمه ، ولو تأخّر لكان نعتا لـ"ظباء".

(٢) من الطويل ، لا يعرف قائله ، من شواهد الكتاب ١٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢، والشاهد فيه نصب " بيّنا " لتقدمه ، ولو تأخر لكان نعتا.

(٣) من مجزوء الوافر ، وهو لكثيّر عزّة؛ برواية (لِعَزَّةَ مُوحِشًا) .والشّاهد فيه: (مُوْحِشًا طلل)، حيث وقعت (موحشًا) حال من (طلل) لو تأخّر لكان نعتا ، من شواهد : الكتاب ١٢٣/٢، والخصائص ٤٩٢/٢، والخزانة ٢٠٩/٣، وديوان كثيّر:٥٠٦.

(٤) الكتاب ١٢٤/٢.

وانتصابه حال التقدم – عندهم – على الحالية، مع مجيء صاحب الحال نكرة، وتنكير ذي الحال قبيح، لكنه جائز مع قبحه، بل يسميه النحويون أحسن القبيحين ، وذلك أنك لو قلت: (جاء رجل ضاحكا) لَقَبُح مع جوازه ، وجعله وصفا لما قبله هو الوجه، فإن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال، لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف؛ لأن الصفة تجرى مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، وإذا لم يجز تقديمها صفة عُدل إلى الحال ، وصار حين قُدّم وجهَ الكلام.

وإنما سمي أحسن القبيحين ؛ لأن الحال من النكرة قبيح ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح ،وقد ذكروا أن من مسوغات جعل صاحب الحال نكرة تقدّم الحال، كقولك (هذا قائما رجلٌ) (١).

أما عند الكوفيين فمنصوب على الخلاف(٢) ، نقل ذلك عنهم ابن خالويه عند قوله تعالى: "وَلَمْ يَكُنْ لّهُ كُفُواً أَحَدٌ"(٣) ، على أن "أحدٌ" ارتفع ؛ لأنه اسم كان ، وانتصب" كفوا" ؛ لأنه نعتُ نكرةٍ متقدمةٍ ، فلمّا قدمتَ النعت على المنعوت نصبته على الحال في قول البصريين ، وعلى الخلاف في قول الكوفيين(٤).

وسواء كان منصوبا على الحال عند البصريين ، أو على الخلاف عند الكوفيين ، فإنه خرج عن كونه نعتا بتقديمه ، وهذا إذ ا كان النعت والمنعوت نكرة ، وتقدم النعت عليه .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٢/ ٦٣

(٢) النصب على الخلاف من العوامل المعنوية عند الكوفيين، وقد قالوا به فى أبواب من النحو، منها باب المفعول معه والفعل المضارع الواقع بعد الواو أو الفاء أو ثم، وفى الظرف المنصوب الواقع خبرا عن المبتدأ. انظر : الموفى في النحو الكوفي: ٣٠.

(٣) سورة الإخلاص من الآية ٤.

(٤) انظر: إعراب القراءات السبع ٢/ ٥٤٧.

فإذا كان النعت والمنعوت معرفة ، مثل : "جاء زيد الكريم" ، فإنه لو تأخر المنعوت، وهو " زيد" وقُدّم النعت ، وهو " الكريم" بحيث تصير الجملة " جاء الكريم زيد" ، فإن "زيد" لا يعرب فاعلا ، ولا يكون " الكريم " نعتا ، بل يصبح "الكريم" فاعلا ، ويصبح " زيد" بدلا أو عطف بيان ، ومثل ذلك قوله تعالى :" إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهِ"(١) ، بجر" الله" على البدلية بعد تأخيره وتقديم النعت عليه(٢).

ويؤيده ما ذكره ابن خالويه أن ما كان فيه حلية للإنسان جاءت بعد اسمه فهو النعت، وما بدأت فيه بالحلية، ثم أتيت بعدها بالاسم، فهو البدل(٣).

وهكذا رأينا كيف تغير حكم الكلمة الإعرابي باختلاف الرتبة بين التابع والمتبوع، فلا يجوز أن يعرب صفة للمتأخر هنا، لكن هذا لا يمنع في بعض الأمثلة من إعرابه صفة لموصوف محذوف نابت الصفة منابه في نحو: " مررت بالطويل زيد"، فإنه ليس صفة لزيد لتأخره ،لكن لا يمنع أن يكون صفة لموصوف محذوف تقديره: "مررت بالرجل الطويل زيد"، و"الطويل" صفة على أصلها، قائمة مقام موصوف متقدم حُذِف للعلم به ،لا صفة لزيد المتأخر، قاله ابن الشجري، وحكم عليه بالقبح ؛معللا ذلك بأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة مما شدّد فيه سيبويه، وإن كان قد ورد في الاستعمال بشذوذه، كقوله تعالى : "وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ"(٤)، أي : العبد الشكور ، وكقوله تعالى : "أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ"(٥)، أي :دُرُوعًا سابغات، وكقوله تعالى: "وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ"(٦)، أي : المِلَّة القيمة(٧).

---

(١) سورة إبراهيم من الآية ١-٢.
(٢) انظر: شرح الأشموني ٢ / ٣٣٣ ،والتصريح ١٢/١.
(٣) انظر : الحجة في القراءات السبع ٢٠٢.
(٤) من الآية ١٣ من سورة سبأ.
(٥) من الآية ١١ من سورة سبأ.
(٦) من الآية ٥ من سورة البينة.
(٧) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٧٥/١.

ووصفه له بالقبح فيه نظر ؛ فإن حذف الموصوف ونيابة الصفة عنه وإن كان مخالِفا للأصل، إذ الأصل إثبات الجميع، فهما كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما، ومن هنا كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقضٌ للغرض وتراجعٌ عمَّا التزموه(١) ، لكن عادة العرب أنها تجتزئ بالقرائن عن النطق في كثير من كلامها، فإذا كان اللفظ معلومًا ولم يؤدِّ حذفه إلى اختلال الكلام، بل يستقلّ اللفظ والمعنى بما بقى، جاز ذلك، وذلك تفسير قول بعضهم:" ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلِم"(٢).

وإنما يستقيم وصفه له بالقبح لو قُصد تقديم الصفة مع بقائها على إعرابها صفة للمتأخر، كما وصفه ابن جني(٣)،وليس على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة.

فإن صلح النعت لمباشرة العامل؛ جاز تقديمه، وإبدال المنعوت منه، نحو : مررت بظريف رجل، وإن لم يصلح لم يقدم إلا ضرورة ، والنية به التأخير(٤)،من ذلك ما أنشده السيرافي من قول الفرزدق:

وَتَرَى عطيّةَ ضاربًا بفنائِه :::: رِبْقَيْنِ بينَ حظائرِ الأغنامِ
مُتقلِّدًا لأبيه كانت عندَه :::: أرْباقَ صاحبِ ثَلّةٍ وَبِهامِ(٥)

(١) انظر: شرح المفصل : ٥٩/٣ .
(٢) انظر : التصريح ٢ / ١٢٧.
(٣) انظر : الخصائص٣٩١/٢.
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢.
(٥) البيت من الكامل، وعطية والد جرير. الربق : حبل فيه عدة عُرى ، والبهام: أولاد البقر والمعز الضأن. انظر ديوانه: ٨٥٠ ، وضرورة الشعر للسيرافي١٩٣.

ثم عقّب عليه قائلا :" أراد متقلدا أرباق صاحب ثَلّةٍ وبِهَامٍ كانت عنده ، فقدم النعت على المنعوت ، ولم يكن النعت باسم ، فيقع الفعل عليه ، وهو متقلد ، ويجعل المنعوت بدلا منها"(١).

ولم أجد أحدا ذكر هذه الضرورة غير السيرافي ، وهي غير كثيرة في الشعر(٢).

ونظرا لاختلاف موقع الكلمة الإعرابي هنا بسبب اختلاف الرتبة ، عندما يحصل التبادل في الأنماط التركيبية بين الصفة والموصوف، فإن الموصوف يخلع عنه ثوب الوصفية ويكتسي بغيرها ،صح القول بأن الرتبة ملتزمة بين الصفة والموصوف ،لا تتقدم عليه، ولو تقدمت لاختلف الإعراب ،وقد انعقد الإجماع على هذا ، لم يشق عصاه سوى ما نُقل عن صاحب البديع(٣) أنه أجاز تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعة ،وقد تقدم أحد الموصوفين، تقول: "قام زيدٌ العاقلانِ وعمرٌو"(٤)،ومنه قول الشاعر:

ولَسْتُ مُقرًّا للرجال ظُلامَة ::: أبَى ذَاكَ عَمِّي الأكْرمان وخَالِيا(٥)

ويمكن ردُّه بأن الصفة هنا لم تتقدم على الموصوف ، لكنها تقدمت على بعضه.

---

(١) ضرورة الشعر للسيرافي: ١٩٣ ، وانظر : شرح الكتاب ١/.٢٤٦

(٢) انظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: ٢٩١.

(٣) مُحَمَّد بن مَسْعُود الغزني ، هَكَذَا سَمَّاهُ أَبُو حَيَّان، وَقَالَ ابْن هِشَام: ابْن الذكي؛ صَاحب كتاب البديع. أَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ، وَذكره ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي، انظر: بغية الوعاة١/٢٤٤.

(٤) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٤٥، وهمع الهوامع٣/١٥٦.

(٥) من الطويل، بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٧؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦١٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٧٣؛ الشاهد فيه: "عمي الأكرمان وخاليا" ، حيث قدم الشاعر النعت ، وهو "الأكرمان" على أحد المنعوتين وهو "خاليا".

والحال أيضا في التوكيد ، فمما قرره النحاة أن حق المؤكِّد أن يتأخر على المؤكَّد[١]،وذلك لأن التوكيد لا يكون توكيدا إلا إذا جاء تابعا لاسم يتقدمه ،حاله كحال الصفة مع الموصوف، فعندما يحصل التبادل في الأنماط التركيبية بين التوكيد والمؤكد، فإن المؤكِّد يخلع عنه أثواب التوكيد ويكتسي بغيرها ،فلا يكون توكيدا، ومن هنا صح القول بأن الرتبة ملتزمة بين التوكيد والمؤكد.

ولو وازنّا في التوكيد المعنوي بين قولنا :جاء القوم كلُّهم ، وقولنا: جاء كلُّ القوم، فإن "كلّهم" في المثال الأول توكيد، وهو تابع لاسم قبله، أما الثانية فهي وإن كان فيها معنى التوكيد لا ينفك عنها، لكنها لا تعرب توكيدا، فليس قبلها اسم تتبعه، بل فاعل ، وليست تابعة، مما ترتب عليه أن التوكيد إذا تقدم على المؤكد خرج من باب التوكيد[٢].

والحال في غيرهما من ألفاظ التوكيد ، كالنفس والعين ، ألا ترى اختلاف المعنى والإعراب بين قولك : رأيت زيدا عينه ، ورأيت عين زيد.

وبناء على هذه الرتبة لم يجز أن يتقدم المصدر المؤكّد على عامله، فلا يقال:(مشيا مشيت)؛لأن التوكيد لا يتقدم على المؤكَّد"[٣].

وكذا استُدل بهذه الرتبة أن(كي)مَعَ إِظْهَار اللام ، نَحْو: (جِئْت لكيما أَنْ تقوم) يتَرَجَّح كَونهَا جَارة مُؤَكدَة للام على كَونهَا ناصبة مُؤَكدَة بـ(أَنْ) ؛ لأن التَّأْكِيد لا يتَقَدَّم على الْمُؤَكّد[٤].

والحال أيضا في البدل ، فشأن البدل والمبدل منه في الحكم من حيث حفظ الرتبة شأن بقية التوابع ، حيث لا يتقدم البدل على المبدل منه ؛ لأن المبدل منه

---

(١) انظر: نتائج الفكر في النحو:٢٧٤ ، وهمع الهوامع٢ / ٣٧١.
(٢) انظر: التصريح ١٣٤/٢.
(٣) انظر : نتائج الفكر في النحو: ٢٧٤.
(٤) انظر: همع الهوامع ٢ / ٣٧١.

إنما تقدّم البدل لنحو من التوطئة له؛ ليفاد بمجموعهما على هذا النحو من الترتيب فضل تأكيد وبيان ، لا يكون في الإفراد(١)، ولذا سمي ترجمةً ، وتكريرًا ، وتبيينًا(٢).

كما أنه لو تقدّم لتغيّر حكمه، فلا يكون بدلا؛ لأنه ليس هناك ما يبدل منه، فلو قلت – مثلا –: " أعجبني هذا الرجل"، فـ"الرجل" بدل من هذا، فإن قدمته ، فقلت : " أعجبني الرجل هذا"، أصبح "الرجل" فاعلا ، و"هذا" نعتا له، وكذا: "أعجبني الفتاة خُلُقُها" بالبدلية ، وليس كذلك إذا قدمته ، فقلت : أعجبني خُلُقُ الفتاة ، وكذا : أكلت الطعام ثلثَه، وأكلت ثلثَ الطعام، وعلى هذا فَقِسْ.

والحال أيضا في عطف النسق ؛فلا يتقدم المعطوف على المعطوف عليها، فلا يقال : "وعمرو قام زيد"، بل يلزم في حروف العطف تقدّم المعطوف عليه على المعطوف، إذ ترتبط الرتبة هنا بمعان تُقَيِّدُها، مستفادة من حرف العطف، لا تتأتى إلا بالمحافظة على أصل التركيب ، فهي تقتضي التبعية، وتقديمها يخلّ بمقتضاها(٣).

٢- رتبة المستثنى والمستثنى منه.

المعلوم أن ترتيب الجملة داخل أسلوب الاستثناء أن يتأخر المستثنى عن المستثنى منه ، فإن كان الكلام تاما موجبا وجب نصب المستثنى ، وإن كان الكلام تاما غير موجب فإن كان متصلا، جاز في المستثنى وجهان :

---

(١) انظر : المفصل في صنعة الإعراب: ١٥٧.

(٢) هذه مصطلحات كوفية لما يسميه البصريون بدلا ، وكان المبرد يستعمل منها التبيين. انظر: مجالس ثعلب١/٢٠، ومعاني القرآن للفراء١/١٧٩، والمقتضب٣/٢٧٥، والمصطلح النحوي للقوزي: ١٦٣-١٦٤.

(٣) انظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٢/٥٢٧.

أحدهما – وهو الراجح – أن يعرب بإعراب المستثنى منه على أن يكون بدلا منه بدل بعض من كل.

والثاني – النصب على أصل الاستثناء، وهو عربي جيد ، والإتباع أجود منه.

وإذا كان الاستثناء منقطعا، فأهل الحجاز يلتزمون نصبه، ويصف النحاة هذه اللغة بأنها اللغة العليا ، وبنو تميم يرجحون نصبه، والإتباع لديهم جائز ، وهو أقل فصاحة(١).

وهذا كلّه مبني على رتبة المستثنى الأصلية في التأخّر عن المستثنى منه .

أما إذا تقدّم على المستثنى منه، فقد توجب الرتبة إعرابا خاصا بالمستثنى إذا كان مقدّما على المستثنى منه ، فيجب نصبه قولا واحدا، إذا كان الكلام موجبا، نحو: " قام إلا زيدا القوم". وإن كان غير موجب فذهب جمهور البصريين،وكثير من النحويين، كالفارسي(٢)، والرماني(٣)، وابن جني(٤)، وغيرهم(٥) إلى وجوب نصبه، ولا يجوز فيه الإتباع على البدلية، كما كان قبل التقدم؛ لأنه ليس هناك ما تُبدُل منه،فالبدل لا يتقدم على المُبْدَل منه؛لأنه تابع،ورتبة التابع تكون بعد رتبة المتبوع، فبقي على أصل الاستثناء(٦).

---

(١) انظر: شرح قطر الندي : ٢٤٤-٢٤٦.

(٢) انظر :الإيضاح العضدي /٢٢٦ ،٢٢٧ ،المسائل المنثورة /٦١ .

(٣) انظر : معاني الحروف /١٢٧ ، والرماني النحوي /٤١٦.

(٤) انظر : اللمع : ٣٩.

(٥) انظر: شرح اللمع للواسطي :٧٩ ، والمقتصد ٢/ ٧٠٤ ، والبيان في شرح اللمع:٢٣٨، والتخمير ١/ ٤٦١ ، والفصول الخمسون :١٩٠ ، وتوجيه اللمع :٢٢٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٣ ، والإرشاد إلى علم الإعراب /٢٥٨ ، وأوضح المسالك ٢/ ٢٦٥.

(٦) انظر : المقتضب ٣٩٧/٤ ، والتعليقة ٦٩/٢ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٦.

وقد ذكر ذلك سيبويه في(هذا باب ما يقدّم فيه المستثنى) ممثلا له بـــ: (ما فيها إلا أباك أحدٌ ، وما لي إلا أباك صديقٌ) بنصب(أباك) علـــى الاســـتثناء ، ولا يجوز فيه البدلية ، معللا نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه؛ لأن الاستثناء إنما حدّه أن تَدَارَكَه بعد ما تنفي فتُبْدِلُهُ ، فلما لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخرتَ المستثنى ، ونظّـــره بقوله : (فيها قائما رجلٌ) بنصب (قائما) على الحال ، حيث اســـتقبحوا أن يكـــون الاسم صفة، حملوه على وجه قد يجوز لو أخّرت الصفة، وكان هذا الوجهُ أمثـــلَ عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه(١).

واستدل على ذلك بما سمعه عن العرب الموثوق بهم من إنشادهم:

النـــاسُ أَلْـبٌ عَلَيْنـــا فِيـكَ لَـيْسَ لَنـــا :::: إِلاَّ السُّـــيوفَ وأَطْـــرافَ القَنَـــا وَزَرُ(٢)

بنصب(السيوف)،كراهية أن يجعلوا ما حدُّ المستثني أن يكون بدلا منه بدلاً من المستثنى(٣).

ومن ذلك أيضا قول القائل:

وَمَـــا لِـــيَ إلا آلَ أَحمَـــدَ شِـــيعَةٌ :::: ومـــالِيَ إِلاَّ مَـــذْهبَ الحـــقِّ مَـــذْهَبُ(٤)

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٣٣٥ ،٣٣٦ بتصرف يسير. وتذكرة النحاة : ٧٣٥.

(٢) من البسيط ، من كلام كعب بن مالك في : ديوانه ص: ٢٠٩، وألب: أي مجتمعون متألبون قد تضافروا على خصومتنا وإرادة النيل منا، والوزر –بفتح الواو والزاي معًا – الحصن والملجأ، وأصل معناه الجبل. يقول هذا البيت للنبي صلوات الله وأزكى تسليماته عليه. وهو من شواهد الكتاب ٣٣٦/٢ ،والمقتضب ٣٩٧/٤ ، والإنصاف ٢٢٤.

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٥/٢.

(٤) من الطّويل ، للكميت بن زيد ، والشّاهد فيه: (وما لي إلاّ آل أحمد) حيث نصب (آل) وهـــو مستثنى لتقدُّمه على المستثنى منه؛ ومثلُه قوله: (وما لي إلاّ مذهب الحق مذهبُ)، وهو من شواهد المقتضب ٣٩٨/٤، والكامل ٦١٤/٢، واللّمـــع ١٢٤، وأوضـــح المســـالك ٦٤/٢، والمقاصد النّحويّة ١١١/٣، وشرح هاشميّات الكميت ٥٠.

وذهب الكوفيون إلى أن المستثنى المقدم يجوز فيه البدل ، وذلك بأن يشغل العامل بالمستثنى ويجعل المستثنى منه بدلا[١]، ووافقهم في ذلك ابن مالك[٢].

وحجة هؤلاء أنه سمع عن العرب في مثل هذا إبدال المستثنى ، فأجازوا القياس على هذا المسموع ، وتمسكوا بما حكاه سيبويه عن يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : (ما لي إلا أبوك أحد)، فيجعلون (أحد) بَدَلا، و(أَبُوك) مُبدَلا منه ، وقد نظّره سيبويه بقولهم: (ما مررت بمثله أحد)،حيث قدم النعت على المنعوت،وأعرب النعت بحسب العامل، وأعرب المنعوت بدلا من النعت[٣].

كذا ما حكاه الفراء عن بعض العرب بعدما أثبت أن النصب في هذه الحالة هو الوجه . قال : " ومن العرب من يرفع ما تقدم في (إلا) على هذا التفسير ، قال : وأنشدونا :

بالثِنْي أسفلَ من جَمَّاءَ ليس له :::: إلا بَنِيه وإلا عِرْسَه شِيَعُ[٤]

وينشد : إلا بنوه وإلا عرسُه..." [٥].

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١٦٨/١ ،وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٤ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٦، والمساعد ١/ ٥٦٧ ، والتصريح ١/ ٣٥٥ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣٣٧/٢.

(٤) البيت من البسيط من قصيدة لأبي زبيد الطائي في وصف أسد ، والثني : منعطف الوادي ومنقطعه ، وجماء : موضع .انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٨

ويبدو لي أن المختار نصب المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه إن كان في كلام غير موجب؛ لأنه الأكثر والأشهر في كلام العرب، ولقوته في القياس من وجهين:

الأول : أن الرفع لا وجه له إلا على البدلية ، والبدل لا يتقدم على المبدل منه ، وهو هنا مقدّم ؛ فإن قدمت المستثنى ، فقلت : (ما جاءني إلا زيدا أحدٌ) ، لم يكن في المستثنى إلا النصب ؛ لأن البدل الذي كان يجوز في قولك : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) قد بطل بتقدم الذي كان يكون بدلا على المبدل منه، فبقي النصب على أصل الاستثناء(١).

الثاني : أن البدل لا يكون أعمّ من المبدل منه ، ومع الرفع يبدل العام من الخاص ؛ لأنه إذا قيل : (ما قام إلا زيدٌ أحدٌ) ، فلا يخلو أن يجعل (أحد) فاعل (قام) و(إلا زيدٌ) بدلا منه ، أو يجعل (إلا زيدٌ) فاعلا و(أحد) بدلا منه .فإن جعل (أحد) فاعلا بـ(قام) و(إلا زيدٌ) بدلا منه ، فباطل ؛ لأن البدل تابع ، وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع . وإن جعل (زيد) فاعلا و(أحد) بدلا منه فباطل؛ لأن (أحد) أعم من (زيد)، فلو جعلته بدلا لكان عكس البدل؛ لأن العام لا يبدل من الخاص(٢).

مع جواز الرفع على البدل بقلّة ؛ لأنه مسموع نثرا وشعرا ؛ وقد وصف سيبويه من روى عنهم ذلك بأنهم موثوق في عربيتهم وخرجه على البدل ، فاللغات كلها حجة والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه(٣).

---

(١) انظر : الإيضاح العضدي /٢٢٦ ،٢٢٧ ، والمسائل المنثورة :٦١.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٣ .

(٣) انظر : الخصائص ٢/ ١٤ ، وآراء سيبويه في شرح الجمل لابن خروف: ٢٩١.

٣- رتبة الموصول والصلة.

الصلة من الموصول بمنزلة جزء الاسم من الاسم ، توضحه وتبينه؛ لأن الموصولات نواقص لا تتم معانيها إلا بصلاتها ، ألا ترى أنها لو ذُكرت من غير صلةٍ، لم تُفهم معناها، حتى تُضَمَّ إلى شيءٍ بعدها ، فإذا قلتَ: "جاءني الذي" ، واقتصرتَ ، لم يفهم من "الذي" شيء، فإذا قلتَ : "الذي قام"، أو "الذي عندك" تبين بتلك الصلة معنى "الذي" ، فساوى بها معنى الاسم التام "زيد ، وعمرو"، إذا قلت : "جاءني زيد ، أو جاءك عمرو.

ولما كانت كذلك ، لم يجز أن تتقدم على الموصول ؛ لأنها كبعضه(١)، ولو تقدمت لم تعرب صلة للموصول كما كانت عليه قبل التقدم ؛ إذ لا يصدق عليها أصلا أنها وقعت بعد الموصول على الإطلاق، فلا يجوز: (جاءني ضربته الذي)(٢).

ومن هنا كانت رتبة الموصول مع الصلة رتبة لازمة ، انعقد الإجماع عليها، وامتنع عكسها ، من قِبَل أن الصلة بمثابة التفسير للاسم الموصول ، والمفسَّر لا يتقدم على المفسِّر(٣).

بل استَصحَب لزومَ منع تقديم الصلة على الموصول منعُ تقدم بعضها – وهو معمول الصلة – عند سيبويه ، ممثلا لذلك بـ: (الذي رأيتُ أخاه زيدٌ)، فلا يجوز أن تقدّم(الأخ) قبل (الذي)، وتُعْمِلَ فيه (رأيتُ)،بل لا يكون إذا تقدم إلا رفعا ،فتقول:(أخوه زيد الذي رأيت) ،على الابتداء، ولا يجوز نصبه بـ (رأيت)؛لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ولا تفسره أيضا(٤).

---

(١) بهذا علل ابن السراج . انظر الأصول ٢٢٣/٢.
(٢) انظر : المقاصد الشافية ٤٦٩/١.
(٣) انظر : أسرار العربية ٢٦٣.
(٤) انظر : الكتاب ١٣١/١.

ووافق سيبويه في ذلك ابنُ السراج وأكثرُ البصريين؛ من قِبَلِ أن الصلة من كمال الموصول وبمنزلة الجزء منه، فكما لا يتقدم الدال من (زيد) مثلا على الباقي، كذلك لا يتقدم ما هو بمنزلته، ومعمول الصلة جزء من الصلة؛ لأن المعمول تابع للعامل في الأصل تبعية الجزء، ولذلك لا يتقدم المعمول إلا حيث يصح تقدّم العامل(١)،ألا ترى أنهم استدلوا على تقديم خبر(ليس)عليها بتقديم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: "أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْروفاً عَنْهُمْ"(٢)، فقالوا : إن "يوم" معمول "مصروفاً" وتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل(٣).

وتقول:(أعجبني الضارب زيدا)،فـ (زيدا) معمول لصلة أل (ضارب) لأنه في معنى : (الذي ضرب زيدا)، ولو قدمت زيدا فقلت: (أعجبني زيد الضارب)، لتغير موقعه الإعرابي، فيصبح فاعلا، و(الضارب) نعته، وهكذا يظهر لنا أثر تغيير الرتبة في تغير الموقع الإعرابي للكلمة.

ومن ثَمّ لم يجز النصب على الاشتغال فِي نَحْو: (زيد أَنا الضاربه)؛لأن (أل) مَوْصُولَة، فلا يتَقَدَّم عَلَيْهَا مَعْمُول صلتها(٤).

واستثنى بعضهم جواز تقدم المتعلق بالصلة على الموصول إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً مطلقاً ،وجعْله متعلقاً بالصلة نفسها، وهو أرجح ؛ لأن العرب تتسع في الظروف والمجرورات ما لا تتسع في غيرها من الفضلات، لكثرة دورانهما في الكلام(٥).

---

(١) انظر: الأصول ٢/٢٢٣، ٢٢٤، والمسائل البغداديات: ٥٥٨، واللامات : ٥٨، وأمالي ابن الحاجب ١/١٥٢، ١٥٣، والبحر المحيط ١/٣٩٥، والهمع ١/٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) سورة الأعراف من الآية ٢١.

(٣) انظر : المقاصد الشافية ١/٤٧٠-٤٧١.

(٤) انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ٥٤٧.

(٥) انظر: شرح الجمل ١/٥٥٥، والدر المصون ٥/٢٧٩.

وقد ورد السماع بذلك، كقوله تعالى: " وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ"(١)، وقوله تعالى: " وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ"(٢) ، وقوله تعالى: "وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِين"(٣)، وقوله تعالى :""إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ"(٤).

فكلمة "أل" في الشواهد السالفة اسم موصول، صلته المشتق، وتقدم الجار والمجرور – وهما من مكملات الصلة– على اسم الموصول ، ولا داعي لتكلّف تأويله(٥).

٤- رتبة الشرط وجوابه.

رتبة الجواب في الأصل أن يلي فعل الشرط؛ لأن الشرطَ سَبَبٌ في الجزاء، والجزاءُ مُسَبَّبُه، ومرتبة المُسَبَّب بعد مرتبة السبب، ومُحَالٌ أن يكون المُسَبَّب مقدماً على السبب، ومن هنا منع أكثر البصريين تقديم جواب الشرط على أداة الشرط ومعمولها ، لهذا ، ولصدارة أدوات الشرط في الكلام ، فإن ورد ما ظاهره تقديمه، فهو دليل الجواب ، وليس الجواب نفسه ، وحذف جواب الشرط كثير في كلامهم إذا كان في الكلام ما يدل على حذفه، كقولهم: "أنت ظالم إن فعلت كذا"، أي: " إن فعلت كذا ظلمت"، فحذف "ظلمت" لدلالة قوله: "أنت ظالم" عليه، والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن تُحصَى(٦).

---

(١) سورة يوسف من الآية ٢٠.

(٢) سورة الأعراف من الآية ٢١.

(٣) سورة الأنبياء من الآية ٥٦.

(٤) سورة الشعراء من الآية ١٦٨.

(٥) أولّه بعضهم على أن الألف واللام للتعريف ، لا بمعنى الذي ، أو أنها موصولة بمعنى الذي، والجار والمجرور تبيين ، لا صلة للذي ، وإذا كان تبيينا جاز تقديمه؛ لأنه ليس في الصلة. انظر : الأصول في النحو٢ / ٢٢٣– ٢٢٤، واللامات: ٥٨.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٧٠،٦٨،٦٦، والخصائص٢/٣٨٧–٣٨٨، وشرح التسهيل٤/٨٦، والإنصاف ٢/٥١١–٥١٧ ، وشرح الكافية للرضى ٤/١٠٢: ١٠٤.

فإن التزمت تلك الرتبة فتأخّر الجواب ، فالأصل أن يكون الجواب مجزوما لفظا أو محلا ، إن كان شرطه وجوابه مضارعين ، و يصح جزمه ورفعه إن كان فعل الشرط ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى فقط؛ كالمضارع المجزوم بـــ"لم"، والجزم أحسن(١).

أمّا إن لم تُلْتَزم تلك الرتبة ، فتقدّم مع كونه جوابا-عند من أجـــاز ذلـــك كالكوفيين وبعض البصريين- نحو: "أقومُ إن تقم، وأقومُ إن قام زيد"، لـــم يكـــن المتقدم- عندهم أيضا- مجزوما، كما لو كان متأخرا، بل يكون مرفوعـــا(٢) ، لـــم يخالف أحد من النحويين في رفع المتقدم، سواء أكـــان جوابـــا، أو دلـــيلا علـــى الجواب.

فمن منع تقدم الجواب -كأكثر البصريين- يرون أن المتقدم مرفوع؛ إذ لا موجب لجزمه، كما أن أداة الشرط لا تقوى على العمل فيه متقدما؛ لضعفها عـــن العمل.

ومن أجاز تقديم الجواب - كالكوفيين وبعض البصريين -لم يقولوا أيضا بجزمه؛ لأنهم يرون أن الأصل في الجزاء أن يكون مقـــدّمًا علـــى "إنْ" كقولـــك: "أَضْرِبُ إنْ تضربْ"، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا، إلا أنه لما أُخِّرَ انجزم بالجوار ،وإن كان من حقّه أن يكون مرفوعًا(٣).

وهذا يُظهر أثر الرتبة في تغير الموقع الإعرابي للكلمة، مما دعا ابن جني إلى القول: "ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب ، شـــرطًا كـــان ، أو قســـمًا ، أو غيرهما"(٤).

---

(١) انظر تلك الصور في : التصريح ٤٠٢/٢-٤٠٣، وشرح ابن عقيل ٣٥/٤-٣٦.
(٢) انظر: شرح التسهيل ٨٦/٤، وارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤، والمساعد ١٦٣/٣.
(٣) انظر: الإنصاف ٥١١/٢ ، وشرح التسهيل ٨٦/٤.
(٤) الخصائص ٣٨٧/٢.

الفصل الرابع ، وعنوانه :

(الرتبة والاستدلال النحوي)

ويتضمن المبحثين الآتيين :

الأول - الرتبة والتعليل النحوي .

الثاني - الرتبة والتأويل النحوي .

الرتبة والاستدلال النحوي.

أولا - الرتبة والتعليل النحوي.

يمكن لنا من خلال النظر مليًّا في حديث النحويين عن الرتبة، أن نجد بعض إشارات صالحة لأن توظف في صلة الرتبة بالاستدلال النحوي من التعليل، وترجيح الآراء، وقواعد التوجيه[١]، سواء أكانت رتبة الاستعمال، أم رتبة الوضع المتعلقة بالأصالة والفرعية؛ ليتضح لنا أنّ الرتبة ليست مختصة بالتقديم والتأخير للمواضع التي ذكرها النحاة فحسب، بل لها صلة بالتعليل والتوجيه والترجيح، وفيما يلي تلك الإشارات.

ولنبدأ أولا بالتعليل برتبة الاستعمال.

ومن مواضعها:

١- التعليل بالرتبة في ترجيح منع دخول لام الابتداء في خبر (لكنّ) .

وبيان ذلك : أن لام الابتداء تدخل في خبر(إنّ) باتفاق ؛ لأنَّها موضوعةٌ لتأكيد الْمُبْتَدَأ ، فلمَّا أُريد زيادةُ التوكيد جُمِع بَينهَا وبَين (إنَّ) [٢]،ولا تدخل في خبر(أنّ، وليت، ولعل، وكأنّ) باتفاق؛ لزوَال معنى الِابْتِدَاء ، وَالتَّحْقِيق والتوكيد إنَّما يُرَاد بِهِ تَحْقِيق المحقَّق الثَّابِت[٣].

وأما دخولها في خبر(لكنّ) فمختَلفٌ فيه:

---

(١) يقصد بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر إلى المادة اللغوية التي تستعمل لاستنباط الحكم، كالعدول، والحمل، والاستعمال، والكثرة، والقلة، والضعف، والأَوْلى، والتمسك بالظاهر، والافتقار، والاستغناء، والتعريف والتنكير، والثقل، والقوة، وغير ذلك. انظر: الأصول للدكتور / تمام حسان ٢٠٩.

(٢) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢١٦/١.

(٣) انظر : إصلاح الخلل ١٦٤-١٦٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢١٧/١.

فالبصريون على منع ذلك ؛ لأنه لم يشتهر عنهم ، ولو كان جائزا لكثُر في القرآن والشعر واختيار الكلام(١).

والكوفيون على إجازة ذلك بالقياس على دخولها في خبر(إنّ)؛ لأن الأصل في (لكنّ) – عندهم–(إنّ) ، زيدت عليها(لا) و(الكاف)؛ فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا(٢)، ويستدلون بقول القائل:

..... :::: ولكنَّنِي مِن حُبِّهَا لَعمِيدُ(٣).

وقد كانت رتبة الاستعمال سببا في ترجيح مذهب البصريين، من قِبَلِ أنّ(لكنّ)مخالفة لـ(إنّ) في دخول اللام معها، لأنه لم يأتِ في كلامهم دخولُ اللام على اسمها إذا كان خبرُها ظرفًا أو حرف جر، نحو: (لكنَّ عندك لزيدًا، أو لكنَّ في الدار لعمرًا)، كما جاء ذلك في (إنّ) ، فلمّا لم يأتِ ذلك في شيء من كلامهم، ولا نُقِلَ في شيء من أشعارهم دلّ على أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها؛ لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها، وإذا لم تدخل اللام في اسمها، فأنْ لا تدخل في خبرها أَوْلَى(٤).

ويُعزَّز ذلك أيضا بأنَّ (اللام) لَو جَازَت مَعَ (لكنَّ) لتقدَّمت عَلَيْهَا ؛ لأنّ موضعهَا صدر الْجُمْلَة ،وإنَّما أخَّرت فِي (إنَّ) ؛لئلاَّ يتوالى حرفا تَأْكِيد، و(لكنَّ) لَيست للتوكيد بل للاستدراك، وَبِهَذَا تبيَّن أنَّ معنى الِابْتِدَاء لَا يبْقى مَعهَا بالكلِّيَّة ؛ لأنَّ الِابْتِدَاء لَا اسْتِدْرَاك فِيهِ(٥).

---

(١) انظر: التبيين: ٣٥٣– ٣٥٤ م٥٤ ،وائتلاف النصرة ١٧٢–١٧٣.

(٢) انظر: الإنصاف ١٦٩/١ م ٢٥،والتبيين ٣٥٤ م٥٤ ،وائتلاف النصرة ١٧٢–١٧٣.

(٣)عجز بيت من الطويل، قيل صدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي .ويروي : "لكميد" بدلا من "لعميد"، والجمهور على أن تتمته غير معروفة ، والذي أتمه هو ابن عقيل. انظر: شرح ابن عقيل ٣٦٣/١ ،والجنى الداني:٦١٩ ، وخزانة الأدب ٣٦١/١٠.

(٤) انظر: الإنصاف ١٧٦/١.

(٥) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢١٨/١.

وخرّجوا البيت المستدل به على الشذوذ، لا يعرف له قائل، ولا تتمّة ،ولا نظير، مع احتماله للتأويل على الزيادة، أو على الأصل(وَلَكِن إِنَّنِي)، فخُفّف بحذف الهمزة ونون(لكنّ)،كما خففت في قوله تعالى: "لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي"(١) –اتفاقا – بحذف الهمزة، وأصله: "لكنْ أنا"(٢).

٢– التعليل بالرتبة في الاستغناء بأحد الجوابين – الشرط والقسم– عن الآخر.

وملخصه : أنه إذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ ولم يسبقهما ما يقتضي خبراً، كالمبتدأ أو ما أَصله المبتدأ، فمذهب البصريين(٣) – وفي مقدمتهم سيبويه – وتبعهم جمهور النحويين(٤) إلى أن الجواب للمتقدم منهما وجوباً، لقوته بتصدره، والمتأخر جوابه محذوف لدلالة جواب المتقدم عليه، ولا يجوز جعل الجواب للشرط المتأخر عن القسم (٥).

ودليل ذلك قوله تعالى: " قل لَئِن اجْتمعت الْإِنْس وَالْجِنّ على أَن يَأْتُوا بِمثل هَذَا الْقُرْآن لَا يأْتونَ بِمثْلِهِ"(٦)، فجملة (لا يأتون) جوابُ القسمِ المدلولِ عليه باللام؛ لأن التقدير: " والله لئن اجتمعت"، وجواب الشرط محذوف دلَّ عليه جوابُ القسم.

وما وَرَدَ وظاهره جعل الجواب للشرط مع تأخره ، فهو إما ضرورة لا يقاس عليه، وإما محمول على أن اللام فيه زائدة ، لا موطئة للقسم(٧)، كقوله:

---

(١) سورة الكهف من الآية ٣٨.
(٢) انظر : اللامات ١٥٨، والمفصل:٣٩٢، ومغني اللبيب : ٣٨٥.
(٣) انظر: المساعد ١٧٦/٣ ١٧٧، والتصريح ٢٥٣/٢.
(٤) انظر: الكتاب: ٨٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٧، وارتشاف الضرب ١٧٨٣/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٦٠/٤، ٢٦١.
(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٤ / ٤٤ ، والتصريح ٤١٣/٢.
(٦) سورة الإسراء من الآية ٨٨.
(٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٩٠/٣،ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣١٢.

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليوم صادقا :::: أصُمْ في نَهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ باديا[١]

وهذا مذهب الكوفيين أيضا[٢] ،غير أنه يكثر عندهم ، وليس بواجب ، فربّما جُعِل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم، فيقال: "والله إن تأت زيداً يُكْرِمْك " بجعل الجواب للشرط مع تأخره، وقد نُقل عن الفراء إجازته؛ لوروده ، ولا يخرّج ما ورد منه على الضرورة[٣]،وقيل :إن كلام الفراء متعدد في هذه المسألة، فتارة أجاز بمرجوحيته كما نقلوا، وتارة جزم بأن ما ورد منه في الشعر ضرورة[٤].

وعلى أيّة حال ، فقد كانت رتبة التقدم هنا سببا في جعل الجواب لأحدهما دون الآخر؛ لشدة الاعتناء به[٥]؛لأنه إذا تقدم الشرط فالاعتماد في الكلام إنما هو عليه، والقَسَم جيء به بعد ذلك للتوكيد ، فصار كالمُلْغَى؛ إذ لم يُعْتَنَ به فيُقدَّم، فصار الجواب إذن لما اعتُمِد، وهو الشرط فاستحقّ الجزم، فصار على حكم ما لو لم يكن قَسَمٌ، وإذا تقدّم القَسَم صار هو المُعْتَنَى به المقدَّم ، فاستحقّ الجواب فلم يصحّ الجزم، ودخل الشرط بعد ذلك، من حيث كان جواب القسم معلّقا عليه[٦].

وينتقض الاعتداد بتلك الرتبة إن تقدّم عليهما ذو خبر ، فالجواب حينئذ للشرط مطلقا تقدّم أو تأخّر،تقول: (أنا إن تأتني والله أكرمْك، وأنا والله إن تأتني أكرمْك)؛لأن تقدير سقوطه مخلٌّ بالجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير

---

(١) من الطويل لامرأة من عقيل، في: خزانة الأدب ١١/ ٣٢٨، وشرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، والشاهد جعل الجواب " أصم" للشرط مع تأخره ضرورةً.

(٢) انظر: المساعد ١٧٦/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن ٦٦/١-٦٧، ١٣٠/٢-١٣١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٩٠/٣.

(٤) هذا ما ذكره البغدادي . انظر : خزانة الأدب ٣٢٩/١١-٣٣١ .

(٥) انظر : التصريح ٤١٣/٢.

(٦) انظر : المقاصد الشافية ١٧٣/٦.

مخلّ؛ لأنه مسوقٌ لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ، ففُضّل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقا إذا تقدّم عليه وعلى القسم ذو خبر(١).

٣- التعليل بالرتبة في أَوْلى العاملين بالعمل في باب التنازع .

إذا تقدم عاملان على معمول، كلٌّ منهما طالب له من جهة المعنى، جاز إعمال أيٍّ من العاملَين المتقدِّمَين، على خلاف في أيّهما أولى بالعمل من الآخر؟

فالبصريون وجمهور المتأخرين على أن المختار إعمال الثاني؛ لقربه ، لاسيما أن إعمال الأول قليل في كلام العرب، والكثير إعمال الثاني(٢)،أما الكوفيون فذهبوا إلى أن أَوْلى العاملين بالعمل في المتنازع فيه هو العامل الأول(٣).

وقد اعتل الكوفيون بالرتبة في اختيارهم ذلك من جهة أن الأول سابق، وهو صالح للعمل كالثاني، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به.

والعرب قد أجمعت على مراعاة السابق في قولهم: (ثلاث من البط ذكور)، و(ثلاثة ذكور من البط)، ففي الأول آثروا مقتضى (البطّ) ؛ لسبقه، فأسقطوا التاء، وفى الثاني آثروا مقتضى (الذكور) ؛ لسبقه، فأثبتوا التاء، فدل ذلك على مراعاتهم المتقدم(٤).

كما أن إعمال السابق موافق لما أُجمع عليه في اجتماع القسم والشرط، فإن جواب السابق منها مُغْنٍ عن جواب الثاني، فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنياً عن عمل الثاني(٥).

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٦/١٧٢-١٧٣.
(٢) انظر: الكتاب ١/٧٣، والمقتضب ٣/١١٢، و٤/٧٢ ، والإنصاف ١/٨٣.
(٣) انظر مذهب الكوفيين فى: الإنصاف ١/٨٣، والتبيين / ٢٥٢.
(٤) انظر: الإنصاف ١/١٨٦، ٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٣، وشرح التسهيل٢/١٦٩، والمغنى فى النحو ٢/٢٣٢، وشرح الكافية للرضى ١/١٨٠.
(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٩، وشرح الجمل ١/٦١٣.

كما أن العامل الأول أولى ؛ لكونه أول الطالبين رتبةً، فاحتياجه إلى المعمول أقدم من احتياج الآخر(١).

٤- التعليل بالرتبة في اختصاص المبتدأ والفاعل بالرفع، والمفعول بالنصب.

ثبت لدى النحاة باستقراء كلام العرب أن المبتدأ والفاعل مرفوعان، والمفعول به منصوب.

وقد عللوا ذلك بعللٍ تعليمية واضحة بعيدة عن التكلف والجدل ، وقد كان التعليل بالرتبة أحد تلك العلل ، فقد ذكروا أن المبتدأ إنما خُصّ بالرفع ؛ لأن المبتدأ أولّ الكلام ،كما قال سيبويه :" واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء"(٢).

فوجب لَمّا استحق الإعراب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجا، وهو الضم، فرفعوا المبتدأ؛ لتقدمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة(٣) ، فلما كان المبتدأ أولّ ، والرفع أولّ، أُعطي الأوّل الأوّل(٤).

وكذا الحال في رفع الفاعل ونصب المفعول ، فقد عللوا لذلك بعلل، كان من بينها الرتبة ، حيث ذكروا أَن الْفَاعِل لمّا كَانَ فِي التَّرْتِيب أسبق من الْمَفْعُول ، وَجب أَن يُعْطى أولّ حَرَكَة الْحَرْف مخرجا، وهي الضمة.

كَمَا أَنه قبل الْمَفْعُول ؛ لأن الْفِعْل مِنْه يحدث، فَصَارَ أَحَق بالتقديم من الْمَفْعُول، فَوَجَبَ لهَذِهِ الْعلَّة أَن يُرَتّب قبله.

وَأَيْضًا فَإِن الْفِعْل يَسْتَغْنِي بالفاعل عَن الْمَفْعُول ، نَحْو: (قَامَ زيد) ، فَصَارَ الْمَفْعُول فضلَةً يُذكر بعد الْفَاعِل، فَلهَذَا وَجب تَقْدِيم الْفَاعِل عَلَيْهِ ، فلما كان

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضى ١/١٨٠.
(٢) الكتاب ١/٢٣.
(٣) انظر: علل النحو: ٢٦٣.
(٤) انظر : أسرار العربية: ٧٣.

الفاعل أولّ ، والرفع أولّ، والمفعول آخر، والنصب آخر ، أُعطي الأوّل الأوّل، والآخر الآخر(١).

وهنا أيضا ترتبط رتبة التقدم بالقوة ورتبة التأخر بالضعف ، فالمبتدأ وقع في أقوى أحواله، وهو الابتداء، فأعطِيَ أقوى الحركات، وهو الرفع، وكذا الفاعل لمّا قُدّم على المفعول أُعطي أقوى الحركات وهو الرفع، أما المفعول لمّا تأخّر ضَعُفَ، فأُعطي أضعف الحركات وهو النصب(٢).

وقد أجمل ذلك ابن جني في قوله: " أنهم إنما يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخف من قِبَلِ أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسًا وأظهر نشاطًا ...كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه ،فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة ،وكما رفعوا الفاعل لتقدمه، ونصبوا المفعول لتأخّره ،فإن هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ والفاعل"(٣).

وارتباط رتبة التقدم بالقوة ورتبة التأخر بالضعف يتأتي معنا أيضا في علّة تقديم منصوب (إنّ) على مرفوعها ، من قِبَلِ أنَّ (إنّ)عَمِلت لشبهها بالفعل، وعملُ الْفِعْل فِي منصوبه أَضْعَفُ من عمله فِي مرفوعه ؛ لأنَّه في الرُّتْبَة متراخٍ عَنهُ ، فلَمَّا كَانَ الْمَنْصُوب أَضْعَف والمرفوعُ أقوى ، جُعل الأضعف يَلِي (إنَّ)؛ ليقوى بتقدمَّه، فَيعْمل فِيهِ الْعَامِل الضَّعِيف، وأَخرِّ الْمَرْفُوع ؛لأنَّه يَسْتَغْنِي بقوتَّه عَن قُوَّة ملاصقة الْعَامِل(٤).

---

(١) انظر: علل النحو ٢٦٩.

(٢) انظر: أسرار العربية ٧٣ ،٧٩.

(٣) الخصائص ٥٥/١.

(٤) انظر: اللباب في علل البناء و الإعراب ٢٠٨/١.

٥- التعليل بالرتبة في أن ما بعد أدوات الصدارة لا يعمل فيما قبلها.

صدارة الأدوات في أساليب الشرط، والاستفهام، والعرض والتحضيض، والنفي، هي التي دعت النحويين إلى صوغ مقالتهم الشهيرة "لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"؛ معللين ذلك برتبة تلك الأدوات في صدارة الكلام(١).

وبناء عليه ظهر مصطلح التعليق عن العمل في باب (ظنّ) وأخواتها ؛ لاعتراض ما له صدر الكلام بَينهَا وبَين معموليها ، كـ: (ما ، ولا ، وإنْ) النافيات، ولام الابتداء، ولام القسم، والاستفهام، وقد سبق الحديث عنه مفصلا قبل ذلك(٢).

غاية ما يمكن قوله هنا أن رتبة هذه الأدوات أن تأتي في صدر الكلام، فاقتضت بقاء صورة الجملة كما هي ، وهذه الأفعال توجب تغييرها بنصب جزأيها، فوجب التوفيق بينهما باعتباري اللفظِ والمعنى ، فمن حيث اللفظ رُوعي ما له الصدارة لتلك المعلِّقات، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال، فكان عملها محلا ، لا لفظا(٣).

وكذا ورد التعليل بذلك أيضا في وجوب رفع الاسم المشغول عنه، إذا ولِيه أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، وما النافية، وإذا الفجائية ، وغير ذلك، مما له الصدارة، أوصلها بعض النحاة إلى عشرة، نحو: (زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد هل تضربه؟ وزيد ما لقيته)، فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ونحوها ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن هذه الأدوات تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، وما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله(٤).

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١٤٠، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٦١٥، والجنى الداني ٣٧٧، وشرح قطر الندى ١٩٤.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٦٢ ، والبحث ص ٢٨ .

(٣) انظر: المرتجل ١٥٢-١٥٣ ،وشرح العوامل المائة ٣٠٧.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٧، وشرح شذور الذهب للجوجري٢/ ٧٥٣.

وبناء على ذلك أيضا منع جمهور البصريين والفراء تقديم خبر (ما زال) عليها ، فلا يقال: (قائما ما زال زيدٌ)؛لأن (ما) للنفي، والنفي لـه صـدر الكـلام؛ فجرى مَجْرَى حرف الاستفهام في أنّ له صدر الكلام، والسّرّ فيه هو أن الحـرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل؛ فينبغي أن يأتِيَ قبلهما، لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ههنا، ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام : (زيدًا أَضَرَبْتَ؟) لم يجز، لأنك تقدم ما هو متعلق بمـا بعـد حـرف الاستفهام عليه؛ فكذلك ههنا؛ إذا قلت:(قائما ما زال زيدٌ) ينبغي ألا يجوز ؛ لأنـك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه(١).

كذا منع البصريون أيضا تقديم معمول خبر ما النافية عليها ، فلا يجوز عندهم : "طعامك ما زيد آكلا" – بنصب طعامك بآكل– لأن "ما" معناهـا النفـي، ويليها الاسم والفعل؛ فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ههنا "ما" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها(٢).

وخالف الكوفيون فأجازوا ذلك ؛ لأن "ما" بمنزلة "لم ، ولن ، ولا"؛ لأنها نافية ، كما أنها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو " زيدًا لم أضرب، وعمرا لن أُكْرِم، وبشرًا لا أُخْرِجُ" ، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع "ما"(٣).

ورَدَّ البصريون ذلك ؛ لأنهم لا يوقعون المفعول إلا حيثُ يصلحُ لناصـبه أن يقع، فلما لم يجزْ أن يتقدم الفعلُ على "ما" لم يجز أن يتقدم ما عَمِلَ فيه الفعل.

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١٢٩ م١٧، والتبيين ٣٠٣ م٤٥.

(٢) انظر: الأصول في النحو٢/٢٣٥ ، والأنصاف١/١٤٠، والتبيين٣٢٧، وائتلاف النصرة٤٤.

(٣) انظر: الأصول في النحو ٢/٢٣٥،والتبيين عن مذاهب النحويين٣٢٧ ، واللباب فـي علـل البناء والإعراب ١ / ١٧٧.

والفرق بين "مَا" و "لَمْ ولَنْ": أنَّ "لَنْ ولَمْ" لا يليهما إلا الفعلُ، فصارتا مع الفعلِ بمنزلة حروف الفعل " بخلاف "ما" فإنها يليها الاسم والفعل، وأما "لا" فإنما جاز التقديم معها وإن كانت يليها الاسم والفعل؛ لأنها حرف متصرف ، فعَمِل ما قبله فيما بعده، ألا ترى أنك تقول: "جئت بلا شيء" فيعمل ما قبله فيما بعده؛ فإذ جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله، فَبَانَ الفرق بينهما(١).

وكذا ورد التعليل بذلك أيضا في باب (رُبّ) ، فإنها لمّا لزمت الصدر، لم يصح أن يتقدم متعلقها عليها، فلا تتعلق إلا بمتأخر عنها، كقولك: (رُبّ رجلٍ عالمٍ لقيت)، فموضع المجرور بها نصب، كما يكون موضع المجرور، في قولك: (بزيد مررت)(٢)،وإنما وجب تصديرها؛ لأن التقليل كالنفي، فلا يقدّم عليه ما في حيّزه(٣).

ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها والعكس، تقول: (رُبّ صالحٍ لقيته)، فلا يجوز تقدير الناصب مقدّما على الاشتغال ؛ لاستلزامه خروج (رُبّ) عن الصدارة ،وهو باطل، فيجب تقديره مؤخّرا.

ومُنِعَ أن تُوصَف، فلا يقال: (ربّ رجلٍ كريمٌ) بالرفع، كما لا يُوصَف (أَقَلّ)؛ لكونهما مما يلزمان صدر الكلام(٤).

وبهذا نرى كيف اعتمد النحاة على لزوم الصدارة لهذه الأدوات في تعليل كثير من الأحكام ، لأنها رتبة ملتزمة لا تنتقض ، حتى ما ورد من النصوص

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٢/٢٣٥ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٤٠.

(٢) انظر : الجنى الداني ٤٥٣، وحاشية الدسوقي على المغني ٢/٩٤.

(٣) علة لزومها الصدر عند الجمهور مضارعتها النفي ؛ لدلالتها على التقليل المضارع للنفي ، وعند بعضهم حملا على نقيضتها (كم) الخبرية التي لها الصدارة في الكلام . انظر : النكت للأعلم ١/١١٤ ، والتخمير ٤/٢١.

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي٤/٢٩١-٢٩٢، و حاشية الدماميني على المغني ١/٢٧٧.

القرآنية ما يظهر فيها عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، أوّل على إضمار مُضْمَرٍ – على سبيل المثال لا الحصر – ما ورد في قوله تعالى :" وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً "(١).

فظاهر الآية يقتضي أن يكون قوله : "لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً" عاملا في الظرف (إذا) ، وهذا لا يجوّزه النحويون ؛ لاقتران الجواب بلام الابتداء ، وهذه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن لها صدر الكلام.

فتُؤول على أن العامل في قوله :" أَإِذَا مَا مِتُّ " مضمر دل عليه قوله : " لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيّاً "، والتقدير : أئذا ما مت بعثت، ولا يجوز أن يعمل فيه "أُخْرَجُ"؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبله(٢) .

وعدّ ابن هشام اللام في قوله : " لَسَوْفَ أُخْرَجُ " لام القسم ، وجوز عمل (أخرج) في الظرف (إذا) لتوسع العرب في الظروف(٣).

وكذا ما ظاهره عَمَلُ ما قبلها فيها ، كقوله تعالى : " أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلا يَسْمَعُونَ "(٤).

فظاهر النص يقتضي أن يكون اسم الاستفهام (كم) فاعلا للفعل (يهد)، وهذا نقض لأصول النحويين ؛ لأن (كم) أبدا تلزم الصدر ، أما الاستفهامية فأمرها بيّن؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وأما الخبرية فلزمت الصدر حملا على (ربّ) ؛ لأن (ربّ) يلزم الصدر(٥).

---

(١) سورة مريم من الآية ٦٦.
(٢) انظر : الكشاف : ٣١/٣ ، والبحر المحيط في التفسير ٧ / ٢٨٥.
(٣) انظر : مغني اللبيب : ٧٧٩.
(٤) سورة السجدة من الآية٢٦ .
(٥) انظر : أسرار العربية : ١٦٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣١٤/١ .

وتُؤول بأن فاعل (يهد) مضمر يدل عليه (كم أهلكنا) ، تقديره: أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون[١]، أو المصدر الذي دل عليه الفعل (يهد)، فيكون التقدير : أو لم يهد لهم الهدى كم أهلكنا[٢].

وهذا التأويل في صرف النصوص عن ظاهرها ؛ ليسلم الأصل الذي قرروه من رتبة تلك الأدوات في لزومها صدر الكلام، وما يترتب على ذلك من آثار.

٦- التعليل برتبة المفسِّر قبل الضمير.

من الأصول التي قررها النحاة بحقّ ضمير الغائب أنه لابد له من مفسِّر يتقدمه ؛ ليكون خلفا عما فاته من مقارنة المشاهدة التي تفسِّر ضمير الحاضر من متكلم ومخاطب، وأصل المفسِّر أن يكون ما يعود عليه متقدما[٣].

والذي دعاهم إلى تقديم المفسِّر هو مراعاة الإبهام في الضمير ، فالضمير مبهم في ذاته نكرة ، فإذا ذُكر ولم يتقدمه ما يفسِّره بقي مبهما ، لايعرف المراد به حتى يأتي مفسِّره[٤].

وقد روعي في أحوال الضمير مع مفسِّره تأخيرا وتقديما رتبة المفسِّر ، وبناء عليه فقد علّل بعضهم بهذه الرتبة في مسائل ، منها :

١- عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ عند الكوفيين.

استند الكوفيون إلى تلك الرتبة ، فرأوا عدم جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة ؛ لأنه يؤدّي إلى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهره،

---

(١) انظر : الكشاف ٥١٦/٣.

(٢) وهناك أوجه أخرى غير هذا ، انظر : إعراب القرآن للنحاس :٢٠٤/٣، ومشكل إعراب القرآن : ٥٧٠/٢.

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٢٥٢/٢.

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٠٦/٢ ، وأحوال الضمير مع مفسره : ١٥٠.

لأنك إذا قلت: "قائم زيد" ، كان في "قائم" ضمير "زيد"؟ وكذلك إذا قلت "أبوه قائم زيد" ، كانت الهاء في "أبوه" ضمير "زيد"؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمُهُ عليه(١).

ولا يمنع البصريون ذلك ؛ لأن الخبر وإن كان مقدّمًا في اللفظ ، لكنه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدما لفظًا متأخرًا تقديرًا، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ؛ ولهذا جاز بالإجماع : "ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ" ، إذا جعلت زيدًا فاعلًا وغلامه مفعولًا ؛ لأن "غلامه"، وإن كان متقدمًا عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير؛ فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، وهذه المسألة في جميع أحوالها لم يُقَدّم فيها مضمر على مظهرٍ، إنما جئتَ بالمضمر بعدَ المظهرِ إذا استغنيتَ عن إعادته(٢) ، ولها نظائر كثيرة ، كقول الله تعالى: "فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى"(٣)، فالهاء عائدة إلى "موسى" ، وإن كان متأخرًا لفظًا؛ لأن "موسى" في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير(٤).

وكقول زهير:

من يَلْقَ يوما على عِلَّاتِه هَرِمًا :::: يلقَ السَّمَاحَةَ منه والنَّدَى خُلُقًا(٥).

فالهاء في "علاته" تعود إلى "هرم" لأنه في تقدير التقديم؛ لأن التقدير: من يلق يوما هرما على علاته، فلما كان "هرمًا" في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزًا(٦)،فيكون التقدم اللفظي كافيا في صحة عود الضمير.

---

(١) انظر : الإنصاف ٥٦/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٤٥.

(٢) انظر : الأصول في النحو ٢٣٨/٢.

(٣) سورة طه من الآية٦٧.

(٤) انظر : الإنصاف ٥٨/١.

(٥) من البسيط لزهير في ديوانه : ٥٣ بشرح ثعلب ، وقوله "على علاته" المراد منه على كل حال، وهو في المقتضب١٠٣/٤ ، والإنصاف٥٨/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٤٨.

(٦) انظر : الإنصاف ٥٨/١.

والمرجّح قولُهم ، فالتقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسع في الكلام ، ولا يمنع من ذلك وقوع الشيء في غير موضعه ، ألا ترى أنهم يقدمون المفعول على الفاعل ، مع أن رتبته متأخرة [١].

٢- منعُ تقدّم الحال على عاملها المتصرف مع الاسم الظاهر عند الكوفيين، وإجازته مع المضمر.

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو: "راكبًا جاء زيد" ويجوز مع المضمر، نحو "راكبًا جئتُ"[٢].

محتجين بالعلة ذاتها التي تتعلق برتبة الضمير مع مفسِّره ، لأن الحال صفة في الأصل ، فيلزمها الضمير ، ألا ترى أنك إذا قلت: "راكبًا جاء زيد" ، كان في "راكبًا" ضميرُ زيد، فتقديمها يفضي إلى تقديم المضمر على المظهر ، وتقديم الصفة على الموصوف ، وكلاهما يمتنع ،كما يمتنع ضرب غلامه زيدا [٣].

ولا يمنع البصريون ذلك[٤] ؛ لِأَن الضَّمِير إِذا تعلق باسم، وَكَانَ ذَلِك الِاسْم مقدما على شريطة التَّأْخِير، جَازَ تَقْدِيمه، كَقَوْلِك: "ضرب غُلَامَه زيدٌ"، لِأَن الْمَفْعُول شَرطه أَن يَقع بعد الْفَاعِل، فَكَذَلِك حكم الْحَال[٥].

فهو وإن كان مقدمًا في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخّرًا في التقدير جاز فيه التقديم، كما في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه.

---

(١) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين ٢٤٧.
(٢) انظر : الإنصاف ٢٠٣/١، وائتلاف النصرة ٣٧ .
(٣) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٥.
(٤) انظر : المقتضب ١٦٨/٤ ، والإنصاف ٢٠٣/١، وائتلاف النصرة ٣٧.
(٥) انظر : علل النحو لابن الوراق ٣٧٢.

ويُرجَّحُ قولُهم ، نظرا لوجود النظائر الدالة على ذلك ، من عود الضمير فيها على متأخر لفظا متقدم رتبة ، والمصير إلى ما له نظير أولى ، و قياسهم الحال على الصفة في منع تقدمها قياس مع الفارق ؛ لأن الحال صفة في المعنى لا في اللفظ ، ولذلك يجوز تقديم صفة النكرة عليها ، فتصير حالا ، كما في : " فيها قائما رجل "(١).

٣- القول بحذف الفاعل عند الكسائي ؛ فرارا من الإضمار قبل الذكر.

إذا تنازع العاملان على معمول واحد ، فتوجَّه العاملُ الأول إلى المعمول على جهة الفاعلية، وتوجه العامل الثاني إليه على جهة المفعولية، نحو: ضربني وضربت زيداً، أو توجه العاملان كلاهما إلى المعمول على جهة الفاعلية، نحو: قام وقعد زيد، فالكسائى(٢) -في مشهور ما نقل عنه - وتبعه هشام بن معاوية الضرير(٣)، والسهيلى(٤)، وابن مضاء(٥) يجيزون في الصورتين إعمال الثاني على حذف الفاعل من الأول ؛ فراراً من الإضمار قبل الذكر، فيقال على مذهبهم: "ضربنى وضربت الزيدَين أو المحمدِين"، و"قام وقعد الزيدان ، أو الزيدون".

ونقل عن الكسائى(٦) أن الفاعل في الأول مضمر مستتر ملازم للإفراد في الأحوال كلها، ولا يصح حذفه.

---

(١) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين ٣٨٥.

(٢) انظر رأى الكسائى في: التبيين عن مذاهب النحويين / ٢٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، وارتشاف الضرب ٢١٤٣/٤.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٤٣/٤، والمساعد ٤٥٨/١، والتصريح ٤٤٠/٢.

(٤)انظر: ارتشاف الضرب ٢١٤٤/٤، والتصريح ٤٤٠/٢.

(٥) انظر: الردّ على النحاة / ٨٥، وارتشاف الضرب ٢١٤٤/٤.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٤٤/٤.

أما البصريون على اختيارهم إعمال الثاني فيرتكبون هذا المحظور ، وهو الإضمار قبل الذكر ؛ تفاديا من ارتكاب محظور آخر أشنع منه ، وهو حذف الفاعل إن لم يضمروا(١).

والقولُ قولُهم ؛ فقد عيب على الكسائي هذا المذهب ؛إذ حذف الفاعل غير معهود في كلامهم ولا معتَدٌّ في مذاهبهم ؛ لاستحالة أن يخلو فعل من فاعل ، بينما تقديم الضمير على شريطة التفسير مُجمَعٌ على جوازه في بعض المسائل المستثناة ،كالضمير المجرور بـ "رُبَّ" المفسر بنكرة في :"ربّه رجلا"، والضمير المرفوع بـ"نعم وبئس" المفسَّر بنكرة ، وضمير الشأن ، فليَجُزْ في باب التنازع أسوة بتلك المسائل(٢).

ثانيا - التعليل برتبة الوضع (الأصالة والفرعية).

ومن مواضعها:

١- التعليل برتبة الوضع في ترجيح أصالة المصدر ، وفرعية الوصف والفعل.

أشار سيبويه – تبعا لشيخه الخليل(٣) – إلي أن الأصل الأول الذي بنيت منه الأفعال هو أحداث الأسماء في قوله: "وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لِمَا مضى، ولِمَا يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"(٤).

وأحداث الأسماء-كما فسرها الزجاجي- المصادر، وفي الكلام اختصار وحذف، تقديره : " من لفظ أحداث أصحاب الأسماء...(٥)".

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١.

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٧/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٤/١ ، والتبصرة والتذكرة ١٥٠/١ ، وأحوال الضمير مع مفسِّره : ٢٠٠.

(٣) انظر: العين ٩٦/٧ "باب الصاد والدال والراء".

(٤) الكتاب ١٢/١.

(٥) انظر : الإيضاح في النحو: ٥٦.

ونُسِبَ هذا القول بأصالة المصدر إلى البصريين(١)،وخالفهم في ذلك الفراء، وهشام بن معاوية(٢)،فذهبا إلى القول بأصالة الفعل وفرعية المصدر ، ونسب هذا إلى الكوفيين(٣).

وقد كانت الرتبة – رتبة السَّبق والوضع– سببا في ترجيح مذهب البصريين، في أن المصدر اسم للفعل ، وقد اتفق النحاة على أن الاسم سابق للفعل، فرتبته أولا، وهذا ما أشار إليه الخليل في قوله: "والمصدَرُ: أصلُ الكلمة الذي تَصدُرُ عنه الأفعالُ. وتفسيره: أن المصادر كانت أوّلَ الكلام، كقولك: الذَّهاب، والسَّمْع ، والحِفظ، وإنما صَدَرت الأفعالُ عنها، فيقال: ذَهَبَ ذَهاباً، وسَمعَ سمعاً وسَماعاً ، وحَفِظَ حِفظاً"(٤).

وكذا قول سيبويه :" واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء ؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَى..."(٥).

ومرادهم بالأسبقية هنا أسبقية الزمان والوضع، إذ كان الواجب أن يبدءوا بالأسماء؛ لأنها عبارات عن الأشياء، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تُدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثم الحروف؛ لأنك تراها لواحق بالجمل بعد تركّبها، واستقلالها بأنفسها(٦).

أما الفارسي ففسر الأسبقية بأسبقية اعتقاده في النفس ، فالاسم أسبق من الفعل؛ لأنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد، فأمّا الزمان فجائزٌ أن يكونوا

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ١/١٦-١٧ ،والإنصاف ١/١٩٠ ، والتبيين:١٤٧.
(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٤٤، والإيضاح في علل النحو:٥٦، ودقائق التصريف:٤٤.
(٣) انظر : الإنصاف ١/١٩٠، والتبيين:١٤٧.
(٤) انظر: العين ٧/٩٦ "باب الصاد والدال والراء".
(٥) الكتاب ١/٢٠.
(٦) انظر: الخصائص ٢/٣٣.

عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل ، وجائزٌ أن يكونوا قدَّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف.

وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم ، وعرفوا مصاير أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنها لا بُدَّ لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيّها بدءوا، أبا لاسم أم بالفعل أم بالحرف؟ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنّ جُمَع، إذ المعاني لا تستغني عن واحد منهن [١].

وسواء أكانت أسبقية الزمان، أو أسبقية الاعتقاد ، كما يري أبو علىّ ، فلا يخرج الأمر عن أن الرتبة لها أثر في ترجيح القول بأصالة المصدر، وقد جاء في الخصائص: "ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه"[٢].

بينما مال الكوفيون إلى رتبة الاستعمال في الحكم بأصالة الفعل وفرعية المصدر، من أن المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤَكَّدِ قبل رتبة المُؤَكِّد؛ فدلَّ على أن الفعل أصل، والمصدر فرع[٣].

وقد رُدّ ذلك لأن كون المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، لا يدل على الأصالة والفرعية، ألا ترى أنك إذا قلت: "جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيت زيدًا زيدًا، ومررت بزيدٍ زيدٍ"، فإن زيدًا الثاني يكون توكيدًا للأول في هذه المواضع كلها، وليس مشتقًّا من الأول ولا فرعًا عليه، فكذلك ههنا[٤].

٢- التعليل برتبة الوضع في إضمار فعل القَسَم مع الواو.

ذكر النحويون أن الأصل في القَسَم أن يكون بالباء، وأمَّا وَاو القسم ففرعٌ عن الباء ؛ لأنّ الباء تفيد الإلصاق ، والواو تفيد الجمع ، وهو نوع من الإلصاق ،

---

(١) نقل عنه ذلك ابن جني ، انظر: الخصائص ٢/٣٠.
(٢) الخصائص ٢/٣٤.
(٣) انظر : الإيضاح في علل النحو ٦١ ، والإنصاف ١/١٩٠.
(٤) انظر : الإيضاح في علل النحو ٦١،وأسرار العربية : ١٣٨.

فالمعنيان متقاربان، وأنَّهما جَمِيعًا من الشفتين، وَإِن كَانَت الْوَاو أَكثر اسْتِعْمَالا مِنْهَا[١].

فلما كانت الواو فرعا عن الباء انحطت عن رتبتها، فلا يظهر فعل القسم معها ، كما يظهر مع الباء، بل يضمر وجوبا، نَحْو قوله تعالى: "وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ"[٢]، وقوله: "وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ"[٣]، خلافًا لابن كيسَان من تجويزه إِظْهَار الْفِعْل مَعَ الْوَاو، فَيُقَال: "حَلَفت وَالله لأقومن ". ولَم يحفظ ذَلِك ،فَإِن جَاءَ فمؤولٌ على أَن "حَلَفت" كلام تَامّ ،ثمَّ أُتِي بعده بالقسم، ولا يُجْعَل "وَالله" مُتَعَلقَة بـــ"حلفت"[٤].

وإنما لم يظهر معها الفعل؛ لأنّ أفعال القسم كلها لازمة، وإنما يصل ما بعده بالباء التي تفيد ذلك، والواو ليس لها هذه الرتبة[٥].

ثالثًا : قواعد التوجيه المتعلقة برتبة الوضع(الأصالة والفرعية)

ومنها ما يلي :

أ- قولهم : (حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف) ؛ لكونه أصلا.

وبناء على ذلك جرت الأشياء في الوصل على حقائقها، فتاء التأنيث – مثلا- تبدل في الوقف هاء، وتجرى على أصلها في الوصل.

وقد عللوا جريان الأشياء على أصلها في الوصل دون الوقف؛ بأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف، وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا

---

(١) انظر : اللباب للعكبري ١/٣٧٥، وهمع الهوامع ٢/٤٧٧.

(٢) سورة يس: ٢.

(٣) سورة الأنعام من الآية ٢٣.

(٤)انظر : همع الهوامع ٢ / ٤٨٠.

(٥) انظر : الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٤٠.

تُجْنَى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجْنَى من الجمل ومدارج القول، فلذلك كان حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف(١).

ب – قولهم في رتبة الواحد من الجمع : (الواحد أقدم في الرتبة من الجمع ، والجمع فرع على الواحد) (٢).

وقد ترتب على سَبْق المفردِ الجمعَ في الرتبة ما يلي:

١– أوزان الاسم المفرد هي الأصل ؛ لأصالة المفرد ، وسبْقه للتثنية والجمع ، فإذا جاء جمع على غير أوزان المفرد مُنِعَ من التصرف الإعرابي الكامل ، كالجرّ بالكسرة ، ومن علامة التمام ، وهي التنوين ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه في قوله :" واعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل، ومن ثم لم يَصْرِفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو : مَساجِدَ، ومَفاتيحَ"(٣).

٢– إعراب المفرد بالحركات، وإعراب جمع المذكر السالم والمثنى بالحروف ؛ لأن رتبة الآحاد سابقة على رتبة الجمع ، فهو أصل والجمع فرع، وكذلك الإعراب بالحركات أسبق رتبة من الإعراب بالحروف؛ لكونه الأصل، فأعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، وأُعرب التثنية والجمع اللذان هما فرعٌ بالحروف التي هي فرعٌ، فأُعطي الفرعُ الفرعَ ، كما أُعطي الأصل الأصل ، فأما ما أعرب بالحروف من الواحد كالأسماء الستة ،فإنما أعرب كذلك؛ توطئة لما أجمعوه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف(٤).

---

(١) انظر : الخصائص ٣٣١/٢.

(٢) انظر : الكتاب ٢٢/١ ،٢٢٧/٣ ، والتكملة صـ٣٤٣ ، والمنصف ٧٤/٢ ، والإنصاف ٦٦٤/٢، وتحقيق شرح الشافية للرضي ١٧٥/٣.

(٣) الكتاب ٢٢/١.

(٤) انظر : الخصائص ٣٠٩/١ ، وأسرار العربية ٦٢.

٣- راعوا في الجمع حال الواحد من الصحة والاعتلال؛ لأنه أسبق من الجمع؛ ألا تراهم لمّا أُعلّت الواو في الواحد أعلّوها أيضًا في الجمع في نحو :" قِيمة وقِيَم، ودِيمة ودِيَم، ولمّا صحّت في الواحد صححوها في الجمع، فقالوا: " زَوجٌ وزوْجةٌ، وثور وثِوْرة" (١).

ج- قولهم : (المذكر أسبق رتبة من المؤنث) (٢).

وبناء عليه حملوا جمع المؤنث السالم في إعرابه بالكسرة في النصب والجر على جمع المذكر في إعرابه بالياء في حالة النصب والجر، من باب أنه إذا جرى هذا في جمع المذكر ، ففي المؤنث أولى ؛ لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنث.

ونظّروا له بأحرف المضارعة ، فإذا جاز حمل : "أَعِدُ ، ونَعِدُ، وتَعِدُ" ، على "يَعِدُ" في حذف فاء الكلمة ، وهي متساوية في الرتبة ، فلأن يحمل المؤنث على المذكر- وهو أعلى منه رتبة- أَوْلَى(٣).

وقد كان لهذه الأسبقية سبب في خفة المذكر عن المؤنث ، وكان صرف المذكر ومنع المؤنث من الصرف دليلا على هذه الخفة ، كما قال سيبويه :" واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث ؛ لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير. ألا ترى أنّ " الشيء " يقع على كلّ ما أخبر عنه "من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى"؟ والشيء ذَكَر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم ، وتركُه علامةٌ لِمَا يستثقلون..." (٤).

---

(١) انظر : الخصائص ١/١١٢، والمنصف ١/٣٤٥.
(٢) انظر : الخصائص ١/١١٢.
(٣) انظر : الخصائص ١/١١٢.
(٤) الكتاب ١/٢٢.

وكذا ترتّبَ عليه أيضا أن خالفت الأعداد من الثلاثة إلى العشرة معدوداتها، فأُنّثت مع المذكر وذُكّرت مع المؤنث؛ لِأَن الْمُذكر أخفّ من الْمُؤَنَّث، وأسبق[١].

د- النكرة أسبق رتبة من المعرفة[٢].

وقد ترتّب عليه أن أكثر الكلام ينصرف في النكرة ؛ مراعاة لأصالة التنكير، وأصالة الصرف، وقد أشار إلى هذا سيبويه في قوله:" واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النكرة أولّ، ثم يَدْخلُ عليها ما تعَرَّف به. فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة"[٣].

وبهذا يتضح ما ذكرته آنفا أن الرتبة ليست مختصة بالتقديم والتأخير للمواضع التي ذكرها النحاة فحسب ، بل لها صلة بالتعليل والتوجيه والترجيح.

والله أعلم.

---

(١) انظر : علل النحو ص٤٩٢.

(٢) انظر : الكتاب ٢٢/١.

(٣) الكتاب ٢٢/١.

ثانيا - الرتبة والتأويل النحوي.

يطلق التأويل على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، فهو أسلوب يحاول فيه النحوي التوفيق بين القاعدة النحوية، التي توصَّلَ إليها بالاستقراء والاستنباط والقياس، وبين ما لا يتفق من المرويات مع هذه القاعدة أو تلك(١).

هذا ما وضحه السيوطي فيما نقله عن أبي حيان: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول ، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها، فلا تأويل"(٢).

يفهم من ذلك أن التأويل يكون في شيء روي عن العرب، وقد خرج عن الجادة "القاعدة"، فيردّ إليها بالتأويل، أما إذا كان ما جاء عن العرب مخالفا للقاعدة لغةَ قوم بعينهم، فلا تأويل؛ لأنه لغة، واللغة حجة(٣).

إذن فغرض النحويين كان نبيلا في استخدامهم التأويل، الذي يتلخص في حرصهم على طرد القاعدة المستندة على الأصول النحوية على كل ما سمع عن العرب، أو إخضاع كل المسموع عن العرب للقواعد التي توصلوا إليها وفق أصول النحو ،فليس التأويل ذلك "المرض" الذي يجب التخلص منه كما في نظر كثير من المحدثين ، الذين فتنتهم دعوى الموضوعية في الدرس اللغوي ، ومن ثَمّ راحوا يعيبون على القدماء "معياريتهم" وأحكامهم التقيمية ، واتسمت أحكامهم على القدماء بنبرة استعلائية(٤).

---

(١) انظر : أصول التفكير النحوي ٢٦٢ .
(٢) الاقتراح ص ٤٧، وانظر : التذييل والتكميل ٤/٣٠٠.
(٣) انظر : الخصائص ٢/١٤.
(٤) انظر :إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ١٨٥-١٨٦.ومن أمثلة هؤلاء : د/ محمد عيد في كتابه أصول النحو العربي في نظر النحاة ص٢١٤،٢٢٠،٢٢٧، ومقدمة د/ شوقي ضيف في تحقيقه كتاب الرد على النحاة، ود/ تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٣، ١٣١-١٣٢ ،١٥٩-١٦٠،٢٠٧-٢٠٨، وانظر أيضا في اتهام النحاة بالتعقيد في التأويل : ظاهرة الشذوذ في النحو : ١٧٩-١٨٠.

كأن يقول أحدهم مثلا: " وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة، سواء في ذلك مفرداتها وتراكيبها، ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد أحكاما، فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع، ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم حيل التخريج والتأويل والتعلل، فإذا لم يتأت لهم ذلك قالوا في المسموع :" يحفظ ولا يقاس عليه"، وهذا موقف من النحاة يفترض في العربي الأول أنه كان على بصر بأقيستهم وعللهم(١)".

وقول أحدهم إن النحاة لجئوا إلى القول بالتأويل تغليبا لجانب الفلسفة والمنطق ، والجهد الذهني العميق في نظريات أصول النحو ، مثل العامل والمعمول، والعلة والمعلول، والقياس ، وكأن النحاة اعتصروا النصوص اللغوية اعتصارا لتتوافق مع تلك الأصول النحوية وأخضعوا النصوص له(٢).

وغير ذلك من النبرات الاستعلائية التي يمكن الردّ عليها بأن التأويل أداة مهمة وأساسية من أدوات بناء العلم ذاته، وحيٌ توحي به اللغة، ضرورةٌ ،لا غنى عنها ؛ للتعمق فيها وفقه أسرارها، ليس وسيلةً لتبرير كل خطأ، لكنه وسيلة لردّ النادر الاستعمال إلى النظام اللغوي، إنه محاولة لاستيعاب ما هو خارج النظام داخله .

ومن الطبعي- بناء على هذا التصور- أن ينصبّ جلّ الجهد التأويلي لبعض نماذج الكلام على القراءات القرآنية، وعلى الشعر، وعلى العبارات ذات الصيغ الثابتة الموروثة ، كالحِكَم والأمثال والأقوال المأثورة، وهو ما استقرّ العرف على أنه عربي، رغم مخالفته لمتطلبات النظام(٣)،" فليس كل ما تكلَّمُ به

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٣.

(٢) انظر : أصول النحو د/ محمد عيد ص ١٢٤ ، ١٦١-١٦٢.

(٣) انظر : إشكاليات القراءة وآليات التأويل: ٢١٥-٢١٦.

العرب يقاس عليه"[١]،فقد وضعوا لأنفسهم منهجا ارتضوا القياس فيه على الكثير الأعم الغالب من كلام العرب، وما عدا ذلك ردّوه بتأويله بوجه يرده إلى القاعدة إن أمكن، أو بوصفه بالقلّة ، أو الضرورة، أو الشذوذ ، وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم شاذ، أو: لا يقاس علي، أو بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القراءات ، فيقومون بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى – لعَمْرُ الله– أن يشنّع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح، فإن النحويين إنما قالوا ذلك؛ لأنهم لما استقروا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يُحذى حذوها وجدوه على قسمين:

– قسم سهُل عليهم وجهُ القياس ولم يعارضه معارض؛ لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه ، فأعملوه بإطلاق، علما بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسها.

– وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما خالفه، فهنا قالوا : إنه شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك، بمعنى أنا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه ،لا ، لأنه غير فصيح ،بل لأنا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس عليه أو يغلب على الظن ذلك، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال ، هذا الذي يعنون، لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف والتهجين، حاش لله، فهم أشدُ توقيرا لكلام العرب واحتياطا عليه ممن يَغمز عليهم بما هم منه براء[٢].

---

(١) انظر :المقاصد الشافية ٣/٤٥٦.

(٢) انظر :المقاصد الشافية ٣/٤٥٦-٤٥٧.

علاقة الرتبة بالتأويل.

للرتبة – من حيث التقديم والتأخير– دور في التأويل النحوي ، فقد عدّها ابن جني ضمن أساليب التأويل ومظاهره، فقال في باب شجاعة العربية: "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف ، والزيادة ، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف"(١).

ويمكن تصنيف تلك الأساليب وفقا لظواهر النحو المختلفة ، فأساليب" الحذف والتقدير، و الزيادة، و التحريف" تتناول النصوص التي تخرج على ما وُضع لظاهرة التصرف الإعرابي من قواعد، وبصفة خاصة ما يفرضه العامل من أحكام.

أما أساليب" التقديم والتأخير" ،وما يتصل بها من " الفصل والاعتراض"، فإنها تنصبّ على النصوص التي تتجافى عن القواعد النحوية الموضوعة لظاهرة الترتيب.

وأساليب " الحمل على المعنى" تتعلق بتأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق(٢).

وما يعنينا هنا التركيز على ما يتعلق بالرتبة – موضوع البحث – وهو يتمثل في التأويل بالتقديم والتأخير ، أو حمل ما ورد من الشواهد المتعلقة بمخالفتها على الضرورة الشعرية ، مما لا يمكن ردّه بأحد أساليب التأويل السابقة، فبابه الشعر، ولا يصح مثله في النثر.

---

(١) انظر : الخصائص ٢/٣٦٠.

(٢) انظر : أصول التفكير النحوي ٢٥١-٢٥٢.

أولا - التأويل بالتقديم والتأخير.

التقديم والتأخير أحد الأساليب التي عرفتها العربية، ويعدّ من أهم أساليب التأويل التي لجأ إليها النحويون لإعادة صياغة النصوص المخالفة لترتيب الجملة[١]،وقد لجئوا إليه لتوجيه النصوص المخالف ظاهرها جانب الإعراب، لم يكن ذلك في الشعر وحده ، بل كان أيضا في نصوص القرآن التي خالف ظاهرها القياس اللغوي، لاسيما ما يتعلق به التقديم من أغراض التأكيد والتخصيص ، والقصر ، والعناية والاهتمام ،" كأنهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[٢] .

وفيما يلي مظاهر ذلك:

١- من ذلك مثلا قوله تعالى:" إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ"[٣] ، كان القياس أن ينتصب قوله (الصابئون) عطفا على اسم (إنّ)، لكنه ورد مرفوعا في النص القرآني ، مما اضطر الخليل وسيبويه وغيرهم إلى تأويله[٤]-لأنهم لا يجيزون العطف بالرفع على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر[٥]- بقولهم : إن (والصابئون) محمول على التقديم والتأخير[٦] ، أي: إنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف يدل عليه جملة

(١) انظر : فقه اللغة وسر العربية : ٤٧٦، وأصول التفكير النحوي : ٢٨٥.
(٢) الكتاب ٣٤/١.
(٣) سورة المائدة من الآية ٦٩.
(٤) انظر : الجمل في النحو: ١٥٤ ، والكتاب ١٥٥/٢ ،١٥٦ ، والأصول في النحو ٢٥٣/١.
(٥) إنما منعوا ذلك ؛ حتى لا يؤدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، ؛ لأنك إذا قلت "إنك وزيدٌ قائمان" وجب أن يكون "زيد" مرفوعًا بالابتداء، ووجب أن يكون عاملا في خبر "زيد" وتكون "إن" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا "إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر" لأدَّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال.انظر : الإنصاف ١٥١/١ م٢٣، والتبيين: ٣٤١م٥٢.
(٦) وفي الآية تخريجات أخرى غير التقديم والتأخير ، لكني آثرت ذكر ما يتعلق بالرتبة ، وانظر تلك التخريجات في : التبيان ٢٥١/١ ، و الدر المصون ٣٦٠/٤.

الشرط وجوابه (من آمن) ، وهي خبر (الذين)، والمعنى: إن الذين آمنوا والـذين هادوا من آمن منهم بالله ... والصابئون والنصارى كذلك أيضا(١).

وأنشدوا قول بشر بن أبي حازم:

وإلاَّ فـاعْلَمُوا أنّـا وأَنْـتُم :::: بغَـاةٌ مـا بَقِيْنَـا في شِـقَاقِ(٢).

وقول ضابئ البرجمي :

فمـن يـك أمسـى بالمدينـة رَحْلُـهُ :::: فـإنّي وقَيّـارٌ بهـا لَغَرِيـبُ(٣).

وعزّز سيبويه ذلك بأنه قد جاء في الشعر من الاستغناء أشد من هـذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم :

نَحْـنُ بِمَـا عِنْـدَنَا وَأَنْـتَ بِمَـا :::: عِنْـدَكَ رَاضٍ وَالـرَّأْيُ مُخْتَلِـفُ(٤).

فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد ؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين في هذه الصفة . والأول أجود ؛ لأنه لم يضع واحدا في موضع جمع ، ولا جمعا في موضع واحد(٥).

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١، ٤٥٩.

(٢) البيت من الوافر في ديوانه ١٦٥، والكتاب ١٥٦/٢، والأصول في النحو ٢٥٣/١ وشرح المفصل ٧٠/٨على رفع قوله: بغاة على التقديم والتأخير.

(٣) البيت من الطويل قاله ضابئ بن الحارث البرجمي في الكامل ١/ ١٨٨ و النوادر ص ٢٠. والشاهد رفع " قيّار" على التقديم والتأخير أي : إني بها لغريب وقيار كذلك .

(٤) البيت من المنسرح في ملحقات ديوانه: ٢٣٩، والشاهد قوله : نحن وأنت راض، حيث حذف المبتدأ في الجملة المعطوف عليها ؛للدلالة عليه بخبر المبتدأ في الجملة المعطوفة ، والتقدير : نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك .انظر: الكتاب ٧٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٤ ، والمقتضب ٣/ ١١٢

(٥) انظر : الكتاب ٧٤/١ – ٧٦.

وقد ردّ الرازي ذلك التأويل بأنه يقتضي أن كلام الله تعالى على الترتيب الذي ورد عليه ليس بصحيح ، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم، واستحسن تخريج الفراء أنه معطوف على المحل قبل تمام الخبر(١)؛لأنه لا حاجة فيه إلى تفكيك النظم ولذا كان أولَى من مذهب البصريين(٢).

وما قاله الرازي ردّا على البصريين ليس بقوي ، بل إن توجيه سيبويه والبصريين على التقديم والتأخير للآية الكريمة ، هو الذي يُظهر إعجاز القرآن الكريم وبلاغة نظمه ، فقد قال الله سبحانه وتعالى في سورة البقرة (٣) :"إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ"، وقال في سورة الحج(٤): (وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى)،وقال في سورة المائدة(٥): (وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)؛لأن النصارى مقدمون على الصابئين في الرتبة، لأنهم أهل كتاب، فقدّمهم في (البقرة)، والصابئون مقدّمون على النصارى في الزمان، لأنهم كانوا قبلهم، فقدّمهم في (الحجّ)، وراعى في (المائدة) المعنيين، فقدّمهم في اللفظ، وأخرّهم في التقدير، لأن تقديره: والصابئون كذلك، فتأمل فيها وفي أمثالها يظهر لك إعجاز القرآن(٦).

---

(١) اختار الفراء مذهبا وسطا بين جمهور البصريين والكسائي ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا، ولم يجوزه مطلقا ، بل أشار إلى أن إعراب الاسم إن خَفِيَ – بكونه مبنيا أو معربا مقدر الإعراب – جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر ، كما في النص القرآني الكريم ، وإلا فلا. انظر : معاني القرآن ٣١١/١.

(٢) انظر : تفسير الفخر الرازي ٦/ ٩٤.

(٣) من الآية ٦٢ .

(٤) من الآية ١٧ .

(٥) من الآية ٦٩ .

(٦) انظر : أسرار التكرار في القرآن :٧٥ ، وبصائر ذوي التمييز ١/ ١٤٥، وآراء سيبويه في شرح الجمل لابن خروف :٦٥٥.

ولذلك يقول الرماني: " كأنه قيل بعد انقضاء الآية (الصابئون كذلك) ثم قدّم ذكرهم على هذا التقدير؛ ليكونوا مع نظائرهم في الذكر، وإن كانوا مؤخرين عنهم في التقدير، ويحسن هذا انفرادهم من أهل الكتاب بأنهم أُجروا مجراهم ، وليس لهم كتاب معروف كما لليهود والنصارى ،فحسُنَ أن يُعامَلوا في اللفظ هذه المعاملة؛ لما لهم من الحال بين الحالين، فهم معهم في الحكم ،وهم مؤخرون عنهم بأنهم ليسوا أهل كتاب هؤلاء"(١).

٢- ومن ذلك أيضا تخريجهم تلك الشواهد التي ظاهرها ورد على لغة(أكلوني البراغيث)،كقوله تعالى:" ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم"(٢)، وقوله تعالى:" وأسروا النَّجْوَى الَّذين ظلمُوا"(٣).

فمن أنكر هذه اللغة تأول ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير؛ لأن القرآن لا يحمل إلا على الأفصح، فبعضهم يجعل ذلك الفعل خبراً مقدماً والاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً، إذ لا يمتنع تقديم الخبر إذا كان فعلا، وفاعلا بارزًا ؛لأمن التباس المبتدأ بالفاعل؛ لأن إسناد الفعل إلى الضمير يعلم منه ابتدائية المتأخر.

فإن قيل: تقديم الخبر في نحو: "قاما أخواك وقاموا إخوتك" يوهم فاعلية المبتدأ على لغة "أكلوني البراغيث".

أجيب: بأنه لا يمنع ذلك من التقديم؛ لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل ضمائر، والأسماء الظاهرة أبدال منها (٤).

---

(١) انظر : نص الرماني من تحقيق التعليقة ٢٩٩/١.

(٢) سورة المائدة من الآية ٧١.

(٣) سورة الأنبياء من الآية ٣.

(٤) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٤٨٢/١،ومغنى اللبيب: ٤٧٩.

وهذان تأويلان صحيحان لِما سمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة، وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح، لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب(١).

٣- ومن النصوص القرآنية التي حملها بعض النحويين على التقديم والتأخير قوله تعالى:" وكَذَلِكَ جعلنَا فِي كل قَرْيَة أكَابِر مجرميها"(٢).

فقد رُدّ بهذه الآية على ابن السراج الذي أوجب ترك المطابقة في المضاف إلى معرفة(٣)، وغيره يجيز الوجهين(٤)،بدليل هذه الآية على المطابقة، وقوله تعالى:" وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاس"(٥)على ترك المطابقة ، وهو الغالب(٦).

وقد حُمِل هذا على التقديم والتأخير، والتقدير: "مجرميها أكابر"، على أن يكون (جعلنا) بمعنى(صيّرنا)؛ليتعدى إلى مفعولين، وأما سبب كون المفعول الأول

---

(١) انظر : الجنى الداني ١٧١.

(٢) سورة الأنعام من الآية ١٢٣.

(٣) هذا ما نقله عنه ابن هشام في شرح قطر الندى ص٢٨١، وأوضح المسالك ٢٦٦/٣، والشيخ خالد في التصريح ١٠٣/٢، ولم أقف عليه في الأصول في النحو.

(٤) القاعدة أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقصد به التفضيل جاز فيه وجهان:
أحدهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتقول : الزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم ، وهند أفضل النساء ، والهندان أفضل النساء ، والهندات أفضل النساء.
والثاني: استعماله كالمقرون بالألف واللام فتجب مطابقته لما قبله ، فتقول : الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم ، ولا يتعين الاستعمال الأول خلافا لابن السراج، انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٣٧، وشرح ابن عقيل ١٨١/٣، وشرح الأشمونى ٢ / ٣٠٦.

(٥) سورة البقرة من الآية ٩٦.

(٦) انظر : أوضح المسالك ٢٦٦/٣.

(مجرميها) ؛ فلأنه معرفة ، فيتعين أنه المبتدأ بحسب الأصل، فضلا عن أن المعنى يقتضي التقديم والتأخير، كما أشار إلى ذلك مكّي القيسي(١).

وقد رُدّ هذا بأن تقدير "أكابر" مفعولًا ثانيًا، و "مجرميها" مفعولًا أول يلزمه المطابقة في المجرد(٢).

٤- ومما يتعلق بالتأويل بالتقديم والتأخير ما حمله الخليل وسيبويه عليه من مخالفة القاعدة في مجيء جواب الشرط غير مجزوم، وفعل الشرط مضارع، والقياس الجزم، كما في قول الشاعر:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ :::: إِنَّك إِن يُصرعْ أَخُوك تصرعُ(٣).

فقد جاء الفعل "تصرعُ" مرفوعا ، والقياس أنه مجزوم ؛ لأنه جواب لشرط مضارع ، فيُخرّجه الخليل على التقديم والتأخير بقوله : "يُرِيد إِنَّك تصرع إِن يصرع أَخُوك" ، فَقدم وَأخر"(٤)،وكذا فعل سيبويه، واستشهد على ذلك بنظائر كثيرة(٥) ، منها :

هذا سُراقةُ للقُرْآن يَدْرُسُهُ :::: والمَرْء عِنْدَ الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ(٦).

---

(١) انظر :مشكل إعراب القرآن : ٢٦٨/١.

(٢) انظر : شرح الأشموني ٣٠٦/٢، والتصريح ١٠٣/٢.

(٣) من مشطور الرجز، لجرير بن عبد الله البجلى في: الكتاب ٦٧/٣، وشرح أبياته لابن السيرافى ١٢١/٢، وتحصيل عين الذهب /٤١١، والنكت ٧٣٢/١.

(٤) انظر : الجمل في النحو ٢١٨.

(٥) انظر : الكتاب ٦٧/٣.

(٦) من البسيط ينسب إلى رجل من أسد ، في : الكتاب ٦٧/٣،والأصول في النحو ١٩٣/٢، كشاهد على التقديم والتأخير أي : والمرء ذئب إن يلق الرشا.

وكذا قول الهُذَلي:

فقلتُ تَحَمَّلْ فوق طَوْقِك إنَّها :::: مُطَبَّعةٌ مَن يأتِها لا يضيرُها[١].

كأنه قال: لا يضيرُها من يأتها، على القلب، ولو أريد به حذف الفاء جاز فجعلت كـ "إنْ"[٢]، وعليه قراءة طلحة بن سليمان : "أينما تكونوا يُدرككُم الموتُ"[٣] بالرفع، على حذف الفاء [٤].

والأول عند سيبويه- أعني حمله على التقديم والتأخير- أولى إن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور[٥].

والحال أيضا في قول زهير:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ :::: يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[٦]

فرفع (يقول) على نية التقديم عند سيبويه، وتقديره: يقول إن أتاه خليل[٧].

---

(١) من الطويل قاله أبو ذؤيب الهذلي "ديوان الهذليين ١/ ١٥٤"وهو في الكتاب ٣/٧٠، والأصول في النحو٢/١٩٣،والتصريح ٢/٤٠٢.

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٧١.

(٣) سورة النساء من الآية ٧٨ ، وانظر: المحتسب ١/١٩٣.

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٨١، ومغني اللبيب: ٧١٨.

(٥) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢/٤٠٣.

(٦) من البسيط قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدة في مدح هرم بن سنان، الديوان ١٥٣". و(الخليل) : الفقير المحتاج. والشّاهدُ فيه: (يقول) حيث جاء الجواب مرفوعًا (يقول)؛ لأنّ فعل الشّرط ماض؛ وهو (أتاه) .يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب ٣/٦٦، والمقتضب ٢/٧٠، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٨٩.

(٧) انظر : الكتاب: ٣/٦٦ و٦٧.

والمبرد يقطع بتقدير الفاء في كل ما ورد من شواهد ؛ لأن ما يحل محلا يمكن أن يكون له، لا ينوي به غيره[١].

ورجح ابن يعيش قول المبرد ، فقال: (فأما قوله: (وإن أتاه خليل)... إلخ، فالشاهد فيه رفع (يقول) وهو الجواب، أما الجزم فصحيح على ما ذكرناه[٢]. وأما الرفع فقبيح، والذي جاء منه في الشعر متأول من قبيل الضرورة ، فقوله: (يقول لا غائب مالي ولا حرم) ، فسيبويه يتأوله على إرادة التقديم كأن المعنى: يقول إن أتاه خليل، وقد استضعف. والجيد أن يكون على إرادة الفاء ، فكأنه قال: فيقول، والفاء قد تحذف في الشعر نحو قوله[٣]:

من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرُها :::: .....

فرفع على إرادة التقديم ، أو إرادة الفاء ، فاعرفه)[٤].

وقد ضعّف الأزهري هذين التخريجين – أعنى تخريج سيبويه والمبرد– ؛ لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل وخلاف فرض المسألة، لأن الغرض أنه الجواب. وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة[٥].

---

(١) انظر : الكامل ص١٧٥، والمقتضب ٢/٦٨،٧٢ ، والتصريح ٢/٤٠٣.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٨/١٥٧.

(٣) هذا بيتٌ من البسيط، نسبه سيبويه في الكتاب ٣/٦٥ لحسان بن ثابت وليس في ديوانه، وتمامه : والشّر بالشّر عند الله مثلان.والشّاهدُ فيه: (من يفعل الحسنات اللهُ يشكُرها) حيث حذف الفاء الرّابطة من جواب الجزاء؛ والتّقديرُ: فاللهُ يشكُرُها؛ وهذا الحذفُ للضّرورة الشّعريّة. يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب ٣/٦٥، ونوادر أبي زيد ٣١، والمقتضب ٢/٧٢، والأُصول ٢/١٩٥، والخصائص ٢/٢٨١.

(٤) شرح المفصل: ٨/١٥٧.

(٥) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢/٤٠٣.

ولست معه في ذلك ، لاسيما في حمله على التقديم والتأخير ، كما يقول سيبويه، وإن أدي إلى حذف الجواب ، فعادة العرب أنها تجتزئ بالقرائن عن النطق في كثير من كلامها، فإذا كان اللفظ معلومًا ولم يؤدِّ حذفه إلى اختلال الكلام، بل يستقلّ اللفظ والمعنى بما بقى ، جاز ذلك.

٥- ومما يتصل بالتقديم والتأخير تلك القاعدة التي ذكرها النحاة من الترتيب بين الفاعل والمفعول على الأصل وجوبا ، حينما يتصل الفاعل بضمير المفعول ، نحو قوله تعالى : "وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ"(١) ، وقوله: "يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ " (٢) ؛ لما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وذلك لا يصح(٣)، ومع ذلك ورد في بيت أبي الأسود :

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتِمٍ :::: جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ(٤)

مما دعا الأخفشَ وأبا عبد الله الطُّوال إلى القول بجوازه مطلقا ، وبعضهم قصر جوازه على الشعر(٥).

ولم يكن من سبيل عند الجمهور إلا أن يؤولوا البيت ، لكن كيف يؤولونه؟ ومن الحقائق المقررة عندهم أن الفاعل رتبته التقديم ، والمفعول رتبته التأخر ، وقد وقع كل منهما في البيت وغيره في الموقع الذي هو أولى به ، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدمًا أن موضعه التأخير ، وإنما المأخوذ به في

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٢٤.

(٢) سورة غافر من الآية ٥٢.

(٣) انظر: الأصول في النحو ٢٣٨/٢،والخصائص ٢٩٣/١-٢٩٤، والتصريح ٤١٥/١.

(٤) من الطويل لأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ٤٠٤، ونسبه ابن جنى إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة على هذا الروى. انظر : الخصائص: ١/ ٢٩٤، وابن عقيل: ٢/ ١٠٨، والتصريح ٤١٦/١.

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥٩٧/٢،والتصريح ٤١٦/١،والأشمونى ٤١٠/١.

ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخرا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدما فقد أخذ مأخذه ورَسَت به قَدَمُه(١).

ومن هنا أولوه بأن الهاء في " ربّه" عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل ، فيكون مقدَّمًا عليه لفظًا ومعنى(٢).

لكن لِمَ لا تكون الهاء عائدة على المفعول المتأخر "عديّ"؟ ويكون تأخّر المفعول في البيت على نية التقديم ؛ لكثرة ما ورد من تقديم المفعول على الفاعل، كأنه تنوسي الأصل وغَلَب الفرع ، فلما تقدّم الفاعل هنا وتأخر المفعول قُدّر المفعول في نية التقديم من باب غلبة الفروع على الأصول(٣).

ومن ثم وجدنا ابن جني يقول:" والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول "على الفاعل" كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخّر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: "جزى عديَّ بن حاتم ربُّه"، ثم قدّم الفاعل على أنه قد قدّره مقدمًا عليه مفعوله فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يَجْفُ عليك ، فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشّعه" (٤). ثم ساق نظائر على ذلك(٥).

وكأن المجيزين ذلك لم يروا فيه عودا للضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وما ذلك إلا لاختلاف مفهوم الرتبة لديهم عن مفهوم الجمهور ، فهم لا يقيسون رتبة الفاعل والمفعول بالنسبة للفعل باقتضاء الفعل لكل منهما ، بل بموقعهما منه موالاة له أو انفصالا عنه ، والموقع وإن كان يقتضي الفاعل مواليا للفعل ، إلا أن

---

(١) انظر : الخصائص ١/٢٩٥.
(٢) انظر : الخصائص ١/٢٩٤.
(٣) انظر : أصول التفكير النحوي ص ٣٠١.
(٤) انظر : الخصائص ١/٢٩٧.
(٥) انظر : الخصائص ١/٢٩٧-٢٩٨.

المفعول كثر تقدمه على الفاعل في فصيح الكلام حتى ضاهاه في استحقاق الموقع، فما كان للفاعل بحق الأصل أصبح للمفعول بحق كثرة تقدمه على الفاعل، والشيء إذا وقع موقع الشيء أخذ حكمه(١).

٦- ومن الشواهد التي وُجِّهَت على التقديم والتأخير ما جاء في الوصف الرافع للاسم الذي بعده، حيث اشترط البصريون لإعرابه مبتدأ؛ أن يتقدم عليه نفي أو استفهام ، ويكون ما بعده مرفوعا به سد مسد الخبر، أما إذا لم يتقدم عليه نفي أو استفهام فيعربونه خبرا مقدما(٢).

قال سيبويه: (وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد؛ وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرو، و(عمرو) على (ضرب) مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربي جيد.... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله: يقوم زيد، وقام زيد، قبح؛ لأنه اسم وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه)(٣).

فالاستعمال مرتبط بالمعنى ، فإذا قصد بـ(قائم)، أنه مبتدأ في المعنى وما بعده فاعل سد مسد الخبر فقبيح، وإن أردت الابتداء بـ(زيد)، ولكن قدمت (قائم) فَحَسَنٌ ، هذا ما أشار إليه ابن يعيش ، وهو يوضح الفرق بين جواز قولنا (أقائم الزيدان) وعدمه في (قائم الزيدان) قال: (واعلم أن قولهم: أقائم الزيدان، إنما أفاد نظرا إلى المعنى إذ المعنى: أيقوم الزيدان؛ فتم الكلام به، لأنه فعل وفاعل و(قائم)

---

(١) انظر : أحوال الضمير مع مفسِّره ص : ١٥٨.

(٢) انظر: الكتاب ١٢٧/٢، والأصول في النحو: ٦٥/١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٢ ، وائتلاف النصرة ٧٩.

(٣) الكتاب: ١٢٧/٢.

هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى.... ولو قلت: (قائم الزيدان) من غير استفهام لم يجز عند الأكثرين"[١].

وأجاز الأخفش [٢] والكوفيين[٣] إعرابه مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام، واستشهدوا بقول الشاعر:

خبير بنو لِهْبٍ فلا تك ملغيا :::: مقالة لهبي إذا الطير مرّت[٤]

حيث وجهوا البيت على ما ذهبوا إليه، من أن "خبير" مبتدأ، وهو وصف استغنى بفاعله "بنو لهب" عن الخبر، والوصف لم يتقدمه ما يعتمد عليه ، وفي هذا دلالة على أن الوصف يعمل عمل الفعل وإن لم يعتمد، وأما قوله "ملغيا" فهو اسم فاعل من "ألغى" وقد عمل عملَ فعله فنصب مفعوله وهو (مقالة) إلا أنه معتمد على ذي خبر وهو اسم (تك) فتحقق له شرط عمله .

واستدل أصحاب هذا المذهب أيضا بقوله تعالى :{وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلاَلُهَا}[٥] على قراءة أبي حيوة [٦] برفع "دانية"، على أنها مبتدأ استغنى بفاعله، وعليهم جار ومجرور متعلق به، و"ظلالها" فاعله سد مسد الخبر، وعليه يكون اسم الفاعل عمل عملَ فعله ورفع الظاهر من غير اعتماد[٧].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/١.

(٢) انظر مذهب الأخفش في : كتاب الشعر ٢٨٧/١ ، المقتصد ٥١٢/١ ،و ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧١.

(٣) انظر مذهب الكوفيين في : شرح التسهيل ٢٧٤/١ ، شرح الكافية ١/ ٨٧ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٣، ائتلاف النصرة ٧٩.

(٤) البيت من الطويل ، لرجل من الطائيين ، وهو من شواهد : شرح التسهيل ٢٧٣/١ ،شرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ ،التذييل والتكميل ٢٧٤/٣ ،أوضح المسالك ١٩١/١ ، شرح ابن عقيل ١٩٥/١ .

(٥) الآية ١٤ من سورة الإنسان .

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٣٨ ، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٦.

(٧) انظر : الدر المصون ١٠ /٦٠٦.

ووجّه البصريون ما استدل به الكوفيون والأخفش على التقديم والتأخير، فيكون قوله "خبير" خبر مقدم ، وقوله "بنو" مبتدأ مؤخر ، فالمسألة من قبيل التقديم والتأخير، وبهذا لا يكون الوصف عمل عمَل فعله مع عدم الاعتماد [١].

ولا يرد عليه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين، إفرادا وتثنية وجمعا، وهنا لا تطابق بينهما، لأن "خبير" مفرد و"بنو لهب" جمع ، فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد.

لأنه يمكن الجواب عنه بأن (خبير) في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع، بسبب أنه على زنة المصدر مثل : الزميل، والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي على زنة شيء حكم ذلك الشيء، وقد وردت صيغة "فعيل" مخبرا بها عن الجماعة في نحو قوله تعالى [٢]: "وَالْمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ"[٣].

وكذلك خُرّجت القراءة على أن "دانية" خبر مقدم متحمل لضمير "ظلالها" ، وهذا الضمير هو الفاعل و"ظلالها" مبتدأ مؤخر ، وتكون المسألة على التقديم والتأخير[٤].

ثانيا - الرتبة والضرورة الشعرية.

علاقة الرتبة بالضرورة الشعرية تعد امتدادا لصلة الرتبة بالتأويل، فقد كان الحكم بالضرورة أحد وسائل التخريج والتأويل والتقدير لما اصطدم مع

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٢٧٤/٣ ،شرح الأشموني ٧/٢ ، أوضح المسالك ١٩٣/١.
(٢) من الآية ٤ من سورة التحريم.
(٣) انظر : التذييل والتكميل ٢٧٤/٣ ،وأوضح المسالك ١/ ١٩٣ ،وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٦.
(٤) انظر : شرح الجمل ١/ ٣٤١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٧٦ ،والدر المصون ٦٠٦/١٠ ، وائتلاف النصرة ٧٩ .

القاعدة، مما لا يمكن ردّه إليها بأحد أساليب التأويل السابقة، فبابه الشعر، ولا يصح مثله في النثر.

وقد وردت شواهد في كتب النحو، معظمها تتصل بمسائل خلافية، طرحت فيها قرينة الرتبة، قال عنها المانعون: إنها ضرورة، وهي تتعلق بالرتبة الملتزمة أو المحفوظة؛ لأن الترخص في الرتبة غير الملتزمة، لا يسمى ضرورة، وقد بيّن ذلك ابن جني في تقسيمه للتقديم والتأخير إلى ضربين:" أحدهما – ما يقبله القياس، والآخر– ما يُسَهّله الاضطرار"(١).

فمن الأول تقديم المفعول على الفاعل ، والفعل ، وتقديم الخبر على المبتدأ، ما لم يعرض له ما يقيّد رتبته فتصبح ملتزمة، فكل ذلك جائز في الشعر والنثر(٢).

أما الذي يُسَهّله الاضطرار فهو يتعلق بالرتبة الملتزمة المحفوظة، وهو ما عدّه المانعون من النحاة ضرورة ، كتقديم المستثنى أول الكلام ، وتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والفاعل على عامله ، والصفة على موصوفها ، والتمييز على فعله المتصرف ، وتقديم ما بعد "إلا" عليها ، وتقديم المجرور على حرف الجر، والفصل بين المتلازمين ، وغير ذلك من ضرائر التقديم والتأخير، التي وصفت تارة بالحُسْن ،كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وتارة بالقبح ، كالفصل بين العدد وتمييزه، أو بالقلة ، كالفصل بين المجرور وجاره ،أو بالكثرة، كتقديم المعطوف على المعطوف عليه مع الواو خاصة(٣).

---

(١) انظر : الخصائص ٢/٣٨٢.

(٢) انظر : الخصائص ٢/٣٨٢ –٣٨٣.

(٣) انظر : الأصول في النحو٢/٢٢٢،والخصائص ٢/٣٨٥،وضرائر الشعر: ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٤.

وفيما يلي دراسة لبعض تلك النماذج من هذه الشواهد التي خولفت فيها قرينة الرتبة الملتزمة – عند بعضهم– لضرورة الشعر.

١- تقديم المستثنى.

مما هو معلوم أن رتبة المستثنى التأخير، وقد يتقدم المستثنى منه مع عامله، بتوسطه بين جزئي كلام، كـ : قام إلا زيدا القوم ، أما أن يتقدم في أول الجملة، فتقول: إلا زيدا قام القوم، فلا يجوز إلا في الشعر في رأي البصريين(١).

معللين منع ذلك بأنه يؤدِّي إلى أن يعمل ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله؛ فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وكذا لأن الاستثناء يضارع البدل، ألا ترى أنك تقول "ما جاءني أحد إلا زيد، وإلا زيدًا" والمعنى واحد، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمهُ كما يمتنع تقديمُ البدل على المبدل منه(٢).

ولذا أجابوا عن تقديمه في قول القائل :

خلا اللهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وإنّما ::: أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً من عِيالِكَا(٣).

بأنه ضرورة، وكان الوجه أن يقول:(ما أرجو سواك خلا الله)(٤). أما الكوفيون فقد أجازوه شعرا ونثرا(٥).

---

(١) انظر: المقتضب ٤٠٦/٤، والإنصاف ٢٢٢/١ م٣٦، والتبيين: ٤٠٦ م٦٨، والهمع ٢٦٠/٢.

(٢) انظر: الخصائص ٣٨٢/٢، والإنصاف ٢٢٤/١.

(٣) من الطويل، لا يعرف قائله ،من شواهد شرح التسهيل١٩١/٢،والمساعد٥٦٧/١.

(٤) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٣٢.

(٥) انظر : الإنصاف ٢٢٢/١، والتبيين:٤٠٦، وهمع الهوامع ٢٦٠/٢.

والمرجّحُ رأي البصريين ؛ لقلّة المسموع فلم يرد إلا في بيت أو بيتين ، ولتشبيه (إلا) والمستثنى بواو المعية والمفعول معه، و(لا) والمعطوف بها ، فكما لا يتقدم الواو ومدخولها أول الجملة والمعطوف بـ(لا) عليها، لا تتقدم (إلا) ومدخوها أول الجملة[١].

٢- تقديم المعطوف على المعطوف عليه.

لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في ضرورة الشعر[٢]، وَإِنَّمَا جَازَ فِي الضَّرُورَة تَقْدِيم الْمَعْطُوف ، دون بقية التوابع من الصّفة والتوكيد وَالْبدل؛ لأن الْمَعْطُوف غير الْمَعْطُوف عَلَيْهِ ، وَالصّفة هِيَ الْمَوْصُوف ،وَكَذَلِكَ الْمُؤَكِّد عبارَة عَن الْمُؤَكَّد، وَالْبدل إِمَّا أَن يكون هُوَ الْمُبدل أَو بعضه أَو شَيْئا ملتبساً بِهِ[٣].

والمعطوف المتقدم للضرورة إما أن يكون منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا، فأما المعطوف المنصوب فيجوز عند أكثرهم تقديمه ، كما في قول الشاعر:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً :::: خِصَالاً ثَلاَثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى[٤]

---

(١) انظر : المقاصد الشافية ٣/٣٧٢.

(٢) انظر : الأصول في النحو٢/٢٢٦ ، ومغني اللبيب:٤٦٧، والتصريح١/٥٣٢، ونسب السيوطي في الهمع ٣ / ٢٢٧.جوازه في الاختيار للكوفيين ، وليس كذلك ، بل مذهبهم جوازه في الشعر. انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٩.

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري١/٢٧٥-٢٧٦.

(٤) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو ليزيد بن الحكم. والشّاهد فيه: (وفحشًا) حيث ذهب ابن جنّي إلى أنّ الواو في (وفحشًا) هي واو المعيّة، وأنّ الشّاعر قدّم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب ؛ ورده الجمهور؛ لإمكان جعل الواو عاطفةً قُدِّمت هي ومعطوفُهَا . انظر هذا البيتُ في: الخصائص ٢/٣٨٣، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٢٧١، ٢٧٥، والمقاصد النّحويّة ٣/٨٦، ٢٦٢.

فالواو هذه هي واو العطف، و(فُحشًا) معطوف علـــى (نميمـــة) ؛ لكـــنّ الشّاعر اضطّر إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ والتّقدير: جمعتَ غيبـــةً ونميمةً وفُحشًا(١).

أما المعطوف المرفوع -لغير الفاعلية- وكذا المجرور ، فذكر القزاز أنه لا يجوز عند البصريين تقديمه على المعطوف ، لا في شعر ، ولا في غيره(٢).

وإنما قلت لغير الفاعلية ؛ لأنه ورد في كتاب سيبويه تقديم المعطوف على المعطوف عليه المرفوع على الفاعلية، كأنه يجيزه إذا كان فاعلا، من ذلك إنشاده قول ذِي الرمة:

كأنَّـا على أولادِ أحقَبَ لاحَهـا جَنـوبٌ :::: ورمْـــيُ السّـــفا أنفاسَـــها بِسَـــهامِ
ذَوَتْ عنهـــا التَّنـــاهى وأنزلـــتْ :::: بهـــا يـــومَ ذبّـــابِ السَّـــبيبِ صـــيامِ(٣)

يُرِيد : لاحها جنوبٌ وَرميُ السفا(٤).

وخالف في ذلك الأخفش والكوفيون ، فأجـــازوا تقـــديم المرفـــوع لغيـــر الفاعلية في الضرورة ، وأنشدوا على جوازه :

---

(١) انظر : التصريح على التوضيح ٥٣٢/١، وخزانة الأدب ١٤١/٩.
(٢) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٣٢٨-٣٢٩ ، ولغة الشعر: ٢٨٨.
(٣) من الطويل لذي الرمة في ديوانـــه ٦١٠ ، والكتـــاب ٩٩/٢، وشـــرح الكافيـــة الشـــافية ١٢٦٩/٣، وشرح الأشموني ٤٠١/٢ ، والأحقب: حمار الوحش. لاحها: أضمرها. السفا: الشوك الصلب. الجنوب: الريح الجنوبية. التناهي: المكان الذي ينتهي إليه المـــاء ويجـــف صيفًا. ذوت: علته الريح. يوم ذباب السبيب: يوم شديد الحر.المعنى: يصف الشاعر رحلتـــه المضنية على مطية ضامرة سريعة، تشبه الحمر الوحشية التي أضـــمرتها ريـــح الجنـــوب القاسية التي جففت المياه في التناهي، وأدمت أنوفها الأشواك الصلبة كالسهام ،والشـــاهد كما في الصلب من تقديم المعطوف المرفوع على الفاعلية على المعطوف عليه للضـــرورة، انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٧/١-٤٠٨.
(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ١٢٦٩/٣.

أَلا يَــا نَخْلَــة مــن ذَات عــــرق :::: عَلَيْــك وَرَحْمَــة الله السَّــلَام [١]

يريد : (عليك السلام ورحمة الله) ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وعلته عندهم أن هذه الأسماء ترتفع عندهم على الابتداء ، فكما لا يجوز:(وعمرو زيــد منطلقان) ، كذا لا يجوز هذا[٢] .

أما عند الكوفيين ، فإنما جاز عندهم؛ لأن الرافع في مــذهبهم (عليــك) ، وقد تقدّم[٣].

وقد حاول ابن جني أن يخرجه عن الضرورة ، لا تقديم فيه ولا تــأخير ، من قِبَلِ أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في (عليك)، وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدَّم عليه وهو (عليك)، ففيه إذًا ضــمير منــه مرفــوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عنده مــن تقــديم المعطوف على المعطوف عليه[٤].

لكنه بهذا التأويل يفرّ من محظور إلى محظور آخر يراه أسهل من الأول ، وَهِو الْعَطف مَعَ عدم الْفَصْل ، وهو أسهل لوروده فِي النثر، كــ : (مَرَرْت بِرَجُــل

(١) هذا بيتٌ من الوافر، وهو للأحوص. والشّاهدُ فيه: (عليك ورحمة الله السّلام) ، حيث قــدّم المعطوف وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه وهو (السّلام) للضّرورة الشّعريّة. انظر هذا البيت في: مجالس ثعلب ١٩٨/١، والأُصول ٣٢٦/١، ٣٤٤، ٢٢٦/٢، والخزانة ١٩٢/٢، وحواشي ديوان الأحوص: ٢٣٩.

(٢) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٩.

(٣) انظر مذهب الكوفيين في رافع المبتدأ في الإنصاف ٣٨/١ ، والتبيين: ٢٢٥.

(٤) انظر الخصائص ٢ / ٣٨٦.

سَوَاءٍ والعدمُ) ، حَتَّى قيل : إِنَّه قِيَاس[١]. وما قاله مدعيا أنه رأيه ، ينقل البغدادي أنه قول سيبويه[٢].

ومهما يكن من أمر فإنه لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به ، والذين أجازوا من ذلك شيئًا أجازوه في الشعر، وقد ورد بقلة، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر على قلته أصولًا، لزال الكلام عن جهته[٣].

٣- تقديم الفاعل على عامله.

ذكر بعض النحويين أن رتبة الفعل أولا ، ورتبة الفاعل أن يكون بعده ، ولا يجوز أن يتقدم عليه ، كما لا يجوز أن يتقدم حرف من حروف الكلمة على أولها، وهذا في رأي البصريين وموافقيهم ، فلا يجوز عندهم تقديم الفاعل على عامله، إلا في ضرورةٍ[٤].

فقد قال سيبويه: "ويحتمِلون قُبحَ الكلام حتَّى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ، ليس فيه نقض ، فمن ذلك قوله:

صَددْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلّما :::: وصال على طُولِ الصُّدود يَدومُ[٥].

وإنما الكلام: وقلَّ ما يَدوم وصالٌ"[٦].

ومع أن سيبويه نص في موضع آخر: " وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم"[٧] ، وأنشد البيت السابق ، وهذا تصريح منه بأن وجه الضرورة تقديم

---

(١) انظر مغني اللبيب : ٨٦٦.
(٢) انظر : خزانة الأدب ٣٩٩/١.
(٣) انظر : الأصول في النحو ٢٢٦/٢.
(٤) انظر: تحصيل عين الذهب / ٦٧، وشرح الجمل ١٦٠/١،والتصريح ٢٧١/١.
(٥) من الطويل ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وقيل للمرار الفقعسي. الكتاب ١: ١٢ و٤٥٩ وشرح أبياته ١: ١٠٤ والمقتضب١: ٨٤، وشرح المفصل١٠: ٧٦. وديوانه ص٤٩٤.
(٦) الكتاب ٣١/١.
(٧) الكتاب ١١٥/٣.

الاسم على رافعه ، فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه على وجه الضرورة(١).

غير أن تأويلات النحاة كثرت حول هذا البيت ، على أن (وصال) ارتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر ، فكأنه قال : (وقلَّ ما يَدوم وصالٌ). أو أنها مرفوعة بـ(قلّ) و (ما) زائدة، والتقدير : (وقلّ وصال يدوم). أو أنها مرفوعة على تقدير (أن يكون)محذوفة(٢).

وكلها وجهات نظر متعددة ترمي إلى المحافظة على لزوم الرتبة بين الفعل والفاعل ، والمحافظة كذلك على عدم إيلاء "قلّما" اسما ؛ إذ إنها موضوعة للفعل بمنزلة(رُبّما) لا يليها الاسم البتة(٣).

أما الكوفيون فقد أجاز بعضهم في السعة تقديم الفاعل على الفعل، مع البقاء على فاعليته(٤).

وقد استدلوا على هذا بشواهد(٥) ، كقول الزباء:

ما لِلْجمَال مَشْيُها وَئِيدَا :::: أجندلا يحملن أم حديدا(٦)

على أن (مشيها) عندهم فاعل للصفة (وئيداً) ، وقد قُدّم على عامله ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيداً)، وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلاً بـ(وئيدا) مقدماً عليه(٧).

---

(١) انظر حاشية الشمنى (المنصف من الكلام) ٨١/٢.
(٢) انظر : شرح السيرافي ٢٤٧/١، ومغني اللبيب ٤٠٤.
(٣) انظر : تحصيل عين الذهب:١٣ ، ولغة الشعر: ٢٨٧.
(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، وتعليق الفرائد ٢٢٣/٤.
(٥) انظر تلك الشواهد في : مجالس العلماء للزجاجى / ٢٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٠/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢، وتذكرة النحاة : ١٥٠.
(٦) من مشطور الرجز للزباء، انظر :المساعد ٣٨٧/١، والتصريح ٢٧١/١ .
(٧) انظر : التصريح ٢٧١/١ ، وحاشية الخضرى ١٦١/١.

ويخرجه المانعون إما بحمله على الضرورة[١]،أو بتأويله على غير الوجه الذي استدل به الكوفيون ،على تقدير أن (مشيها) مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده ، والتقدير: (يكون وئيدا) أو : (يظهر وئيدا) ، أو أن (مشيها) بدل من ضمير شبه الظرف، المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار [٢].

٤- تقديم التمييز على عامله المتصرف.

للنحويين في هذه المسألة مذهبان :

الأول – ذهب بعض الكوفيين كالكسائى[٣] – ووافقهم بعض البصريين كالمازنى[٤]، والمبرد[٥]، والجرمى[٦] إلى جواز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً متصرفاً فيقال: "نفساً طاب زيد"، و"عيوناً تفجرت الأرض".

وقد احتجوا لما ذهبوا إليه من جواز التقديم بقول المخبل السعدى:

أَتَهجُرُ لَيلى بالفِراقِ حَبيبَها :::: وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ[٧]

ووجه الاستدلال به: أن في (كان) ضمير الشأن أو الحديث، وفى (تطيب) ضمير (ليلى)، فكأنه قيل: وما كان الشأن تطيب ليلى نفساً، فـ(نفساً) تميز نسبة (تطيب) إلى (ليلى)، ثم قُدّم (نفساً) على العامل المتصرف (تطيب) [٨].

---

(١) انظر: تحصيل عين الذهب : ٦٧.

(٢) انظر : ينظر: شرح التسهيل ١/١٠٨، ١٠٩، والتصريح ١/٢٧١.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٨٩،والمساعد٢/٦٦.

(٤) انظر: المقتضب٣/٣٦، والأصول ١/٢٢٣.

(٥) انظر: المقتضب٣/٣٦.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب٣/١٦٤٣.

(٧) من الطويل، للمُخَبَّل السعدى فى: ديوانه/ ٢٩٠ (ضمن كتاب شعراء مقلون)، انظر : المقتضب٣/٣٦، ٣٧، والأصول١/٢٢٤، والخصائص٢/٣٨٤، وتحصيل عين الذهب/١٧٠.

(٨) انظر: المقتصد٢/٦٩٥، ٦٩٦، وتحصيل عين الذهب/ ١٧٠.

الثاني- وذهب سيبويه[١]، والفراء[٢]، والأكثرون من البصريين[٣]، والكوفيين[٤] إلى منع تقديم التمييز على عامله مطلقاً.

وأجابوا عن بيت المُخَبَّل السعدى السابق – بأنه لو سُلِّم بصحة رواية بيت المخبل السعدى السابق فإن هذا إنما ورد في الشعر، وما انفرد به الشعر ليس بأصل يقاس عليه، إنما يوَجَّه إلى الضرورة[٥].

فضلا عن أن الرواية الصحيحة فيه: "وما كان نفسي بالفراق تطيب". فـ(نفسي) اسم كان و(بالفراق تطيب) خبرها.

وعلى فرض صحة الرواية "وما كان نفساً بالفراق تطيب" فليس فيه حجة أيضاً؛ لاحتمال أن يكون اسم كان ضميرا يعود على (حبيبها)، و(نفسا) خبره، و(بالفراق تطيب) صفته. كأنه قال: وما كان حبيبها نفساً طيبة بالفراق. أو نفساً منصوب بإضمار (أعنى)، فهو مفعول به لا تمييز.

وكذلك أيضاً على رواية: "وما كان نفساً بالفراق يطيب" ليس فيه حجة؛ لاحتمال أن يكون في (كان) ضمير و(حبيبها)، و(نفسا) تمييز نسبة لهذا الضمير، و(بالفراق يطيب) خبر (كان)، فالتمييز هنا غير مقدم على عامله.

ويحتمل أيضاً أن يكون في (كان) ضمير يعود على (حبيبها)، و(نفساً) خبره، و(بالفراق يطيب) صفته والضمير في (يطيب) يعود على (نفساً) [٦].

---

(١) انظر: الكتاب ٢٠٤/١، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١.

(٢) انظر: معانى القرآن ٧٩/١، وارتشاف الضرب١٦٣٤/٣.

(٣) انظر: الإنصاف٨٢٨/٢، وارتشاف الضرب١٦٣٤/٣، وشفاء العليل٥٥٩/٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب١٦٣٤/٣.

(٥) انظر: التبيين ٣٩٧ ، والشاهد الشعري عند الكوفيين دراسة نحوية تحليلية: ١١٤٢.

(٦) انظر: الإيضاح العضدى: ٢٢٤، والخصائص٣٨٥/٢، ٣٨٤ ، والإنصاف ٦٨٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش٧٤/٢.

٥- ومما يتصل باطّراح قرينة الرتبة للضرورة ، ما يقع من الفصل بين المتلازمين، كالمضاف والمضاف إليه ، بل عُدّ من الضرورات الحسنة ، فمذهب أكثر الكوفيين جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه لضرورة الشعر دون النثر بغير الظرف والجار والمجرور(١) ، كما في:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ::: زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ(٢)

وقول الشاعر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا ::: كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَها قَلَمَا(٣)

ومذهب البصريين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة لا يكون إلا بالظرف أو الجار والمجرور خاصة ، دون غيرهما (٤)،من جهة أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه؛ لأنه واقع موقع تنوينه ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه، إلا في ضرورة الشعر خاصة وإنما جاز الفصل بالظرف وشبهه ضرورة؛ لأنه يُتّسَعُ فيهما ما لا يُتَّسَعُ في غيرهما، ولأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان

---

(١) انظر: الإنصاف٢/٤٢٧ ، وائتلاف النصرة/٥٢.

(٢) من مجزوء الكامل، لم أهتد إلى قائله ، و الشاهد فصل بين المضاف (زجّ) والمضاف إليه (أبى) بـ(القلوص)، وهو مفعول، وليس ظرفاً ولا حرف خفض ومخفوضه، وتقدير الكلام: زجَّ أبى مزادة القلوص.انظر : ضرائر الشعر/١٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣، وشرح الكافية للرضى ٢٩٠/٢،

(٣) من المنسرح، لم أهتد إلى قائله، ورد في: الخصائص ٣٩٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٩/٢، وخزانة الأدب ٤١٨/٤. حيث فصل بين المضاف الذي هو (بعد) والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل الذي هو (خطَّ)، وتقدير البيت: فأصبحت قفراً بعد بهجتها، كأن قلماً خطَّ رسومَها.

(٤) ينظر: الكتاب ١٧٦١٧٩/١، والمقتضب ٣٧٦/٤، ٣٧٧، والإنصاف٤٢٧/٢.

أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تُذْكَر، فكأنّ ذكرها وعدمها سيّان، فلذلك جاز إقحامها(١).

ولما أراد المتأخرون من النحاة كابن مالك ومن تبعه أن يفصلوا في هذه المسألة، نظروا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاماً لا ضرورة فيه، كقراءات رويت في بعض آيات القرآن، وكأحاديثَ رُويت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو أفصح العرب، وكعبارات رواها الأثباتُ عمّن شافهوهم من العرب المحتج بكلامهم، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضايفين على ضربين:

– ضرْب يجوز فى سعة الكلام، وذلك فيما وجدوا له دليلاً فى الكلام المنثور، أو وجدوه شائعاً فى شعر الشعراء المعروفين، مع أن له تعليلاً صحيحاً، يجرى على ما عهد في كلام العرب.

– وضرْب لا يجوز في سعة الكلام، وإنما يحتمل منه ما ورد في الشعر، ويعتبر ضرورة من ضرورات الشعر، وهو ما لم يجدوا له دليلاً في غير الشعر الذي لم يعرف قائله، أو عُرِفَ ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك الكلام العربي غير متوافر فيه، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ، ولا يُعْدَل عن منهجه(٢).

وغير ذلك الفصل للضرورة كثير، كالفصل بين الجار ومجروره ، وبين الحروف التي لا يليها إلا الفعل في سعة الكلام، كـ (لن) ومعمولها، و(قد) ومصحوبها ، و(لمّا) ومجزومها ، وبين العدد ومميِّزه ،و بين المعطوف

(١) انظر : شرح المفصل ٣/٢٣.
(٢) انظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣/١٧٩.

والمعطوف عليه، والصفة وموصوفها بما ليس معمولا لأحدهما ، وغير ذلك من ضرائر التقديم والتأخير التي طرحت فيها الرتبة بين المتضامّيْنِ(١).

غير أنه أحيانا يكون التقديم والتأخير سببا في استشكال المعنى وصعوبته وخروج الكلام عن وضعه ، فلا يفهم منه المعنى المراد إلا بعد كدٍّ وتدبّرٍ ، لاسيما حينما يكثر التقديم والتأخير في بيت الشعر، فذلك قبيح جدا ، لا ينبغي لأحد أن يرتكبه(٢).

وإنما وصفه النحاة بذلك ؛ لأنهم رأوا فيه الشعراءَ قد أوغلوا في استغلال حرية الرتبة وقرينة الإعراب ، فقدّموا وأخّروا حتى التبس المعنى ؛ لأنه صار محتاجا إلى كدّ الذهن ، كالفرزدق –مثلا– الذي كان مولعا بذلك في بعض أبياته التي التبس معناها، حتى كأنه يعتمده ويقصده ويعتقد حسنه، حتى عدّت من الأبيات المشكلة الإعراب(٣) ، كقوله :

فليست خراسانُ التي كان خالدٌ :::: بها أسدٌ إذ كان سيفًا أميرَها(٤).

فكأنه قال: وليست خراسان بالبلدة التي كان خالدٌ بها سيفًا؛ إذ كان أسدٌ أميرها، ففي (كان) على هذا ضمير الشأن والحديث، والجملة بعدها التي هي (أسدٌ أميرَها) خبر عنها.

وفي هذا التنزيل أشياء ، منها :

– الفصل بين اسم (كان) الأولى وهو (خالد)، وبين خبرها الذي هو "سيفًا" بقوله: (بها أسدٌ إذ كان...) .

---

(١) انظر ذلك كله في : ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٢-٢٠٦.

(٢) انظر : ضرائر الشعر ٢١٣.

(٣) انظر : سر الفصاحة ١١٢، و لغة الشعر: ٢٩٠، ٢٩٢.

(٤) من الطويل في : الخصائص٢/٣٩٧، وضرائر الشعر: ٢١٣ ،ولم أقع عليه في ديوانه.

– أنه قدَّم بعض ما "إذ" مضافة إليه وهو (أسدٌ) عليها، وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح والفساد ما لا خفاء به ولا ارتياب.

– أن (أسدٌ) أحد جزأي الجملة المفسرة للضمير على شريطة التفسير، أعني: ما في (كان) منه. وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلا من بعده. ولو تقدَّم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير(١).

أرأيت معي ما سببه كثرة التقديم والتأخير من غموض وتعمية؟.

وكذا قوله– الذي وُصف بأنه أقبح الضرورات ؛ لاستشكال إعرابه؛ لِمَا فيه من التعقيد اللفظي الذي سبّبه التقديم والتأخير(٢):–

وَمَا مِثْلُه في النَّاسِ إلا مُمَلكاً :::: أَبو أُمهِ حَيٌّ أَبوهُ يُقَارِبُه(٣).

يريدُ: مَا مثلُه في الناسِ حَيٌّ يقاربهُ ، إلا مُملَّكٌ أَبو أُمِ ذلكَ المملَّكِ أَبوهُ ، ولكنْ نصبَ مملَّكًا ، حيثُ قَدَّمَ الاستثناءَ(٤).

فهذا قبيح جدا ،ليس عند النحاة فحسب ،بل حتى عند النقاد ، حيث عدّوه من عيوب الشعر، ووصفوه بالتعسف؛ لأنه وضع أشياء في غير مواضعها؛ لما فيه من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه ؛لأن مقصوده : وما

---

(١) انظر : الخصائص٢/٣٩٧–٣٩٨، وضرائر الشعر ٢١٣ ،وسر الفصاحة ١١٢.

(٢) انظر : الكامل ١٨/١ ، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: ١٢٨.والإيضاح في علوم البلاغة ٣٢/١ ،

(٣) البيت من الطويل للفرزدق في: الكامل ٤٢/١، الخصائص ٣٩٣/٢، وضرائر الشعر : ٢١٣ ، ولم أقع عليه في ديوانه.

(٤) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٠٩.

مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملّكًا أبو أمه أبوه ، يعني هشاماً ، لأن أبا أمه أبوالممدوح(١).

وهكذا تلتقي نظرة النحاة والنقاد في قبح هذه الأبيات ، لما فيها من الإفراط في ضرورة التقديم والتأخير ، ولذلك استغلت في الألغاز النحوية ، وليس ذلك إلا لأن المعنى قد التبس ، فاحتاج إلى غير قليل من العناء في استجلائه(٢).

****

(١) انظر : الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني: ١٢٨ ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي: ١١١.

(٢) انظر : لغة الشعر ص: ٢٩١.

خاتمة البحث

مما لا شك فيه أن معايشة البحث، إضافة إلى ما تقتضيه مسايرة المنهج العلمي تحتّم على الباحث أن يدلي عند الختام ببعض الرؤى التي تشكّلت لديه خلال رحلته مع موضوع بحثه، وهي تتمثل في خلاصة ما توصل إليه من نتائج، وأهمها ما يلي:

•- لم يكن النحو العربي عِلْمًا يهتم بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب، بل هو عِلْمٌ يهتم أيضا بترتيب الكلام ومقاصد المتكلمين، وكل ذلك قائم على أساس من النحو إسنادًا وتعليقًا، وهذا إنما يثبت للنحو غاية ووظيفة أوسع مما هي عليه الآن.

•- تهتم الرتبة بإبراز العلاقات بين الكلمات ، إذ تحصُل العلاقات النحوية بين الكلمات من خلال انتظامها في ترتيب معيّن في الجملة العربية ، يأخذ بعضها بحُجُز بعض.

•- من تأمل المعنى اللغوي للرتبة يجد الإشارة إلى نوعي الرتبة: المحفوظة ، وغير المحفوظة ، فمن فسّرها بمعنى الثبات والدوام وعدم التحرك ، يجعلها على نَسَقٍ معين لا تحيد عنه ، وهذا يشير إلى نوع الرتبة الأول ، وهي الرتبة المحفوظة.

ومن فسّرها بمعنى دلالة العلو والارتفاع ، يجعلها على نَسَقٍ متغير غير ثابت ، حسب مراد المتكلم ، وهذا يشير إلى نوع الرتبة الثاني ، وهي الرتبة غير المحفوظة.

•- أولى سيبويه الرتبة عناية فائقة ، لكنه لم يصرح باسمها ، بل كان يعبر عنها بالموضع ، ويصفها تارة باللازمة ، وتارة بغير اللازمة ، فاللازمة إشارة منه إلى طوائف الكَلِم التي تحتفظ بمواضعها من التركيب ، ولا تفارقه

تأخيرا أو فصلا ، وغير اللازمة تشير عنده إلى تغير مواقع الكلم في التركيب الكلامي تقديما وتأخيرا ، دون الإخلال بوظيفة كل منها ، ويرجع الفضل لابن السراج في حصرها في باب واحد سماه التقديم والتأخير- على عكس ما عند سيبويه من توزيع لمواضعها في ثنايا الكتاب كله.

•- لم تقتصر عناية النحويين بذكر الرتبة ومباحثها بين الأبواب النحوية ، بل نبهوا عليها داخل ألفاظ الباب الواحد ، كحديثهم عن مراعاة مرتبة ألفاظ التوكيد المعنوي ، من تقديمهم التوكيد بالنفس والعين على سائر ألفاظ التوكيد ، وَتَقْدِيم (كل) على (أَجْمَعِينَ) ؛ وتقديم (أَجْمَعُونَ) على (أكتعين وأبصعين) .

وتقديم نيابة المفعول به عن الفاعل – عند البصريين- على الظرف ، والمصدر ، والجار والمجرور عند اجتماعهم.

•- يلاحظ أن كل الألفاظ المفتقرة في حاجة إلى صلة أو مدخول لا يجوز تقديمها ، ذلك أن اللفظ المفتقر في حاجة إلى ما يعقبه ليتضح معناه .

•- الرتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها، وذلك في نحو: "ضرب موسى عيسى"، ونحو: "أخي صديقي"؛ إذ يتعيِّن في "موسى" أن يكون فاعلًا، وفي "أخي" أن يكون مبتدأ، محافظة على الرتبة؛ لأنها تزيل اللبس، وهي هنا تعتبر القرينة الرئيسة على الباب النحوي.

•- لا يأتي الترتيب بين الكلمات في الجملة اعتباطا ، بل هناك علاقة بين ترتيب الكلام في الجملة وترتيبه في ذهن المتكلم ونفسه ، فالكلمات إنما تترتب في النطق بسبب ترتّب معانيها في النفس ، ومن هنا يأتي التقديم لدواع تتعلق بأهمية المقدَّم كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم.

•- الفصل والتفريق بين المتلازمين يقود إلى قرينة الرتبة ، مما يعنى أن الرتبة فرع عن التضامّ بمعناه العام ؛ إذ لا رتبة لغير متضامَّيْنِ.

•- هناك فرق بين ما يدرسه النحاة تحت عنوان: "الرتبة" ، وبين ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان "التقديم والتأخير"، فدراسة التقديم والتأخير في البلاغة دراسةً لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، فهي دراسة تتمّ في نطاق حرية الرتبة حرية مطلقة، وإذًا فلا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمَّى في النحو باسم الرتبة المحفوظة؛ لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختلَّ التركيب باختلالها.

•- يظهر دور الرتبة باعتبارها قرينة لفظية في رفع اللبس عن الجملة عندما تنعدم العلامة الإعرابية ، فيُستعاض بها عن العلامة الإعرابية في توضيح الباب النحوي ، كوجوب تقديم المبتدأ على الخبر ، والفاعل على المفعول عند خفاء الإعراب ؛ لأمن اللبس.

•- الرتبة المتصلة بأمن اللبس هي الرتبة اللازمة المحفوظة ؛ لأن الرتبة غير اللازمة أو غير المحفوظة يُتاح لها حرية الحركة في الجملة، من التقديم والتأخير؛ اعتمادا على القرائن التي توضح المعنى وتبيّنه، فإن انعدمت تلك القرائن وخيف اللبس التُزمت تلك الرتبة؛ لأنها حينئذ القرينة اللفظية الوحيدة التي تدل على المعنى وتوضحه.

•- المعوّل عليه في التقديم والتأخير ليس التساوي أو التقارب في درجة التعريف والتنكير بين المبتدأ والخبر، إنما المعوّل عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا هو المحكوم عليه، أي: إنه المبتدأ، وذلك هو المحكوم به،أي:إنه الخبر، على حسب المعنى، بحيث يتميز كل من الآخر، دون خلط أو اشتباه، فمتى وُجدت القرينة التي تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر على

حسب الدواعي، وإن لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتماً من غير أن يكون للتساوي أو التقارب دخل في الحالتين.

•- لا يمكن أن يكون من أغراض العرب الإلباس- كما ذهب ابن الحاج- إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ،ولم توضع اللغة إلا للإفهام.

•- هناك فرق بين الإجمال والإلباس ، فالإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة (عمير)-بزنة التصغير-لاحتمل عندك أن يكون تصغير(عمر)،كما يحتمل أن يكون تصغير(عمرو)،من دون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع، ألا ترى أنك لو قلت: (ضرب موسى عيسى)،لاحتمل هذا الكلام أن يكون (موسى) مضروبا، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله، ولا يمكن أن يكون هذا من مقاصد البلغاء.

•- يظهر دور الرتبة كذلك في تغيير الموقع الإعرابي لكثير من الكلمات، إذا خالفت موضعها الثابت، فلن تبقى على وظيفتها التي كانت عليها، كما بين الفاعل والمبتدأ، والصفة والموصوف، والمستثنى غير الموجب والمستثنى منه

•- للرتبة دور أيضا في الإعمال والإهمال ، فبعض الأفعال تهمل إذا ابتعدت رتبتها عن الصدارة ، وبعض الحروف أيضا تهمل إذا ابتعدت رتبتها عن الصدارة، أو خولف الترتيب بين معموليها .

•- تتأثر أفعال القلوب بالتقديم والتأخير تأثرا واضحا، فتلغى عن العمل لفظا ومحلا عند توسطها أو تأخرها ، وقد تلغى عن العمل لفظا لا محلا لمانع ، وهذا ما يعرف عند النحاة بمصطلح الإلغاء والتعليق.

•- إنما دخل التعليق في أفعال القلوب بسبب تدافع الرُّتب في هذا الباب وتزاحمها، ويكون ذلك إذا اعترض بين هذه الأفعال وبين المفعولين ما له صدارة الكلام، كأدوات الاستفهام ، ولام الابتداء، وحروف النفي ، ولام القسم، حينئذٍ يمتنع تأثيرها لفظا، ويبقى تأثيرها في التقدير أو المحل .

•- أجاد أهل هذه الصناعة في وضع لقب التعليق لهذا المعنى؛ لأن العامل ملغى في اللفظ وعامل في المحل ، فهو عامل لا عامل؛ فسمي معلّقا ،أخذا من المرأة المعلّقة التي أساء إليها زوجها، فأهملها دون أن يطلقها، فلا هي مزوَّجة ولا هي مطلقة.

•- ارتبطت الرتبة أيضا بالتعليل النحوي، فلم تكن مختصة بالتقديم والتأخير للمواضع التي ذكرها النحاة فحسب ، بل كان لها صلة بالتعليل والتوجيه والترجيح ، سواء أكانت رتبة الاستعمال، كالتعليل بالرتبة في ترجيح منع دخول لام الابتداء في خبر (لكنّ) ،والتعليل بها في الاستغناء بأحد الجوابين -الشرط والقسم-عن الآخر،والتعليل بها في أَوْلى العاملين بالعمل في باب التنازع ، أم رتبة الوضع المتعلقة بالأصالة والفرعية؛كالتعليل برتبة الوضع في ترجيح أصالة المصدر ، وفرعية الوصف والفعل ،والتعليل بها في إضمار فعل القَسَم مع الواو. ومن قواعد التوجيه المتعلقة برتبة الوضع(الأصالة والفرعية) قولهم:حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف، والواحد أقدم في الرتبة من الجمع ،والنكرة أسبق رتبة من المعرفة.

•- خالف بعض النحويين كالأخفش وأبي عبد الله الطوال مذهب الجمهور، فأجازوا تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول ، وكأنهم لم يروا فيه عودا للضمير على متأخر لفظا ورتبة ،وما ذلك إلا لاختلاف مفهوم الرتبة لديهم عن مفهوم الجمهور ، فهم لا يقيسون رتبة الفاعل والمفعول بالنسبة للفعل باقتضاء الفعل لكل منهما ، بل بموقعهما منه موالاة له أو انفصالا عنه ، والموقع وإن كان يقتضي

الفاعل مواليا للفعل ، إلا أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل في فصيح الكلام حتى ضاهاه في استحقاق الموقع ، فما كان للفاعل بحق الأصل أصبح للمفعول بحق كثرة تقدمه على الفاعل ،والشيء إذا وقع موقع الشيء أخذ حكمه.

•- ارتبطت الرتبة بالتأويل النحوي، حيث عدّ التقديم والتأخير المتعلق بالرتبة أحد وسائل التأويل لما تعارض مع القاعدة النحوية من الشواهد.

•- عاب كثير من المحدثين- الذين فتنتهم دعوى الموضوعية في الدرس اللغوي- على القدماء "معياريتهم" وأحكامهم التقيمية ، وخاصة ما يتعلق بالتأويل والتقدير ، واتسمت أحكامهم على القدماء بنبرة استعلائية، مع أن استعمال النحويين للتأويل إنما يتأتى من حرصهم على طرد القاعدة المستندة على الأصول النحوية على كل ما سمع عن العرب، أو إخضاع كل المسموع عن العرب للقواعد التي توصلوا إليها وفق أصول النحو.

•- وردت شواهد في كتب النحو، معظمها تتصل بمسائل خلافية، طرحت فيها قرينة الرتبة، قال عنها المانعون: إنها ضرورة، وهي تتعلق بالرتبة الملتزمة أو المحفوظة؛ لأن الترخص في الرتبة غير الملتزمة، لا يسمى ضرورة.

ثبت بأهم مصادر البحث ومراجعه

أولا: الكتب المطبوعة .

- **القرآن الكريم**.

– ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. الزبيدي : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي(المتوفى ٨٠٢هـ)، تحقيق : طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.

– ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان: أثير الدين، الغرناطي (المتوفى ٧٤٥هـ)، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١/ ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

– الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين القرشي الكيشي – تحقيق د/عبد الله علي الحسيني البركاتي ، د/ محسن سالم العميري – مطبوعات جامعة أم القرى– مكة المكرمة – الطبعة الأولى– ١٤١٠هـ– ١٩٨٩م .

–الأزهية في علم الحروف . الهروي : على بن محمد النحوي (المتوفى نحو :٤١٥ هـ) تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية ط٢ ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

– أسرار التكرار في القرآن الكريم المسمى (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان) –لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني – تحقيق/ عبد القادر أحمد عطا – ط/ دار الفضيلة – القاهرة.

– أسرار العربية . الأنباري : أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (المتوفى ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي العلمي – دمشق، ١٩٥٧م .

- الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية . د/ محمد عبد الحميد ناجي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٤- ١٩٨٤.

- الأشباه والنظائر في النحو ،السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى ٩١١هـ)، الجزء الأول تحقيق د/عبد الإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ .

- إشكاليات القراءة وآليات التأويل . د/ نصر حامد أبو زيد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب ، دون تاريخ ، أو رقم.

- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى. لابن السيد البطليوسى. تحقيق د/ حمزة عبدالله النشرتى . دار المريخ – الرياض . الطبعة الأولي. ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ٠

- الأصول . دراسة أبيستيمولوجية (فكرية) للفكر اللغوي عند العرب. د/ تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٢م.

- أصول التفكير النحوي .د/ على أبو المكارم طبعة دار القلم ــ بيروت.

- الأصول في النحو . ابن السراج : أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحوي، (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م .

- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث . د/ محمد عيد، عالم الكتب ١٤١٠-١٩٨٩.

- إعراب القراءات السبع. ابن خالويه : أبو عبد الله الحسين بن أحمد (المتوفى ٣٧٠) ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- إعراب القرآن .النَّحَّاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم . نشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى،١٤٢١هـ.

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د . فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي - القاهرة، المطبعة العالمية١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م .

- ألفية ابن مالك .ابن مالك: محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله ، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، دار التعاون، من دون تاريخ أو رقم.

- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري: أبو السعادات، علي بن حمزة العلوي، (المتوفى ٥٤٢هـ) ، تحقيق : د/محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٢م.

- الأمالي النحوية . ابن الحاجب : أبو عمرو، عثمان بن عمر، (المتوفى ٦٤٦هـ)، تحقيق : هادي حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٥م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام : عبد الله بن يوسف (المتوفى ٧٦١هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٨م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين . الأنباري: أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (المتوفى: ٥٧٧هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد نشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- الإيضاح . الفارسي: أبو علي :الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (المتوفى٣٧٧ه) تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م.

- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب: أبو عمرو، عثمان بن عمر (المتوفى: ٦٤٦هـ) تحقيق : موسى بناي العليلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م .

- الإيضاح في علل النحو . الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(المتوفى ٣٣٧هـ) تحقيق : مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، الطبعة السادسة١٩٩٦م .

- الإيضاح في علوم البلاغة . جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ) ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل – بيروت الطبعة: الثالثة ، دون تاريخ.

- البحر المحيط في التفسير. أبو حيان : محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)تحقيق :صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت١٤٢٠ هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي . ابن أبي الربيع : أبو الحسين، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (المتوفى : ٦٨٨هـ) تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م .

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز أبادي – تحقيق ا/ محمد علي النجار – ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – الثالثة – ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

- البصائر والذخائر. أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ) تحقيق: د/ وداد القاضي . دار صادر – بيروت . الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . السيوطي : جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى ٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية.

–البيان في شرح اللمع . الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي – تحقيق د/علاء الدين حموية –دار عمار – الأردن – الطبعة الأولى – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

– تاج العروس من جواهر القاموس. الزَّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض (المتوفى: ١٢٠٥هـ) مجموعة من المحققين، دار الهداية.

– التبصرة والتذكرة . الصَّيْمَرِيّ : عبد الله بن عَلِيّ بن إِسْحَاق النَّحْوِيّ أَبُو مُحَمَّد (المتوفى ٥٤١ هـ). تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى على الدين – دار الفكر – دمشق . الطبعة الأولي. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

– التبيان في إعراب القرآن . العكبري : أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (المتوفى : ٦١٦هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.

– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . العكبري : أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (المتوفى ٦١٦هـ)، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١ ٢٠٠٠م .

– تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . الشنتمري : الأعلم، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى (المتوفى ٤٧٦هـ) تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٢ .

- التخمير (شرح المفصل للزمخشرى). الخوارزمى: القاسم بن الحسين بن أحمد مجد الدين، الملقب بصدر الأفاضل (المتوفى: ٦١٧ هـ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . دار الغرب الإسلامى – بيروت . الطبعة الأولي. ١٩٩٠م ٠

- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي - تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٠-٢٠٠٠.

- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف . المنذري عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين (المتوفى: ٦٥٦هـ) تحقيق /إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . ابن مالك : محمد بن عبدالله، (المتوفى ٦٧٢هـ)، تحقيق : محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م .

- التصريح بمضمون التوضيح : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- التعليقة على كتاب سيبويه . الفارسي : أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (المتوفى ٣٧٧هـ)، عوض بن حمد القوزي :الجزء الأول : القاهرة، مطبعة الأمانة، ط١، ١٩٩٠م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدمامينى . تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى. دار بساط – بيروت . الطبعة الأولي١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ٠

- تفسير الفخر الرازي (المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب) - ط/دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- التكملة (الجزء الثاني من الإيضاح العضدي) ، لأبي علي الفارسي. تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، نشر عمادة شئون المكتبات بجامعة الرياض، الطبعة الأولي ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق/ الدكتور علي محمد فاخر، والدكتور/ جابر محمد البراجة وآخرين. دار السلام بالقاهرة. الطبعة الأولي ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- توجيه اللمع لابن الخباز تحقيق د/ فايز دياب - طبعة/ دار السلام - القاهرة - الأولى - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- التوطئة . أبو علي الشلوبين - تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت ١٤٠١هـ- ١٩٨١م من دون طبعة.

- تهذيب اللغة .الأزهري: محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

- جمهرة اللغة. ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي نشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن عليّ (المتوفى: ٧٤٩هـ) تحقيق : د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. للإربلى. تحقيق الدكتور إميل يعقوب. دار النفائس - بيروت. الطبعة الأولي. ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ٠

-- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك . الخضري : محمد الدمياطي (المتوفى ١٢٨٧هـ) ضبط وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر العربي١٤١٥هـ١٩٩٥.

- حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب. الدسوقي : محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى١٢٣٠ه)، المشهد الحسيني، القاهرة، ١٣٨٦ه.

- حاشية الدماميني على مغنى اللبيب بهامش المنصف من الكلام للشمنى، المطبعة البهية بمصر. دون تاريخ أو رقم.

- حاشية الشمني المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام. الشمني: تقي الدين أحمد بن محمد (المتوفى٨٧٢ هـ) مطبعة محمد أفندي مصطفى القاهرة.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. الصبان: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) نشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .

- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)،تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ، الناشر: دار الشروق - بيروت ، ط٤/ ١٤٠١ هـ.

- حروف المعاني . الزجاجي : أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (المتوفى ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي :عبد القادر بن عمر (المتوفى: ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- الخصائص. ابن جني : أبو الفتح بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار بيروت، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة، من دون تاريخ.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع . الشنقيطي : أحمد بن الأمين(المتوفى ١٣٣١هـ)، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم .بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق : د / أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، من دون تاريخ.

- دقائق التصريف ، لأبي القاسم ابن المؤدّب ، تحقيق د / حاتم صالح الضامن ، دار البشائر بدمشق، ط١/ ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- دلائل الإعجاز .الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر نشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- دلالة السياق . د/ ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي مطابع جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

- ديوان أبى الأسود الدؤلى . جمع وتحقيق الشيخ محمد حسين آل ياسين. بغداد. ١٣٨٤هـ -١٩٦٤م ٠

- ديوان بشر بن أبي خازم - ت د/ عزة حسن - ط/ المطبعة الرسمية - دمشق - ١٩٦٠م .

- ديوان حسان بن ثابت الانصاري: تحقيق سيد حنفي حسنين . دار المعارف . مصر ١٩٧٧م.

- ديوان ذي الرمة - شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ، تحقيق / عبد القدوس أبي صالح - مؤسسة الإيمان بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨٢م .

- ديوان عمر ابن أبي ربيعة ، ط دار بيروت للطباعة و النشر ١٤٠٧ ، ١٩٨٧.

- ديوان الفرزدق . تحقيق الأستاذ عبد الله الصاوي . مصر . ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م . وبتحقيق الأستاذ كرم البستاني . دار صعب ــ بيروت .

- ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق ناصر الدين الاسد. دار صادر بيروت. ط٢ ١٩٦٧م.

- ديوان كعب بن مالك الأنصاري. دراسة وتحقيق /سامي مكي العاني . منشورات مكتبة النهضة ،بغداد طبعة أولى ، ١٩٦٦م.

- ديوان كثيِّر عزة . جمعه وشرحه : إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١م.

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري . تحقيق إحسان عباس ، نشر وزارة الإعلام في الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ،الطبعة الثانية . ١٩٨٤.

- الرد على النحاة. لابن مضاء. تحقيق الدكتور شوقى ضيف . دار المعارف – مصر- الطبعة الثالثة .

- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه . د/ مازن المبارك – ط/ دار الفكر – دمشق ، دار الفكر المعاصر – بيروت – الثالثة – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

- السبعة في القراءات . ابن مجاهد – تحقيق د/ شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة – الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ .

- سر صناعة الإعراب . ابن جني : أبو الفتح : عثمان، (المتوفى ٣٩٢هـ)، تحقيق : حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٩٩٣م .

- سر الفصاحة . أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى: ٤٦٦هـ) . الناشر: دار الكتب العلمية .الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.

- شرح أبيات سيبويه . ابن السيرافي : أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (المتوفى ٣٨٥هـ) تحقيق : محمد علي الريح هاشم، راجعه : طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٤م.

- شرح أشعار الهذليين . السكري : أبو سعيد، الحسن بن الحسين، (المتوفى ٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ) تحقيق : عبد الستار أحمد فراج، مراجعة : محمود محمد شاكر، القاهرة، دار العروبة، مطبعة المدني، ١٩٦٥م .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .الأُشْمُوني: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم : بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (المتوفى ٦٨٦هـ). تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد. دار الجيل ١٩٩٨م .

- شرح ألفية ابن معط. لابن القواس . تحقيق الدكتور/ علي موسى الشوملي. مكتبة الخريجي بالرياض. الطبعة الأولي . ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح التسهيل . ابن مالك : محمد بن عبد الله، (المتوفى ٦٧٢هـ) تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون، طبعة دار هجر، ط ١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠ .

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) .ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (المتوفى ٦٦٩هـ) تحقيق : صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م .

- شرح جمل الزجاجى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د / علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأخبارهم في الجاهلية والإسلام : حسن السندوبي . المكتبة التجارية الكبرى الطبعة الرابعة ١٩٥٩.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. الجَوجَري: شمس الدين محمد بن عبد المنعم ابن محمد القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ) تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد المسمى منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب . طبعة المعاهد الأزهرية.

- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي. لعبد الله بن بري ، تحقيق د/ عيد مصطفى درويش ، مراجعة د/ محمد مهدي علام ،مطبوعات مجمع اللغة العربية ،القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤٠٥هـ.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .ابن عقيل : عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد نشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . جمال الدين محمد بن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ ، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف إحياء التراث الإسلامي . الكتاب العشرون.

- شرح عيون الإعراب للمجاشعى . تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم. دار المعارف – مصر. الطبعة الأولي. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى . ابن هشام : عبد الله بن يوسف، (المتوفى ٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

- شرح كافية ابن الحاجب . الرضي : محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ببنغازي، ط ٢ ١٩٩٦م.

- شرح الكافية الشافية . ابن مالك: محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة - الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- شرح كتاب سيبويه . السيرافي : أبو سعيد، الحسن بن عبدالله المرزبان، (المتوفى ٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد على، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١/٢٠٠٨.

- شرح اللمع. ابن برهان :عبد الواحد بن علي الأسدي العكبريّ، أبو القاسم(المتوفى: ٤٥٦ هـ) تحقيق الدكتور فائز فارس. الكويت. الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

- شرح اللمع في النحو . للواسطي الضرير - تحقيق د/ رجب عثمان محمد - ط/ مكتبة الخانجي - القاهرة - الأولى - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

- شرح المفصل . ابن يعيش : موفق الدين يعيش (المتوفى : ٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب .من دون تاريخ.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير . أبوعلي الشلوبين - تحقيق د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- شرح المقدمة المحسبة . ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد، (المتوفى : ٤٦٩هـ)، تحقيق : خالد عبد الكريم، الكويت، المطبعة العصرية، ط١، الجزء الأول : ١٩٧٦م،والجزء الثاني : ١٩٧٧م.

- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي - بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي - تحقيق د/ داود سلوم - نوري حمودي القيسي - ط/ عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .

- شعر الأحوص الأنصارى. تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال. الهيئة العامة للتأليف والنشر - القاهرة. ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل. للسلسيلى. تحقيق الدكتور الشريف عبد الله على الحسينى البركاتى. المكتبة الفيصلية – مكة. الطبعة الأولي. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ٠

- ضرائر الشعر. ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (المتوفى: ٦٦٩هـ) تحقيق السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع . ط ١ ١٩٨٠.

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي - ت/ محمد بهجة الأثري - ط/ دار الآفاق العربية - الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

- ضرورة الشعر . أبو سعيد السيرافي ، تحقيق د/ رمضان عبد التواب ،الطبعة الأولى - مكتبة النهضة العربية بيروت ١٤٠٥-١٩٨٥.

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي. للدكتور / عبد الفتاح الدجني. وكالة المطبوعات بالكويت . الطبعة الأولي . ١٩٧٤م.

- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك . الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبوع بحاشية أوضح المسالك. المكتبة العصرية بيروت لبنان. دون رقم أو تاريخ.

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث .أد/ محمد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

- علل النحو. ابن الوراق: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (المتوفى: ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش نشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

- علوم البلاغة ، أحمد مصطفى المراغي ، دار القلم بيروت.

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية : الإمام عبد القاهر الجرجاني . بشرح الشيخ خالد الأزهري تحقيق د/ البدراوي زهران ، دار المعارف مصر ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

- العين: الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. من دون تاريخ.

- الفصول الخمسون لابن معطٍ - تحقيق د/ محمود الطناحي - ط/ مكتبة الإيمان - عيسى الحلبي - القاهرة - ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة . لصلاح الدين العلائي. تحقيق الدكتور/ حسن موسي الشاعر. دار البشير. بعمان ــ الأردن .الطبعة الأولي . ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- فقه اللغة وسر العربية .الثعالبي: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي نشر: إحياء التراث العربي الطبعة: ط ١/١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- الكامل في اللغة والأدب : محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: ط ٣/١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- الكتاب. سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (المتوفى: ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

– كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب . الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار،(المتوفى٣٧٧ هـ) تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١/١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) نشر: دار الكتاب العربي بيروت الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى.

– كشف المشكل في النحو . الحيدرة : علي بن سليمان اليمني، (المتوفى: ٥٩٩هـ)، تحقيق : هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٩٨٤م .

– اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان. نشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

– لسان العرب . ابن منظور: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

– لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية . د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق ،الطبعة الاولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

– اللغة العربية معناها ومبناها. د/ تمام حسان عمر، عالم الكتب ، الطبعة: الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

-اللمحة في شرح الملحة . ابن الصائغ: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، (المتوفى: ٧٢٠هـ) تحقيق: إبراهيم بن

سالم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

- اللمع في العربية . ابن جني : أبو الفتح : عثمان، (المتوفى ٣٩٢هـ) تحقيق: فائز فارس نشر: دار الكتب الثقافية - الكويت . ١٤٠٣هـ ١٩٩٣م.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة. للقزاز القيروانى.تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى. الزهراء للإعلام العربى - القاهرة. الطبعة الأولي. ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧هـ) تحقيق /أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة.

- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعارف - مصر .الطبعة الخامسة، من دون تاريخ.

- مجالس العلماء. الزجاجى. أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، (المتوفى : ٣٣٧هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض. الطبعة الثانية .

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . الهيثمي أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (المتوفى: ٨٠٧هـ) تحقيق / حسام الدين القدسي ، مكتبة القدسي، القاهرة ، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) تحقيق : علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، نشر: وزارة

الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ١٣٨٦هـ.

– المحكم والمحيط الأعظم. ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى ٤٥٨هـ) تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

– مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع . ابن خالويه : أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (المتوفى: ٣٧٠هـ) بيروت، عالم الكتب .

– المخصص .ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

– المرتجل . أبو محمد عبد الله بن أحمد " ابن الخشاب" تحقيق ودراسة د / على حيدر – دمشق – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

– المسائل البصريات . الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(المتوفى ٣٧٧هـ. تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد. مطبعة المدنى . الطبعة الأولي. ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ٠

– المسائل الحلبيات . أبو على الفارسي ، تحقيق : حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٩٨٧م.

– المسائل الشيرازيات . لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي. كنوز إشبيليا. الطبعة الأولي. ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات . أبو علي الفارسي، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٣م.

- المسائل المنثورة . أبو على الفارسي ، بتحقيق الأستاذ مصطفى الحدرى. مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق. ١٩٨٦م.

- المساعد على تسهيل الفوائد . ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (المتوفى ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد بركات، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠م.

- مشكل إعراب القرآن . مكي: أبو محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، (المتوفى ٤٣٧هـ) تحقيق : حاتم الصالح الضامن، بغداد، مطبعة سلمان الأعظمي، ط١، ١٩٧٥م.

- المصطلح النحوي ــ نشأته وتطوره حتي أواخر القرن الثالث الهجري. للدكتور/ عوض حمد القوزي . نشر عمادة شئون المكتبات بجامعة الرياض. الطبعة الأولي . ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

- المطالع السعيدة (شرح السيوطى على ألفيته المسماة بالفريدة فى النحو والتصريف والخط). السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق الدكتور طاهر سليمان حمودة. الدار الجامعية – الإسكندرية. ١٩٩٩م.

- معاني الحروف . الرماني : أبو الحسن، علي بن عيسى، (المتوفى ٣٨٤هـ)، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، ط٢، ١٩٨٦م

- معاني القرآن. الفراء :أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (المتوفى: ٢٠٧هـ)الجزء الأول تحقيق أحمد نجاتى ومحمد على النجار، والثانى تحقيق محمد على النجار، والثالث تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى، ومراجعة أ/ على ناصف . مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرةط٣/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج : أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، (المتوفى ٣١١هـ) تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.

- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية د/ محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف ، القاهرة.

- المعجم المفصل في شواهد العربية إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى /١٤١٧هـ١٩٩٦م.

- معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون نشر: دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المغني في النحو . ابن فلاح : تقي الدين، أبو الخير، منصور اليمني، (المتوفى : ٦٨٠هـ) تحقيق : عبد الرزاق أسعد السعدي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، الجزء الأول والثاني ١٩٩٩م، والجزء الثالث : ٢٠٠٠م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، نشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

- المفصل في صنعة الإعراب . أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) تحقيق د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال - بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية .الشاطبي: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى (المتوفى: ٧٩٠هـ) تحقيق الأستاذ الدكتور محمد

إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية مركز إحياء التراث الإسلامي ط ١/١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية .العيني: محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)، (مطبوع في حاشية خزانة الأدب)، طبعة بولاق، ١٢٩٩هـ .

- مقالات في اللغة والأدب . د/ تمام حسان عمر. معهد اللغة العربية جامعة أم القرى مكة المكرمة ١٩٨٥م.

- المقتصد في شرح الإيضاح . الجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن، (المتوفى ٤٧٤هـ) تحقيق : كاظم بحر مرجان، بغداد، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٢م .

- المقتضب . المبرد : أبو العباس، محمد بن يزيد، (المتوفى : ٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب.

- المقدمة الجزولية في النحو. الجزولي: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (المتوفى ٦٠٧ هـ) تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٨م.

- المقرب. علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور - تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٣٩١-١٩٧١.

- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني. ابن جني : أبو الفتح : عثمان(المتوفى ٣٩٢هـ) تحقيق : محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م .

– منهاج البلغاء وسراج الأدباء : أبو الحسن حازم القرجاني ، تحقيق / محمد الحبيب بن خوجة ، الدر الشرقية ، تونس ١٩٦٦.

– منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د/ على محمد فاخر، د/ أحمد محمد السوداني، د/ عبد العزيز محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية ، درب الأتراك القاهرة ، الطبعة الأولى١٤٣٥-٢٠١٣.

– الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين عبد القادر بن عبد الله الكنفراوي (المتوفى ١٣٤٩هـ)، تحقيق : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي – دمشق.

– الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء . أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني (المتوفى: ٣٨٤هـ) ، تحقيق على محمد البجاوي دار نهضة مصر ١٩٦٥م.

– نتائج الفكر . السهيلي : أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله، (المتوفى ٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط ١١٤١٢هـ١٩٩٢م.

– النحو الوافي . عباس حسن ، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م .

– النشر في القراءات العشر. ابن الجزري : أبو الخير، محمد بن محمد، (المتوفى ٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، من دون تاريخ.

–النكت في تفسير كتاب سيبويه . الشنتمري: الأعلم أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (المتوفى ٤٧٦هـ)، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، ١٩٨٧م .

- النوادر فى اللغة. لأبى زيد الأنصاري . تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق – بيروت. الطبعة الأولي. ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)تحقيق: عبد الحميد هنداوي نشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

ثانياً : الرسائل العلمية.

- آراء سيبويه في شرح جمل الزجاجي لابن خروف، رسالة دكتوراه ، د/محمد حسين محمد علي حجازي ،جامعة الأزهر ، المنوفية ، مصر ، ١٤٢٥-٢٠٠٥.

- "أبو عمر" الجرمي ،حياته ، وجهوده في النحو ، رسالة ماجستير ، د/محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ١٣٩٩-١٩٧٩.

- الشاهد الشعري عند الكوفيين ، دراسة نحوية تحليلية ، رسالة دكتوراه ، محمود محمد السيد عثمان ، كلية اللغة العربية بالزقازيق ، جامعة الأزهر ، مصر،١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.

- شرح التسهيل . أحمد بن محمد بن عطاء الله التنسي يوسف (المتوفى ٨٠١هـ) رسالة دكتوراه د/ فريدة حسن معاحيني ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٤-١٩٩٣

- شرح كتاب سيبويه . الرماني علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ) رسالة دكتوراه ، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف شيبة ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٤-١٤١٥هـ.

– الصدارة في النحو العربي ، عبد الرحمن مختار أمين الشنقيطي ،رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ.

– الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية . للنيلي تقي الدين إبراهيم بن الحسين من علماء القرن السابع الهجري. تحقيق الدكتور/ محسن بن سالم العميري. رسالة دكتوراه ، منشورات جامعة أم القرى بالسعودية.. ١٤٢٠هـ .

– ضعف العامل النحوي أسبابه وآثاره .رسالة دكتوراه. إعداد: وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطاني . جامعة أم القرى ١٤٢٤-١٤٢٥هـ.

– ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية ، رسالة دكتوراه ، د/ فاطمة عبد الرحيم شحادة فضة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٥هـ.

ثالثا : الدوريات العلمية.

– الرتبة عند سيبويه. د . عبد الواحد خلف وساك – جامعة ميسان – كلية التربية ، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية المجلد/ السابع ، العدد/ الرابع عشر ٢٠٠٩.

– الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني. د/ أحمد على حنيحن ، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	١٨٩١
٢	التمهيد	١٨٩٧
٣	مفهوم (الرتبة) في اللغة والاصطلاح	١٨٩٨
٤	حديث النحويين عن الرتبة	١٨٩٩
٥	الرتبة ومسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين	١٩٠٦
٦	أنواع الرتبة	١٩٠٨
٧	الفصل الأول : دور الرتبة في الإعمال والإهمال	١٩١٢
٨	دور الرتبة في الإعمال والإهمال	١٩١٣
٩	دور الرتبة في إعمال الفعل وإهماله	١٩١٣
١٠	أفعال القلوب ومعمولاها	١٩١٤
١١	المسألة الأولى : تقدم هذه الأفعال على معموليها.	١٩١٦
١٢	المسألة الثانية : توسط الأفعال بين معموليها.	١٩١٩
١٣	المسألة الثالثة: تأخّر الفعل القلبي عن معموليه.	١٩٢١
١٤	الأفعال الجامدة مع معمولاتها.	١٩٢٤
١٥	ما يعمل عمل الفعل.	١٩٣١
١٦	اسم الفعل ومعموله	١٩٣١
١٧	الصفة المشبهة ومعمولها	١٩٣٣
١٨	اسم التفضيل ومعمولاته	١٩٣٤
١٩	العوامل المعنوية	١٩٣٦
٢٠	الرتبة ودورها في إعمال الحروف وإهمالها	١٩٣٨
٢١	دور الرتبة في إعمال (إذن)	١٩٣٨
٢٢	دور الرتبة في إعمال " إنّ" وأخواتها	١٩٤١
٢٣	دور الرتبة في إعمال (ما) المشبهة بـ(ليس)	١٩٤٤
٢٤	الرتبة بين الجار والمجرور	١٩٤٨

٢٥	الرتبة بين الجازم ومجزومه	١٩٤٩
٢٦	التزام الرتبة في نواصب المضارع	١٩٥٢
٢٧	دور الرتبة في إعمال الأسماء العاملة عمل الحروف	١٩٥٤
٢٨	الفصل الثاني : دور الرتبة في أمن اللبس في الجملة.	١٩٥٩
٢٩	دور الرتبة في أمن اللبس في الجملة	١٩٦٠
٣٠	الفصل الثالث : الرتبة ، والموقع الإعرابي للكلمة	١٩٨٩
٣١	رتبة التابع والمتبوع.	١٩٩١
٣٢	رتبة المستثنى والمستثنى منه.	١٩٩٩
٣٣	رتبة الموصول والصلة.	٢٠٠٤
٣٤	رتبة الشرط وجوابه	٢٠٠٦
٣٥	الفصل الرابع :الرتبة والاستدلال النحوي	٢٠٠٨
٣٦	الرتبة والتعليل النحوي.	٢٠٠٩
٣٧	التعليل برتبة الاستعمال	٢٠٠٩
٣٨	التعليل برتبة الوضع (الأصالة والفرعية)	٢٠٢٤
٣٩	قواعد التوجيه المتعلقة برتبة الوضع(الأصالة والفرعية)	٢٠٢٧
٤٠	الرتبة والتأويل النحوي	٢٠٣١
٤١	علاقة الرتبة بالتأويل	٢٠٣٤
٤٢	التأويل بالتقديم والتأخير	٢٠٣٥
٤٣	الرتبة والضرورة الشعرية	٢٠٤٧
٤٥	خاتمة البحث	٢٠٦٢
٤٦	ثبت بأهم مصادر البحث ومراجعه	٢٠٦٨
٤٧	فهرس الموضوعات	٢٠٩٣